مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# متابعات إفريقية

العدد (٤) ذو القعدة ١٤٤١هـ - يوليو ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- هايدي الشافعي
- عبد الرحمن إبراهيم كان
- الدكتور مادي إبراهيم كانتي
- محمد زكريا فضل
- محمد سلو جالو
- حكيم أَلادَيْ نجم الدين
- مبارك أحمد محمد
- أمل آل رشيد
- د. محمد السبيطلي
- د هبة جمال الدين

www.kfcris.com

# المحتويات


**بدر الخرعان**

مراجع لغوي


## إخلاء مسؤولية


تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

- **تداعيات كوفيد١٩ على خطط التكامل القاري لإفريقيا**
هايدي الشافعي ..... ٤

- **تداعيات وباء كوفيد-١٩ في دول غرب إفريقيا**
عبد الرحمن إبراهيم كان ..... ١٢

- **مالي: الحراك الشعبي لإسقاط الرئيس وتداعيات الوباء كوفيد-١٩**
الدكتور مادي إبراهيم كانتي ..... ٢٤

- **تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية على دول وسط إفريقيا (منطقة السيماك نموذجًا)**
محمد زكريا فضل ..... ٢٩

- **تداعيات فيروس كورونا على دول جنوب إفريقيا**
محمد سلو جالو..... ٤١

- **جنوب إفريقيا:**
**عودة «رامافوريا» وفرص الإصلاحات الهيكلية التي تتيحها أزمة كوفيد-١٩**
حكيم أَلادَيْ نجم الدين..... ٤٩

- **القرن الإفريقي في مواجهة تداعيات جائحة كورونا السياسية والاقتصادية**
مبارك أحمد محمد ..... ٥٧

- **الأمن الغذائي الإفريقي ومستقبل تجارة الغذاء بين دول الخليج وشرق إفريقيا في ضوء تداعيات وباء كورونا**
أمل آل رشيد..... ٦٨

- **المغرب العربي حراك ومبادرات سياسية في زمن كوفيد-١٩**
د. محمد السبيطلي ..... ٨١

- **جائحة كورونا وتأثيرها على النازحين والمهاجرين واللاجئين بإفريقيا**
د هبة جمال الدين..... ٩٣

# تداعيات كوفيد١٩
# على خطط التكامل القاري لإفريقيا

**هايدي الشافعي** - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية - القاهرة.

**أدى انتشار فيروس كورونا في القارة الإفريقية، الذي تخطى حاجز ٤٠٠ ألف إصابة، و١٠ آلاف حالة وفاة، حتى الأول من يوليو ٢٠٢٠، وما ترتب عليه من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية – إلى إبعاد الدول الإفريقية عن مسارها المخطط، ومعدلات التنمية التي وصلت إليها بشق الأنفس خلال العقد الأخير، كما أدى إلى حدوث تغييرات إجبارية في الخطط القارية، على الصعيدين الاقتصادي، والسياسي والأمني، فيما مهّدت الظروف المحيطة بانتشار الجائحة الطريق أمام خطط قارية أخرى؛ لتشغل مكانة متقدمة على رأس الأولويات للقارة الإفريقية.**

## أولًا: التأثير على خطط التكامل الاقتصادي

عقب تفشي فيروس كورونا في القارة الإفريقية، لجأت حكومات الدول الإفريقية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية؛ للحد من انتشار الوباء، أثرت هذه الإجراءات بشكل مباشر على تراجع جزء من خطط وبرامج التكامل الاقتصادي للقارة، على سبيل المثال:

### إغلاق الحدود وتقييد حركة الأفراد

تعد «حرية حركة الأفراد» وإلغاء متطلبات التأشيرة لجميع المواطنين الأفارقة، أحد متطلبات التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية، وهدف من أهداف الخطة العشرية الأولى لأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، ولكن تمثل جائحة كوفيد ١٩ عثرة أمام تحقيق هذا الهدف، حيث عملت الحكومات الإفريقية على مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد خلال مجموعة من الإجراءات الاحترازية، تضمنت إغلاق الحدود، الأمر الذي يعرقل عملية انتقال الأفراد بين الدول ويؤثر سلبًا على السياحة والاستثمار والعمالة في القارة[1].

(1) African Union, **Key Transformational Outcomes of Agenda 2063** https://au.int/en/agenda2063/outcomes

بالإضافة لذلك، يمثل وضع الإغلاق للحدود انتكاسة في المكاسب التي حققتها الدول الإفريقية خلال السنوات الماضية، حيث كشف «مؤشر فتح التأشيرات» لعام ٢٠١٩، الصادر عن بنك التنمية الإفريقي (AFDB)، عن أن ٥١٪ من الدول الإفريقية أصبح الدخول إليها سهلاً، من بينها ٢٦٪ تمنح تأشيرات الدخول عند الوصول إلى مطاراتها، بينما ٢٥٪ لا تطلب من المسافرين الأفارقة تأشيرات مسبقة،[٢] ولكن هذه المكاسب الهشة التي لم تتحقق بسهولة، مهددة في ظل ظروف الإغلاق المرتبطة بانتشار فيروس كورونا.

## تأجيل العمل في منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AFCFTA)

بعد إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ودخولها حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩، كان من المقرر أن يُعلَن عن بدأ العمل بالمنطقة خلال القمة الإفريقية في شهر يوليو ٢٠٢٠، إلا أن ظروف تفشي فيروس كورونا في القارة الإفريقية دفعت المسؤولين في الاتحاد الإفريقي إلى تأجيل بدء العمل في المنطقة بشكل مبدئي حتى نوفمبر ٢٠٢٠، وكذلك نظرًا لظروف التباعد الاجتماعي التي فرضتها الجائحة أُجِّلت سلسلة اجتماعات خبراء ووزراء التجارة الأفارقة، التي كانت مخصصة للانتهاء من التفاوض على البنود العالقة في الاتفاقية، إذ إن المفاوضات التجارية تقنية للغاية، وتتم بأربع لغات مختلفة (الإنجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية)، إضافة إلى اختلاف المناطق الزمنية بين دول القارة، فضلًا عن متطلبات السرية، وهو ما صعُب تحقيقه من خلال مكالمات «الفيديو كونفرانس».

ويذكر أن إفريقيا تقع في مكانة متأخرة عن مناطق أخرى في العالم من حيث التجارة البينية، حيث تمثل التجارة البينية نحو ١٥٪ فقط من إجمالي حجم تجارة القارة، مقارنة بـ٥٨٪ في آسيا وأكثر من ٧٠٪ في أوروبا. وتسعى اتفاقية «منطقة التجارة الحرة الإفريقية» إلى المساعدة في تغيير هذا الوضع، من خلال إنشاء سوق موحدة للقارة تضم أكثر من ١,٣ مليار شخص، مع ناتج محلي إجمالي يتخطى ٣,٤ تريليون دولار، وتستهدف الوصول بنسبة التجارة البينية إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ [٣].

ولكن على الجانب الإيجابي، يوفر التأخير فرصة لدفع مزيد من الدول للتصديق على الاتفاقية، لضمان فاعلية أفضل للمنطقة عند بدئها، حيث لم يصدق على الاتفاقية سوى ٢٩ دولة حتى الآن، بالإضافة إلى

(2) World Tourism Organization (2019), **2019 Visa Openness Report for Africa**, UNWTO, Madrid, DOI: https://doi.org/10.181119789284421039/

(3) Kingsley Ighobor: "AfCFTA: Implementing Africa's free trade pact the best stimulus for post-COVID-19 economies", **Africa Renewal magazine**, May 2020. https://www.un.org/africarenewal/magazine/may-2020/coronavirus/implementing-africa%E299%80%s-free-trade-pact-best-stimulus-post-covid-19-economies

ذلك، يسمح التأخير ببدء مفاوضات المرحلة الثانية وتحديد الالتزامات المتعلقة بالاستثمار والملكية الفكرية والمنافسة، كما يمكن الاستفادة من هذه الفترة في البدء في بناء سلاسل التوريد الإقليمية، مما يسهم في ضمان منطقة تجارة حرة أكثر قوة ومتسقة داخليًّا[٤].

### التراجع في «تحسين مستوى المعيشة»

استهدفت الخطة العشرية الأولى لأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، تخفيض معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في القارة الإفريقية، ضمن تطلّع القارة لـ«تحسين مستوى المعيشة»، ويبدو أن تحقيق هذا الهدف بات بعيدًا أكثر من ذي قبل، حيث تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن أزمة كوفيد١٩ ستلقي بظلالها على قدرة دول القارة على تحقيق هذه الأهداف، فعلى سبيل المثال، تتوقع أكثر السيناريوهات تفاؤلًا انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا بمقدار ٤٪ فقط في عام ٢٠٢٠، بينما تصل هذه النسبة إلى نحو ٨٪ في سيناريوهات أخرى، وتقدر سيناريوهات أكثر تشاؤمًا انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا بنحو ١٢,٣٪، مع توقع أن تكون شرق إفريقيا وغربها هما المنطقتين الأكثر تضررًا، مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يصل في ظل السيناريو المتوسط إلى نحو٩,٧٦٪ و٨,٨٧٪ على التوالي، أما في ظل السيناريو الأكثر تشاؤمًا فتصل هذه النسبة إلى ١٤,٥٥٪ و١٣,٥١٪. ويذكر أن منطقة شرق إفريقيا التي تعاني من أسوء تدهور في معدلات النمو لعام ٢٠٢٠ بسبب وباء كوفيد١٩، وانتشار الجراد الصحراوي، كانت المنطقة الأكثر نموًا في القارة في عام ٢٠١٩، حيث بلغ متوسط معدل النمو بها ٥٪، وفقًا لتقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية لعام ٢٠٢٠ الصادر عن بنك التنمية الإفريقي.

ووفقًا للجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)، فإن هذا يمكن أن يدفع ما بين ٥ ملايين و٢٩ مليون شخص إلى الفقر المدقع[٥]، ويؤدي إلى فقدان ما بين ٣٠٠ ألف و٣,٣ مليون شخص لحياتهم، كنتيجة مباشرة لوباء كوفيد١٩، إذا لم تُتَّخَذِ التدابير المناسبة[٦]. ويقدر الاتحاد الإفريقي أن ٢٠ مليون وظيفة، مهددة بالدمار في إفريقيا بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، بينما يصل هذا الرقم إلى ٥٠ مليونًا، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فيما أعلنت منظمة العمل الدولية في إصدارها الرابع من مرصد المنظمة، فقدان

(4) David Whitehouse, AfCFTA: COVID-19 is a hiccup in delay says Afreximbank's president, **theafricareport**,8 June 2020. https://www.theafricareport.com/29466/afcfta-covid-19-is-a-hiccup-in-delay-says-afreximbanks-president/

(5) Nassim Oulmane, **The African Continental Free Trade Area and measures to facilitate trade could significantly mitigate COVID-19's economic impact in Africa**, Brookings, 22 May, 2020 https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2020/05/22/the-african-continental-free-trade-area-and-measures-to-facilitate-trade-could-significantly-mitigate-covid-19s-economic-impact-in-africa/

د. حمدي عبدالرحمن، «**استجابات واقعية: تأثير عالم ما بعد «كورونا» على مستقبل إفريقيا**»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٢مايو ٢٠٢٠.

(6) Covid-19 Africa Protecting Lives and Economies, UNECA https://www.uneca.org/publications/covid-19-africa-protecting-lives-and-economies

القارة الإفريقية نحو ٣٥ مليون وظيفة خلال الربع الثاني من ٢٠٢٠، مقارنة بـ٦ ملايين وظيفة خلال الربع الأول، مع التحذير من احتمالية تفاقم الأوضاع إذا استمرت عمليات الإغلاق طوال العام[٧].

## ثانيًا: التأثير على الخطط السياسية والأمنية

لم تتوقف تأثيرات انتشار فيروس كورونا عند التغييرات التي أحدثتها في خطط التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية، وإنما ألقت بظلالها على الخطط السياسية والأمنية لإفريقيا أيضًا، في إطار تطلّع «إفريقيا محكومة بشكل جيد وسلمي»، حيث برزت هذه التأثيرات على:

### انتخابات حرة ونزيهة

تمثل «الانتخابات الحرة النزيهة» أحد أهداف الخطة العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣، وفي هذا الإطار كان من المقرر أن تشهد عديد من الدول الإفريقية خلال عام ٢٠٢٠، إجراء مجموعة من الاستحقاقات الانتخابية بين رئاسية وتشريعية، وكذلك استفتاءات دستورية، ولكن تفشي فيروس كورونا في القارة الإفريقية فرَض واقعًا جديدًا، خاصة مع تحذيرات منظمة الصحة بضرورة التباعد الاجتماعي وعدم التجمعات، وتراوحت استجابة الدول الإفريقية ما بين دول قررت إرجاء الانتخابات لوقت لاحق، لحين انتهاء الأزمة، مثل: (إثيوبيا، غانا، كينيا، وكوت ديفوار)، ودول أصرت على إجراء الاستحقاق الانتخابي حتى مع انتشار فيروس كورونا بين مواطنيها، مثل: (مالي، غينيا، والكاميرون)، فيما لا تزال مجموعة من الدول لم تحسم أمرها بشأن إجراء الانتخابات أم إرجائها، مثل: (المغرب ومصر)[٨].

وعلى الرغم من حُجية قرار تأجيل الانتخابات في ظل انتشار وباء كورونا، إلا أنه يضع العملية الديمقراطية على المحك، ويُنذر باحتمالية استغلال ظروف الوباء من أجل توسيع مدة البقاء في الحكم بشكل غير قانوني، كما يهدد بشكل مباشر تحقيق هدف «الانتخابات الحرة النزيهة».

### إسكات صوت البنادق ٢٠٢٠

تحتاج القارة الإفريقية إلى العمل من أجل إنهاء جميع الحروب والصراعات الأهلية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والصراعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية، وفقًا لمبادرة «إسكات صوت البنادق ٢٠٢٠»

(7) **International Labour Organization:** ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. 4th edition, **27 May 2020.** https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_745963.pdf

(٨) **جاد مصطفى البستاني: القارة الإفريقية بين مطرقة كورونا وسندان الفقر والجوع**، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ مايو ٢٠٢٠. https://democraticac.de/?p=66466

التي أطلقها الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٣، والتي تمثل الطموح الرابع من الطموحات السبعة لأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، ولكن ظروف انتشار فيروس كورونا مثلت تحديًا جديدًا أمام تحقيق هذا الهدف، وأدى التباعد الاجتماعي إلى صعوبة عقد القمة الإفريقية الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في مايو ٢٠٢٠ بجنوب إفريقيا، والتي كانت مخصصة لنظر تطورات «إسكات صوت البنادق»، كما استغلت الجماعات الإرهابية في القارة الإفريقية انشغال حكومات وجيوش العديد من الدول الإفريقية في مكافحة الوباء، وكثفت من نشاطها الإرهابي في المنطقة، على سبيل المثال: استغلت الجماعات الإرهابية الجائحة في تأجيج العنف في منطقة الساحل الإفريقي، وشنت هجمات أودت بحياة ما يزيد على ٩٠ جنديًّا في تشاد، و٤٣ شخصًا في بوركينا فاسو، فضلاً عن مقتل ما يزيد على ١٢٨ فردًا من بعثة الأمم المتحدة في مالي، فضلًا عن شن جماعة «بوكو حرام» مع بداية الجائحة، عدة هجمات إرهابية على مواقع للجيش النيجيري، مما خلَّف قرابة ١٤٠ من الضحايا خلال عمليتين إرهابيتين.

على جانب آخر، أثرت جائحة كورونا بشكل غير مباشر على زيادة الصراعات في القارة، عندما تسببت في فقدان أكثر من ٣٥ مليون فرد في إفريقيا لأعمالهم، فوفقًا لجدلية «الصراع مقابل التنمية»، تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى نشوب الصراعات، وبالتالي صعوبة تنفيذ المستهدف من مبادرة «إسكات صوت البنادق ٢٠٢٠».

## ثالثًا: خطط فرضتها ظروف كورونا

في الوقت الذي كانت تتجه فيه أنظار دول القارة الإفريقية إلى المستقبل، وتضع كل دولة أولوياتها الاقتصادية والسياسية وفقًا لظروفها الخاصة، جاءت جائحة كوفيد١٩، لتفرض خططًا بعينها كأولوية لبقاء الدول الإفريقية واستمرارها بعد انتهاء الجائحة، تتمثل أبرز تلك الخطط في:

### دعم الأمن الغذائي للقارة

شكلت الآثار المعقدة لوباء كوفيد١٩، مقترنة بالأزمات الأخرى التي تؤثر بالفعل على إفريقيا، مثل: (الأمن في منطقة الساحل، والجفاف، والفيضانات، والجراد الصحراوي) - خطرًا غير مسبوق على الأمن الغذائي في القارة الإفريقية، التي يعاني بالفعل نصف سكانها من درجة من درجات انعدام الأمن الغذائي، و٤٠٪ من أطفالها يعانون من سوء التغذية، ومن المرجح أن تنمو معدلات انعدام الأمن الغذائي الموجودة حاليًّا في إفريقيا بسرعة بسبب تأثيرات جائحة كوفيد١٩، فوفقًا لتقديرات برنامج الغذاء العالمي،

دفعت أزمة كوفيد١٩، بالإضافة لعوامل أخرى، منذ فبراير حتى يونيو ٢٠٢٠، نحو ١٢ مليون مواطن في إفريقيا جنوب الصحراء إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد، ووفقًا لتقديرات المعهد الدولي لبحوث سياسة الغذاء (IFPRI)، يمكن أن تؤدي الخسارة المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٥٪، إلى زيادة مستويات الفقر في جميع أنحاء العالم بنسبة ٢٠٪ خلال عام ٢٠٢٠، مما يدفع ١٤٧ مليون شخص جدد إلى الفقر المدقع، يقع أكثر من نصفهم -٧٩ مليون شخص- في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بينما أشارت تقديرات المنظمة الإقليمية لغرب إفريقيا (إيكواس)، إلى احتمالية أن يزيد عدد الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في غرب إفريقيا من ١٧ مليونًا إلى ٥٠ مليون شخص بين يونيو وأغسطس ٢٠٢٠ [٩].

دفعت هذه المخاطر، دول القارة مجتمعة في إطار الاتحاد الإفريقي، إلى تبني مفهوم الأمن الغذائي بشكل أوسع وإدراجه في إستراتيجية مواجهة وباء كوفيد١٩، التي أعدها الاتحاد الإفريقي مع بداية الأزمة في مارس٢٠٢٠، وفي ١٦ أبريل ٢٠٢٠، أعلن الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وشركاء دوليون آخرون، عن اتفاق لدعم الوصول إلى الغذاء للسكان الأكثر ضعفًا، وتزويد الأفارقة بالحماية الاجتماعية، وإبقاء الحدود مفتوحة أمام المنتجات الغذائية.

## الإسراع في خطة التحول الرقمي لإفريقيا

فرضت ظروف التباعد الاجتماعي والإغلاق المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد١٩، مع الحاجة الملحة لتسيير الأعمال، استخدام التقنيات الرقمية، بشكل أوسع، عن طريق اللجوء إلى التعليم عن بُعد والتجارة الإلكترونية، وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مما أبرز أهمية الإسراع في تنفيذ «إستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا»، التي أقرها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في قمة الاتحاد الإفريقي فبراير ٢٠٢٠. وترتكز الإستراتيجية على خمس ركائز أساسية: البنية التحتية الرقمية، المهارات الرقمية، المنصات الرقمية، الخدمات المالية الرقمية، وريادة الأعمال الرقمية. كما تدفع نحو التحول الرقمي في قطاعات: الصناعة، والتجارة، والصحة، والخدمات المالية، والزراعة، والتعليم[١٠].

ويتطلب تحقيق التحول الرقمي التزامًا جماعيًا من قبل جميع البلدان الإفريقية وشركاء التنمية والقطاع

(9) United Nation, **Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition**, JUNE 2020 https://www.tralac.org/documents/resources/covid-193813-/the-impact-of-covid-19-on-food-security-and-nutrition-un-policy-brief-june-2020/file.html

(10) African Union, **The Digital Transformation Strategy For Africa (2020-2030)** https://au.int/sites/default/files/documents/38507-doc-dts-english.pdf
OECD, **COVID-19 and Africa: Socio-economic implications and policy responses** http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-africa-socio-economic-implications-and-policy-responses-96e1b282/

الخاص، لزيادة الموارد المخصصة بشكل كبير لبناء أسس الاقتصاد الرقمي المزدهر في جميع أنحاء القارة، وهو أمر يحتاج إلى بذل جهد كبير، ولكنه يمثل طوق نجاة للقارة الإفريقية في ظل التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد١٩.

## تسريع خطة التكامل الصحي

يحدد الهدف ٣ بموجب الطموح ١ من أجندة إفريقيا ٢٠٦٣، الصحة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية في القارة، وقد تم تبني هذه الأولوية على المستوى الإقليمي، وأكدت ظروف انتشار فيروس كورونا في ظل نقص الإمدادات الطبية، أهمية أن يعمل القادة الأفارقة بشكل جماعي على تحسين الصحة الوطنية كوسيلة لضمان الترابط الإقليمي، وتحقيق التكامل الصحي للقارة الإفريقية، وفي سبيل تحقيق ذلك:

- أطلقت مفوضية الاتحاد الإفريقي والمركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (Africa CDC) **مبادرة الشراكة لتسريع اختبار كوفيد١٩(PACT)**، تهدف تلك المبادرة إلى تنسيق الجهود بين دول القارة للعمل على إجراء ١٠ ملايين اختبار في أربعة أشهر، ونشر مليون من العاملين في مجال الرعاية الصحية المجتمعية، وتدريب ١٠٠ ألف عامل في مجال الرعاية الصحية، حتى تتمكن البلدان من عزل الأفراد المصابين، وإجراء تتبع الاتصال والحجر الصحي للأشخاص المعرضين للإصابة.
- تسريع العمل بـ«**إستراتيجية الصحة الإفريقية (٢٠١٦-٢٠٣٠)**»، التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي منذ عام ٢٠١٦ [١١].
- **إطلاق منصة مشتريات الإمدادات الطبية الإفريقية؛** وافق رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بالإجماع على إطلاق منصة مشتريات الإمدادات الطبية الإفريقية، والتي تهدف إلى شراء وتنسيق وتوزيع الإمدادات الطبية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي،[١٢] ونجح القائمون على المنصة في الحصول على الإمدادات الطبية عالية الجودة بأسعار تنافسية، وأقاموا شراكات مع بلدان مختلفة، بما في ذلك، الصين وكندا وهولندا وكوريا الجنوبية وفرنسا، سهلت توريد المعدات واللوازم الطبية التي تمس الحاجة إليها، مثل أجهزة التهوية ومعدات الوقاية الشخصية ومعدات الاختبار، حسب الحاجة في القارة، كما أُضِيُف موردون محليون من القارة إلى المنصة[١٣].

(11) Africa Health Strategy 2016-2030. https://au.int/sites/default/files/documents/30357-doc-final_ahs_strategy_formatted.pdf

(١٢) بيان اجتماع هيئة مكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي مع رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الإفريقي المنعقد في ١١ يونيو ٢٠٢٠، عن طريق الفيديو
https://au.int/sites/default/files/pressreleases/38689-pr-sc46909_a_communique_of_mtg_of_bureau_of_assembly.pdf

(13) **Africa CDC**: Communiqué of the joint ministerial meeting of ministers of finance and ministers of health, **June 03, 2020** https://au.int/en/pressreleases/20200603/communique-joint-ministerial-meeting-ministers-finance-and-ministers-health

- الإسراع في تنفيذ **اتفاقية الوكالة الإفريقية للأدوية**، التي وافق عليها رؤساء وحكومات الدول الإفريقية في عام ٢٠١٩، ووقع عليها ١٦ دولة، بينما يتطلب دخولها حيز النفاذ تصديق ١٥ دولة، مما يستدعي ضرورة إسراع برلمانات الدول الموقعة للتصديق، لتوثيق التعاون بين دول القارة في مجال الأدوية، وتوفر الاتفاقية الإطار القانوني لإنتاج وتداول الدواء بالقارة الإفريقية، وتنظيم عملية الوصول إلى الدواء الآمن بأسعار مناسبة، وتبنى الأطر التنظيمية للدواء والتكنولوجيا المرتبطة بتلك الصناعة بالقارة.

**وخاتمًا**، فإن وباء كورونا ليس مجرد أزمة؛ على الرغم من التداعيات السلبية لانتشار الوباء على القارة، إلا أنه يمثل دعوة للقارة الإفريقية للاستيقاظ، والاستفادة من الأوضاع الحالية أكبر استفادة ممكنة، مع إعادة النظر في مسألة تأجيل إطلاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية، والتي قد تمثل فرصة للقارة الإفريقية ربما لن تتاح مرة ثانية، مع التركيز على الحلول التكنولوجية المبتكرة التي تسهم في جعل القارة أكثر مرونة عند مواجهة أي مخاطر جديدة.

# تداعيات وباء كوفيد-١٩ في دول غرب إفريقيا

**عبد الرحمن إبراهيم كان** - باحث سنغالي متخصص في القانون المقارن وكاتب في الشؤون الإفريقية- دكار

## مقدِّمة:

**انتشرت جائحة كورونا في كثير من الدّول الإفريقية، وكان لهذا الانتشار تأثير بالغ في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفارقة، وزامن وصولها الوقت الذي تؤهّب فيها كثيرٌ من الدّول الإفريقية نفسها لآفاق واعدة على مستوى العالم اقتصاديًّا وسياسيًّا وخاصّة بعض دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، الأمر الذي كان سببًا في تضاعف شدّة الأزمة على الحكومات الإفريقية، وكغيرها من دول العالم، فقد اتخذت حكومات أكثر دول غرب إفريقيا قراراتها في إلزام المواطنين على إجراءات السلامة، والاحتراز من تفشي الوباء بإغلاق الحدود، وضبط التنقّل بين المناطق، زيادة على إغلاق المطارات وغيرها. وهكذا سعت معظم دول غرب إفريقيا للسيطرة على الوباء مخافة الوصول إلى أزمات إنسانية واجتماعية وتنموية. ومع ذلك فإن دول غرب إفريقيا لم تسلم من طوفان الوباء في بلادها، الأمر الذي أدّى إلى شدّة الأزمة عليها، ولحقها كثيرٌ من التداعيات السياسية والاقتصاديّة المشتملة على كثير من التحديات والصعوبات. وفي هذه المرحلة الحرجة، فإنه من الصعب قياس الآثار والتداعيات الحقيقية على الصحة العامة والاقتصاد والبيئة وسبل العيش والكسب في غرب إفريقيا، الأمر الذي يؤكّد ضرورة التشكيك في الآثار الغذائية على الأفارقة، والتي نتجت بموجب توقّف عديدٍ من الأعمال الاقتصادية، وعليه أُقِرَّت سياسيًّا في نيجيريا وساحل العاج والسنغال وفي غانا وغامبيا قرارات حالة الطوارئ للمساهمة في إدارة الأزمة، ومن أجل التفكير الشامل في الطرق المنجية من الوباء وتقليل الخسائر الماديّة مقابل حماية الصّحة العامة.**

## درجة تفشّي وباء كورونا في غرب إفريقيا

بدأ انتشار مرض فيروس كورونا في نهاية سنة ٢٠١٩م في مقاطعة هوبي بالصين، وكان الانتشار سريعًا جدًّا، الأمر الذي أدى إلى تفشّي الوباء في كلّ أنحاء العالم، وتأثّرت مائة وسبع وسبعون دولة بالفيروس بحلول ٢٧ مارس ٢٠٢٠م، ولازدياد الانتشار، وخطورة ضرره تمكّن كثير من الدّول الآسيوية والأوروبية والأمريكية والإفريقية من وضع سياسات أولية تعتمد على انخفاض معدّلات تفشيّ الوباء. وعلى الرغم من أن بعض دول غرب إفريقيا سبقت لها تجارب في التعامل مع الأوبئة، ولديها من الإجراءات المعمول بها جراء جائحة الإيبولا لعام ٢٠١٤م،إلا أن المنطقة تضم بعض أفقر البلدان في العالم (وفقًا لبيانات البنك الدولي، توجد تسع دول من غرب إفريقيا من أفقر ٢٥ دولة في المنطقة) إضافة إلى ذلك، فإن عديدًا من دول غرب إفريقيا لديها أنظمة صحية سيئة الموارد؛ مما يجعلها غير قادرة على توسيع نطاق الاستجابة الوبائية بسرعة، وخاصّة في ظروف وباء كورونا الحرجة الذي أعجز الدول العُظمى في كبح جماح أضراره البشعة. وإنّ معظم دول المنطقة تمتلك أقل من خمسة أسرّة مستشفيات لكل عشرة آلاف من السكان، وأقل من طبيبين لكل عشرة آلاف من السكان (بناءً على بيانات مرصد الصحة العالمية لمنظمة الصحة العالمية)[1].

وإضافة إلى ذلك، يُذكر أن نصيب الفرد في نصف دول غرب إفريقيا من النفقات الصحية أقل من ٥٠ دولارًا أمريكيّا (استنادًا إلى بيانات الإنفاق الصحي العالمي لمنظمة الصحة العالمية). وعلى النقيض من ذلك، تمتلك إيطاليا وإسبانيا ٣٤ و٣٥ سريرًا في المستشفى لكل ١٠٠٠٠ من السكان و٤١ طبيبًا لكل ١٠٠٠٠ من السكان، و٢٥٠٦ دولارًات أمريكية كنصيب للفرد في النفقات الصحيّة على الرغم من انتشار الشيخوخة فيهما، وهذا الأمرُ يلقي ضوءًا واضحًا على هول الموقف، وصعوبة الوضع في غرب إفريقيا للتعامل مع الوباء؛ لذا كان التفشي سريعًا، وإن لم يكن كما هو المتوقّع بسبب تغيّر المناخ ومدى تنوّع أثر الفيروس باختلاف المناطق والأجواء. ومع اتخاذ إجراءات سريعة للسيطرة على انتشار الفيروس، وتحسين قدرات الاستجابة للبلدان المتضررة في غرب إفريقيا، وصلت درجة تفشي الوباء في نيجيريا مثلاً إلى ١٠٦٨حالة، و٦٧ حالة وفاة، وتعافى منهم ٩٣٧ شخصًا. وفي غانا، وصلت الحالات إلى ١٦٤٣١، وتوفي منهم ١٠٣ مرضى، كما تعافى منهم ١٢٢٥٧ شخصًا. وأما الحالات في السنغال فهي في حدود ٦٥٨٦ حالة، و١٠٥ حالة وفاة، وتعافى منهم ٤٢٩١ شخصًا. وأصيب في ساحل العاج ٨٩٤٤ شخصًا، وسجلت الدولة ٦٦ حالة وفاة من الوباء، كما تعافى منهم ٣٧٢٢ شخصًا. وتجدر الإشارة إلى أن غامبيا من أقل الدول إصابة، حيث سُجِّلت ٤٥ حالة، وتوفي منهم

(1) Policy Breif, Impact of Covid-19 in Africa. https://mail.google.com/mail/u/0/#search/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9+%D983%%D8%B1%D98%8%D986%%D8%A7/FMfcgxwHNWBVghwkwTLQFkKnMqKDPsfl?projector=1&messagePartId=0.2

اثنان، وتعافى منهم ٢٦ شخصًا[٢]. وبالنظر الفاحص إلى حجم الانتشار، يُدرك الملاحظ مدى تأزّم الوضع في ظل الوضع الاقتصادي الحرج لهذه الدّول، زيادة على عظم تأثّرها بالتداعيات السياسية المحليّة والعالمية.

## التداعيات والآثار الاقتصادية والسياسية في غرب إفريقيا: توحيد العُملة

بالنظر إلى واقع الحديث والتدبير السياسي في غرب إفريقيا أثناء وبعد انتشار الوباء في العالم، وقبل وصوله إلى إفريقيا، نجد للسياسة وتدابيرها تأثيرًا كبيرًا في واقع التعامل مع ملف الوباء، الأمر الذي جعل الخبراء يقلقون من انتشار كوفيد-١٩ في إفريقيا، وأشاروا إلى ما يليها من تداعيات سياسية وأخرى اقتصادية؛ لأن عديدًا من أنظمة الرعاية الصحية في القارة غير كافية، وتعاني مشكلات، مثل: نقص المعدات، ونقص التمويل، وعدم كفاية تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وضعف الكفاءة في نقل البيانات، وكل ذلك نتيجة للفساد السياسي في المجتمع الإفريقي. وكان يُخشى صعوبة السيطرة على الوباء في إفريقيا قبل الانتشار، وبالفعل فإن انتشار كوفيد ١٩ سبَّب مشكلات اقتصادية ضخمة، وأثّر على نطاق واسع في كثير من القرارات السياسية. وكان التخمين لهذا الوضع المتأزم واردًا في أوساط المجتمع الدّولي، أكد ذلك خروج الأمين العام للأمم المتحدة، وهو يحذر من إمكانية انتشار الفيروس بشكل كبير وأن إفريقيا قد تشهد ملايين الإصابات والقتلى ووجّهت منظمة الصحة العالمية دعوة إلى القارة كل يوم تقريبا «للاستعداد للأسوأ»،[٣] وهو الخطاب الذي عدَّه كثيٌر من المحلّلين ابتزازًا سياسيًّا، غير أنه وبعد ثلاثة أشهر من انتشار الوباء في غرب إفريقيا لم تكن الإصابات كما توقّعوها من قبل حتى الآن، ولم تحدث التنبؤات بالشكل القاطع كما تعرضت له الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وكان من أسباب عدم حدوث طوفان الإصابات في إفريقيا كثيرة ومتعددة، منها اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر قبل وصول الوباء، حيث دخل الفيروس التاجي بعد أسابيع من دخوله لأوروبا وبعض البلدان، مما أيقظ بعض السلطات الإفريقية وعملوا إجراءات احترازية ووقائية لمحاربته، ومنها كذلك كثافة سكانية منخفضة مقارنةً ببعض دول أوروبا الغربية، أو جنوب شرق آسيا، وتظل إفريقيا القارة قليلة السكان في معظم المناطق؛ حيث إنَّ التركيز السكاني بشكل عام في العواصم، التي كانت تحت الحجر الصحي في وقتٍ مبكر، ومنها كذلك على عكس معظم الدول الغربية بقي عديدٌ من المناطق الإفريقية تحت الحجر الصحي تعيش في حالة من الاكتفاء الذاتي، وعليه فإن الفيروس لم ينتشر بين السكان في بداية الأمر. وعطفًا على ذلك؛ فإنه يُلاحظ أنّ إفريقيا أقل في الإقبال السياحي من أوروبا أو الولايات المتحدة؛ حيث إن مطارًا إفريقيًّا واحدًا فقط (هو مطار جوهانسبرغ) هو

(٢) **إحصائيات كورونا في العالم**، موقع نبض الإلكتروني، التاريخ ٢٠٢٠/٠٦/٢٨م https://nabd.com/coron

(3) Jason Beaubien, "African Countries Respond Quickly To Spread Of COVID-19" March 21, 2020. Accessed 18 June, 2020.

الذي يقع ضمن أكثر ٥٠ مطارًا ازدحامًا في العالم، وقد لُوحِظَ عدد قليل من التحركات السكانية الكبيرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى اتخاذهم تدابير الحصانة، كالتطعيم المنتظم لبعض اللقاحات، والتعالج بهيدروكسي كلوروكين ضد الملاريا المنتشرة في إفريقيا، وعلى وجه الخصوص، كانت هذه الخطوات الاحترازية من ضمن الأسباب التي لعبت في بطء انتشار الفيروس(٤).

وكما أنّ التدابير المتخذة للحد من انتشار الوباء كانت من ضمن نتائجها إفلاس بعض المؤسسات، وتوقف كثير من المشاريع، وزيادة كبيرة في نسب البطالة. خاصة أن عدة شرائح اجتماعية غير مهيأة لتبني آلية العمل عن بعد مثلما هو شأن البلدان الغنية والمتقدمة. كما أن توقف النقل الجوي، وتعثر النقل البحري سيعيقان التجارة العالمية، وهذا بدوره يمثل إشكالات إضافية أمام جهود مكافحة الجائحة، وكذلك مزيدًا من إضعاف تصدير وتوريد المواد الأولية والغذائية والمعدات الصحية(٥).

ودعت الحالة الاقتصادية المتأزّمة وتداعياتها إلى تصريح لجنة وزراء مالية لدول إفريقيا أن القارة تحتاج إلى حزمة تحفيز قيمتها ١٠٠ مليار دولار إلى جانب تأجيل سداد أقساط ديون بقيمة ٤٤ مليار دولار حتى تواجه الجائحة. ويذكر أن مجموعة الدول العشرين الكبرى كانت قد وافقت في أبريل الماضي على إعفاء الدول الفقيرة من أعباء ديون بقيمة ٢٠ مليار دولار حتى نهاية العام الحالي، في المقابل يؤيد صندوق النقد الدولي وبعض دول مجموعة العشرين فكرة للاتحاد الإفريقي تدعو إلى تمديد فترة الإعفاء من الديون إلى عامين. وفي الصعيد ذاته، فإنه ومن خلال هذه الأزمة الصحية التي ضربت العالم كله بما فيه غرب إفريقيا، وتركيز السلطات الصحية والإدارية والسياسية على محاربتها، تفاجأ مواطنو دول إيكواس بإعلان المتحدثة باسم الحكومة الفرنسية، سيبيث انجاي، بتاريخ ٢٠مايو ٢٠٢٠ أنّ مشروعَ القانون الذي يؤكد نهاية عملة (فرنك سيفا) تم تَبنّيهِ في مجلس الوزراء الفرنسي، وهو نص قانون «تنتظره بفارغ الصبر» دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا. يؤكد هذا النص تحويلَ عملة (فرنك سيفا)، إلى عملة ( إيكو Eco)، ومن خلال الحفاظ على التكافؤ الثابت مع عملة اليورو، وكذلك إنهاء مركزية الاحتياطيات الأجنبية لدول غرب إفريقيا في الخزانة الفرنسية. ووفقًا للمتحدثة يؤكد هذا النص الاتفاقَ المبرم في نهاية ديسمبر بين فرنسا ودول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا(٦). وجاء هذا القرار الأحادي من باريس بعد المؤتمر الصحفي المثير للجدل نهاية العام المنصرم بين كل من الرئيس الإيفواري الحسن واتارا، والرئيس الفرنسي إيمانويل

(٤) المصدر: أكتي كاميرون، وترجمت المقالة، سيدي ويدر أوغو، « لماذا لم تحدث الكارثة في إفريقيا» مجلة إلكترونية قراءات إفريقية النشور ١٤-٠٦-٢٠٢٠. الاطلاع ١٨ يونيو ٢٠٢٠

(٥) التداعيات الاقتصادية والأمنية لجائحة كورونا في إفريقيا، د. محمد السبيطلي، مبارك أحمد محمد، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، مايو ٢٠٢٠م.

(6) The West African CFA Franc, the Eco, and the Covid-19: **What Do We Know?**. https://medium.com/@pdiouf/the-west-african-cfa-franc-the-eco-and-the-covid-19-what-do-we-know-70fb51112539

ماكرون في أبيدجان دون حضور باقي الأعضاء المعنيين في دول إيكواس، فقوبل القرار بالرفض تقريبًا بين كل الجماهير في المنطقة، وأشار المراقبون حينها أن ذلك كانت خطة اختطاف مشروع وقع عليه ١٥دولة في إيكواس وخاصة تلك الدولتين الإنجليزيتين العصيتين على فرنسا في غرب إفريقيا غانا ونيجيريا، وهذه الخطة من شأنها أن تحدث آثارًا سلبية في الدول الأعضاء، منها: استمرار الضمان الفرنسي للعملة الجديدة إيكو، وارتباط إيكو باليورو كما كانت مع فرنك سيفا، إضافة إلى إجهاض حلم مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية (إيكواس)، بارتباط إيكو بنفس دول (فرنك سيفا)، ونبذ التفكير أو حلم عملة غرب إفريقية موحدّة، الحلم الذي عرف مخاضه مع دول ذات سيادة كاملة كغانا ونيجيريا[٧].

وجاءت الردود الأولى ضد تغيير «الفرنك الغرب إفريقي» إلى «إيكو» من قبل بعض مسؤولي الدول الفرنكوفونية الذين قالوا: إن الرئيس الإيفواري لم يَسْتَشِرْ باقي الدول الأعضاء في الإيكواس في الخطة التي أعلنها، وإن تغيير «الفرنك الغرب إفريقي» إلى «إيكو» يختلف تمامًا عن الخطة المتفق عليها بتأسيس عملة جديدة مستقلة[٨]، فيما تباينت مواقف الباحثين الاقتصاديين تجاه مشروع عملة «إيكو» بناء على الأزمة المالية التي تشهدها منطقة اليورو في أوروبا؛ فقد أشارت دراسة تناولت عملة «إيكو» ومدى استعداد دول الإيكواس لتنفيذها إلّا أن نمط العرض والطلب والصدمات النقدية بين بلدان الكتلة غير متماثلة، وهو ما يعني صعوبة تشغيل العملة بسبب الحاجة إلى استجابات سياسية مختلفة للتكيف مع العرض والطلب والصدمات النقدية في المنطقة. كما أن نمط استجابة بلدان الكتلة إلى صدمات أسعار الصرف الحقيقية غير متقارب؛ مما يعني أن تبني سياسة سعر صرف موحد لجميع دول المنطقة لن يكون مثاليًّا[٩].

## خيارات المواجهة وواقع طبيعة قانون الطوارئ واستجابته لأزمة كوفيد ١٩

ومنذ بداية أزمة كوفيد ١٩، تابعت الدّول الإفريقية مجمل خيارات مواجهة الوباء في الدول الأخرى في أوروبا وآسيا، ولم تكن سبل المواجهة في إفريقيا مغايرة عن تلك المعمولة بها في الدول التي انتشر فيها الوباء منذ أول وهلة، ومع ذلك فإن تلك الخيارات المستمدّة من قانون الطوارئ كانت أكثرها نجاعة بدعم من المجتمع الدوليّ، وقد نجحت بعض الحكومات الإفريقية في التزام تلك الخيارات، الأمر الذي أدى بها إلى حسن إدارة الوضع في كثير من أحوالها، وإن كانت بعض سياسات خيارات المواجهة لا تخلو من سوء في التقدير، أو استعجال في الإلزام، أو تهوّر في التنزيل الواقعي، أو عدم استجابة منظور قانون الطوارئ لواقع

(7) The Eco is set to replace old colonial currencies in several countries . http://africa-me.com/eco/

(٨) معهد الجزيرة للدراسات ٢٥ فبراير ٢٠٢٠، الاطلاع بتاريخ ١٩، يونيو ٢٠٢٠. حكيم نجم الدين، « عملة «إيكو» مشروع غرب إفريقي طموح: هل ستختطفه فرنسا لصالحها؟ https://studies.aljazeera.net/ar/article/4579

(٩) مصدر سابق

المجتمعات في الكثير من المجالات، وكانت سياسة اتخاذ تدابير الإغاثة الطارئة، وتفعيل قوانين الطوارئ في القضايا الداخلية والخارجية من أهمّ الخيارات التي ساعدت دول غرب إفريقيا على إدارة الملف. وعليه، فإنه ينبغي المواصلة على سير قراءة كل السياسات المتعلّقة بخيارات المواجهة سلبًا وإيجابًا من أجل تقويم وتقييم الوضع للمواصلة في الحدّ من انتشار الوباء بشكل أوفق.

وفي ظل هذا التصاعد لأرقام الحالات في دول غرب إفريقيا، فإنه يجب عليها العمل على مواصلة التقدم في خططها الوطنية المرصودة لتحرير السلع والخدمات، وذلك من أجل تحديد تاريخ تنفيذ جديد حسبما تسمح به الظروف، ولتفادي أزمة التوقّف الكليّ للأنشطة الاقتصادية جراء تأثيرات الوباء وتفاقمه. كما ينبغي على الحكومات الإفريقيّة الاستمرار في تعزيز النظم الصحية، وتوسيع نطاق التغطية الصحية، والحماية الاجتماعية، والعمل على التقدم نحو المراحل اللاحقة في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا، بما في ذلك الاستثمار، وسياسة المنافسة، ودعم الحراك المتعلّق بحقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية، وستكون هذه التدابير أساسية للحد من التعرض للصدمات الخارجية في أسعار التجارة والسلع الأساسية، وتعزيز التحول الإنتاجي في المنطقة، وبناء المرونة البشرية والمجتمعية والاقتصادية لمواجهة الأزمات العالمية في المستقبل[١٠].

## نماذج محليّة لصور التداعيات السياسية والاقتصادية في عدّة دول غرب إفريقيا

أظهرت جائحة كورونا لدول غرب إفريقيا حاجتها الملحة إلى ضرورة تنويع مصادرها وعدم الاعتماد على مساعدات خارجية فحسب، وذلك لاحتواء تداعيات الجائحة العالمية أثناء الأزمة وبعدها، كما أوضحت لدول غرب إفريقيا ضرورة تركيز جهودها في تعزيز البنية التجارية المحلية والاكتفاء الذاتي والاعتماد عليها بشكل أكبر من أي وقت مضى، ومساعدة ذوي الدخل المحدود لتخفيف عبء الأزمة عليهم، وفيما يأتي نماذج محليّة من بعض دول غرب إفريقيا لصور التداعيات الاقتصادية والسياسية فيها أثر الجائحة.

**أولا:** ففي نيجيريا مثلاً، ولمواجهة تداعيات تفشي الوباء على الاقتصاد وتخفيف العبء على المواطنين، قدَّمت الدولة تدابير جديدة لدعم القطاعات الرئيسة، حيث خفَّضت شركة النفط الوطنية سعر البنزين إلى ١٢٥ نايرا (٠,٣٤ دولار للتر) وقد كان ١٤٥ نايرا. كما أعلن البنك المركزي النيجيري دعم الصناعات التحويلية والقطاعات الرئيسة الأخرى بتريليون نايرا (٢,٧ مليار دولار) مع توفير ١٠٠ مليار نايرا قرضًا للسلطات الصحية، ووافق البنك أيضًا على وقف سداد الديون الرئيسة لمدة عام (بدءًا من ١ مارس/آذار ٢٠٢٠)،

(10) COVID-19 and Africa: Socio-economic implications and policy responses
http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-africa-socio-economic-implications-and-policy-responses-96e1b282/?fbclid=IwAR064DHnrXGcfRnwQa3cu3aIHcVtZpFwdHTXA82J5FEx4-hdWy6OEh8T4yI

وخفَّض سعر الفائدة لقروض الدعم التي يمنحها مباشرة للزراعة والتجارة من ٩٪ إلى ٥٪.[١١] هذا إلى جانب تحرك رجال الأعمال النيجيريين كألينكو دانغوتي الذي يعد من أثرى أثرياء القارة، حيث قدم هو وحده ملياري نايرا، وقدم السيد فيمي أوتيدولا مليار نايرا وكذلك رجل الأعمال عبد الصمد الذي قدم إلى الحكومة مليارًا فضلاً عن الأجهزة الطبية للاختبار السريع لكشف الفيروس في ٩ ولايات مختلفة[١٢].

ومن ضمن القرارات السياسية الأولية التي أخذتها الحكومة منذ ظهور أول حالة موجبة للفيروس في أرض نيجيريا في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٠، وذلك بعد وصول مواطن إيطالي إلى أرضها لاستئناف أعماله فيها[١٣]- هي فرض حظر على المسافرين في أكثر من خمس عشرة دولة الأكثر وباءً للفيروس حينها، إضافة إلى تكثيف جهود السلطات لاحتواء الوباء وإغلاق التجمعات العامة والمؤسسات التعليمية في العديد من ولايات نيجيريا البالغة ٣٦ ولاية[١٤]. وبعد ذلك بأيام صدرت القرارات من السلطات بعزل المدينة الكبرى رسميًّا أبوجا عن بقية البلاد منذ ٣٠ مارس، وشأنها في ذلك شأن ديتو في لاغوس؛ حيث يُحظر على سكان المدن الكبرى على غرار أبوجا ولاغوس من مغادرة المدينة، وهذه الكثافة المنخفضة من شأنها أن تَحُدّ بشكلٍ كبيرٍ من التقارب، فتُحجّم انتقال الفيروس.

**ثانيا:** عرفت دولة غانا هي الأخرى دخول فيروس في أراضيها مع بداية شهر مارس تحديدًا في ١٢ مارس، ووفقا لوزير الصحة الغاني السيد كواكو أغيمانك مانو، في تصريحات عاجلة بأن البلاد عرفت أولى حالتين هما لشخصين عادا إلى البلاد من كل من تركيا والنرويج، وسارع في عملية متابعة مخالطي المريضين ليُكشف عليهم[١٥]. وبعدها بثلاثة أيام فقط سارعت السلطات في أخذ تدابير وقائية؛ حيث شددت على السفر إلى غانا حتى إشعار آخر، وكذلك عدم السماح للمسافرين من البلدان التي سُجِّل فيها ٢٠٠ حالة على الأقل من فيروس كورونا. ومع ذلك، م ينطبق هذا القيد على مواطني غانا والأشخاص الذين يحملون تصاريح إقامة[١٦]. فيما أعلن الرئيس الغاني نانا اكوفو آدو في تصريح صحفي قرارات صارمة كحظر التجوال بعد ١٠ مساءً ومنع التجمعات العامة بما ذلك المؤتمرات والمهرجانات والتجمعات السياسية وأنشطة الكنيسة كخطوة للحد من انتشار الفيروس[١٧].

(١١) حكيم نجم الدين، «تداعيات كورونا على اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» مركز الجزيرة للدراسات، نشر في ٢٢ مارس ٢٠٢٠، الاطلاع ١٧ يونيو ٢٠٢٠

(12) Ruth Okwumbu, " Top Nigerian billionaires and their fight against COVID19". Nairametrics, April 5, 2020, Accssed 17 June 2020.

(13) Nigeria Confirms First Case of Coronavirus," February 28, 2020, This Day website. Accessed 17 June 2020

(14) Abu Adnan, "Nigeria ramps up response efforts to smash coronavirus," Anadolu Agency, March 19, 2020. Accessed 17 June 2020.

(15) Ghana don Record first Coronavirus cases, BBC NEWS, March 132020-, Accessed 18 June 2020.

(16) Ghana COVID-19 cases rise to six, Ghanabusinessnews.com-March 15, 2020. Accessed 18 June 20200.

(17) Jonas NYABOR, Coronavirus: Government bans religious activities, funerals, all other public gatherings, Citinews Room, March 15, 2020, Accessed 18 June 2020.

اقتصاديًّا قدم وزير المالية كين أوفوري في ١١ مارس ٢٠٢٠ بتوجيه من رئيس البلاد عطا، ما يعادل ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتعزيز خطة التأهب الأولى والاستجابة الفورية لفيروس كورونا[١٨]. وفيما يتعلق بالديون خاصة الدول الإفريقية الأكثر استنادًا، حذر وزير مالية غانا كين أوفوري أتا، من دخول الاقتصادات الإفريقية دائرة الكساد في ظل جائحة كورونا، إذا لم تُعْفَ الدول الإفريقية من سداد أقساط ديونها لمدة ثلاث سنوات على الأقل. وقال الوزير خلال مؤتمر نظمه مركز الدراسات الإفريقية في جامعة هارفارد الأمريكية عبر الإنترنت «إذا لم نتدخل في إفريقيا ونتعامل بطريقة ما لوقف خدمة الديون لمدة ٣ سنوات على الأقل، فإننا سنمضي نحو الكساد وبالتالي سيستغرق التعافي وقتًا أطول كثيرًا مما يجب.» وكان أكثر رؤساء الأفارقة بما فيه الرئيس السنغالي يدعون دولاً أوروبية والبنك الدولي إلى ضرورة إعفاء ديون الدول الإفريقية الضعيفة أصلاً اقتصاداتُها وخاصة في ظل جائحة كورونا، أو على الأقل تأجيل وقت سدادها لحين تعافي هذه البلدان من تداعيات الأزمة الراهنة. ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن آتا القول إن دول إفريقيا تحتاج إلى وقف خدمة ديونها لتوفير الأموال اللازمة لتخفيف تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على اقتصاداتها، مضيفًا أن سداد دول إفريقيا لمستحقات دائنين قيمتها ٤٤ مليار دولار في عام وواحد أمر غير ممكن»[١٩].

**ثالثا:** سجلت ساحل العاج أولى حالاتها من فيروس التاجي كوفيد-١٩ في ١١ مارس ٢٠٢٠م من مواطن كان قد زار إيطاليا مؤخرًا وكان يُعالج في مستشفى تريشفيل الجامعي في أبيدجان. بعد ذلك بأيام عُرف العديد من الأشخاص الذين كانوا على اتصال مع الشخص المصاب ووضعوا رهن المراقبة والمتابعة، وفقًا لوزير الصحة دُعي الجمهور إلى «التزام الهدوء» و«احترام التدابير الوقائية المعلنة من قبل السلطات». كما وُضع رقم طوارئ مجاني في ساحل العاج (١٤٣ أو ١٠١) لتنبيه الأشخاص بالحالات المشتبه فيها. كما وضعت عدة ضوابط حدودية لمحاولة الحد من الانتشار[٢٠]. وعُزلت المدينة الكبرى أبيدجان العاصمة الاقتصادية للدولة؛ وذلك للحد من انتشاره، لذلك تعد ساحل العاج من بين الدول الإفريقية الغربية التي تعافت من الوباء، وسبقت في تخفيف إجراءات العزل الصحي والمنزلي نهاية أبريل الماضي. وأعلنت رئاستها عن إطلاق حزمة مالية قدرها ٩٦ مليارًا كخطة استباقية للحد من انتشار حالات المرضى وقطع سلسلة انتقال العدوى بالإضافة إلى عزل من ثبتت إصابته بالفيروس التاجي[٢١]. فيما أعلن إعفاء بعض الأسر المتعففة من دفع فواتير الماء والكهرباء لشهري أبريل ومايو، إضافة إلى حزمة مالية قدرها ١٧٠ مليار فرنك سيفا لضخها في الاقتصاد ومساعدة

(18) Coronavirus: MPs to have temperature tested before entering chamber - Speaker Ghana web, March 15, 2020, Accessed 18 June 2020.

(١٩) وزير مالية غانا: إفريقيا تحتاج إلى تأجيل سداد ديونها لمدة ٣ سنوات، المصدر: مصراوي، الموقع fifacwc.com بتاريخ ٠٤ يونيو٢٠٢٠. الاطلاع ١٨ يونيو ٢٠٢٠.

(20) Cote D'Ivoire, un premier du coronavirus confirme, les autorités appellent au calme, Jeune Afrique March 11, 2020, Accessed 18 June, 2020

(٢١) رسالة موجهة الى المواطنين، الحسن واترا، منشور في ٢٣ مارس ٢٠٢٠، موقع الرئاسة، الاطلاع بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠٢٠.

المواطنين الأكثر فقرًا وتضررًا جراء ظهور الفيروس، بالإضافة إلى ١٣ مليار فرنك سيفا لـ ١٧٧ ألف أسرة متعففة، حيث منحت كل أسرة مبلغًا قدره ٢٥٠٠٠ فرنك[٢٢]. وكذلك شُدِّدت الرقابة على السلع الأساسية في السوق كي لا تزيد أسعارها، هذا إلى جانب دعوة أصحاب العقارات والعمارات بتخفيض تكلفة الإيجار.

**رابعًا:** عرفت جمهورية السنغال أولى حالاتها من جائحة كوفيد-١٩ في ٢ مارس/آذار ٢٠٢٠م لرجل من فرنسا يبلغ من العمر ٤٥ عامًا،[٢٣] يعيش في حي ألمادي بدكار بعد تأكد إيجابية الفحص في معهد باستور في داكار. حيث سافر على متن الخطوط الجوية السنغالية في ٢٩ فبراير/شباط ٢٠٢٠م، وأصبحت السنغال ثاني دولة جنوب الصحراء الكبرى تُبَلِّغ عن الحالات المؤكدة بعد نيجيريا. وتأكدت الحالة الثانية لفيروس كورونا لمغترب فرنسي أيضًا عن عمر يناهز ٨٠ عامًا جاء إلى داكار من فرنسا، وحسب المصادر المطلعة، نقل العدوى إلى زوجته، ووضعا تحت حجر الصحي بمستشفى حكومي في حي غيجواي. وبحلول ١٥ مارس، أي بعد أسبوعين فقط من دخول العدوى في الأراضي السنغالية سُجل هناك ٢٤ حالة مؤكدة في السنغال. وبالنظر إلى تزايد عدد المصابين مع حالات الوفيات الجديدة، أخذت الحكومة عدة تدابير احترازية للحدّ من انتشار الفيروس في ربوع البلاد، من أهمها: ما أعلنه وزير النقل الجوّي في إطار استباق الأحداث لاحتواء الوباء خلال أحد تصريحاته الإعلامية بتاريخ: ١٦ مارس ٢٠٢٠م؛ حيث أفاد فيها بإيقاف حركات النقل الجوي عدا الطائرات الطبية والتي تحمل البضائع. وفي السياق نفسه أصدر رئيس الجمهورية مرسومًا رئاسيًّا أعلن خلاله حظر التجوال الجزئي أو الحظر الصحي في كافة البلاد، ابتداءً من الساعة الثامنة مساء إلى السادسة صباحًا، مع إغلاق كافة المدارس والجامعات إلى أجل غير مسمى، ومنع التجمعات بجميع أشكالها[٢٤].

وفي تاريخ ٢٣ مارس ألقى رئيس البلاد خطابًا للجمهور بث مباشرة على قناة إر تي إس العمومية، معلنًا عن عدد من القرارات، من بينها إنشاء صندوق مالي بمقدار ألف مليار سيفا، كحزمة مالية لمحاربة الوباء، ودعا كل السنغاليين إلى تكاتف الجهود بالمشاركة في الصندوق أفرادًا أو جماعات شركات حكومية أو خاصة، كما بسط يده إلى المعارضة وكل الأطياف الفاعلة على الساحة السنغالية أثرها في القصر الرئاسي للمشاورة، إضافة إلى تكوين لجنة متابعة خاصة معنية بإدارة ميزانية الصندوق الذي سماه بفيروس كوفيد١٩ بقيادة الجنرال فرانسوا انجاي. وبهذه القرارات الصارمة التي اتخذتها الحكومة جراء دخول الفيروس بعد أسبوعين تقريبًا، في كلمة متلفزة بما فيها منع حركة التنقل بين المدن والأقاليم وتقليص عدد

(22) Covid19: "Le government annonce la distribution de 13,3 milliadrs de fond special de la solidarite a 177.000 menage." Abidjan.net April 23, 2020. Accessed 18 June 2020.

(23) "Coronavirus : Le Sénégal enregistre son premier cas" Le Quotidien, March 2, 2020. Accessed https://www.lequotidien.sn/coronavirus-le-senegal-enregistre-son-premier-cas/

(٢٤) أبو بكر تيبو سيسي، «تداعيات كوفيد١٩ الاقتصادية في السنغال» مجلة إلكترونية قراءات إفريقية، ١٥ يونيو ٢٠٢٠، الاطلاع ١٩، يونيو ٢٠٢٠ http://qiraatafrican.com/home/new/تداعيات-كوفيد-19الاقتصادية-في-السنغال#sthash.f4es0DXv.XbsxGNyl.dpbs

الركاب في الناقلات العمومية إلى النصف تقريبًا، وحظر التجوال الجزئي المفروض على المواطنين، اشتد الخناق على الشعب وبات يعيش نوعًا من المتاعب خاصة وأن أكثر اقتصاد السنغال يعتمد على القطاع غير الرسمي والذين يقتاتون قوتهم اليومي على الأعمال اليومية، وتمخضت هذه التدابير الاحترازية الحكومية عن ظروف معيشة صعبة معقدة انعكست سلبية على الطبقة الوسطى والكادحة، اضطر رئيس الحكومة إلى إلقاء خطاب جديد موجّه إلى الشعب مفاده: ضرورة التعايش مع الفيروس رغم ارتفاع أعداد حالات المصابين والوفيات يوميًّا؛ فأرخى الحبل نسبيًّا بالسماح للناس بالرجوع إلى حياتهم الطبيعية مع امتثال التوجيهات والإرشادات الصحية الصادرة عن وزارة الصحة. فصرح وزير الداخلية في تاريخ ٤ يونيو ٢٠٢٠م باختزال فترة حظر التجوال بتقليص ساعاته بعد مسيرات احتجاجية ساخنة وصاخبة من الشعب لرفع الحظر؛ لتبدأ من الساعة الحادية عشرة مساء وتنتهي عند الساعة الخامسة صباحًا، والسماح أيضًا بالتنقل بين المدن والأقاليم وفتح دور العبادة والمطاعم وغيرها من الإجراءات[٢٥].

أما تداعيات الكوفيد١٩ على الاقتصاد الكلي في السنغال فهي متعددة الأطوار والأبعاد، وبالنظر الفاحص إلى نموّ السنغال الاقتصادي في السنوات الماضية القليلة، فإنّه كان بتحسّن نحو الأفضل، ومع عاصفة كوفيد ١٩ تلقّى الاقتصاد السنغاليّ ضربة شديدة بتقلب الأمور، الأمر الذي أدّى بالحكومة إلى المطالبة بالقروض من بنك النقد الدولي، إضافة إلى تلك التصريحات التي أدلى بها سيادة الرئيس السنغالي بشأن طلب العفو من الديون السابقة التي على أعتاق حكومات الدّول الإفريقية الفقيرة[٢٦].

ومن التداعيات أيضًا: تأثر التدفق النقدي بانقطاع المبالغ الهائلة التي كان يحوّلها المهاجرون إلى ذويهم ليقتاتوا بها ولإقامة بعض المشاريع، وتُقدر تلك الأموال الضخمة سنويًّا بأكثر من ١٠٠٠ مليار فرنك سيفا. كما تضرَّر الاقتصاد أيضًا بتحمُّل مزيد من الديون، فإضافة إلى ما تم استقراضه من قبل المانحين لإقامة بعض المشاريع العملاقة وسد الثغرات في ميزانية عام ٢٠٢٠م، اضطرت الحكومة نظرًا للظروف المفاجئة التي لم تحتسب لها إلى تقديم طلبات للحصول على تمويل طارئ لدى صندوق النقد الدولي للاستفادة منه في سياسته التوسعية، وقد استجاب الصندوق للطلب الثاني لها بعد الأول، فوفّر لها ما يبلغ ٤٤٢ مليون دولار أي ما يعادل أكثر من٢٤٣ مليار فرنك سيفا مما يزيد العبء الثقيل للدَّيْن على كاهل الدولة التي أنهكتها الديون قبل ذلك؛ لذا نسمع كثيرًا نداءات من قبل الرئيس في منابر مختلفة يستميل فيها عواطف المانحين ليسقطوا الديون عن الدولة[٢٧].

(٢٥) مصدر سابق

(٢٦) حالة القروض، وتوصيف الظرف الاقتصادي السنغالي من سيادة الرئيس ماكي سال على هذا الرابط
https://fr.africanews.com/202013/04//annulation-de-la-dette-africaine-macky-sall-felicite-la-sortie-du-pape-francois/

(٢٧) مصدر سابق، أبو بكر تيبو سيسي، «تداعيات كوفيد١٩ الاقتصادية في السنغال» مجلة إلكترونية قراءات إفريقية، ١٥ يونيو ٢٠٢٠، الاطلاع ١٩، يونيو ٢٠٢٠
http://qiraatafrican.com/home/new/تداعيات-كوفيد-19الاقتصادية-في-السنغال#sthash.f4es0DXv.XbsxGNyl.dpbs

**خامسا:** كباقي أخواتها في إفريقيا الغربية بلّغت غامبيا عن أوَّل حالة إصابة بفيروس كوفيد١٩ من امرأة تبلغ من العمر ٢٠ عامًا عادت من المملكة المتحدة في ١٧ مارس[٢٨]. وتعد دولة غامبيا من أواخر البلدان في غرب إفريقيا التي تدخل منها الجائحة، لعدة أسباب، أولاً كونها بلدًا صغيرًا جدًّا من حيث المساحة والسكان، وقلة الإقبال السياحي عليها من الغرب والولايات المتحدة مقارنة بالدول الأخرى. ولغاية تاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢٠م، لم تسجل غامبيا إلا حالة وفاة واحدة فقط، و٢٤ حالة تماثلت للشفاء في إجمالي الحصيلة ٣٦ منذ بدء ظهور الفيروس من ووهان بالصين. وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية للحد من انتشار الفيروس في أراضي غامبيا، أرسلت دولة الإمارات طائرة مساعدات تحتوي على ٤ أطنان من الإمدادات الطبية إلى غامبيا بتاريخ ٢٠ مايو الماضي، لدعمها في الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩»، وسيستفيد منها أكثر من ٤ آلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية لتعزيز جهودهم في احتواء انتشار الفيروس. وقال القائم بالأعمال لدى سفارة الدولة في السنغال عمر المهيري: إن تقديم المساعدة إلى غامبيا اليوم يعد جزءًا من المبادرات التي تقوم بها دولة الإمارات لتعزيز جهود مكافحة فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء إفريقيا. وأضاف المهيري: إن حماية العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم هي ركيزة أساسية لدى دولة الإمارات لمساعدة الدول الأخرى على مواجهة هذه الأزمة[٢٩].

اقتصاديًّا استفادت دولة غامبيا هي الأخرى على أعباء خدمة الدين من بين ٢٥ دولة في إفريقيا حسب ما أعلنت مديرة صندوق النقد الدولي، وأضافت أن هذه الخطوة جاءت لمساعدة دول إفريقيا لاحتواء الكوارث جراء الجائحة، مضيفة أنها أقدمت على ذلك لهشاشة البلاد من ناحية الاقتصاد، وذلك من أجل سداد التزامات ديونها تجاه الصندوق لفترة مبدئية تغطي ستة الأشهر القادمة، كما سيساعدها على توجيه المزيد من مواردها المالية الشحيحة إلى جهود التعامل الطبّي مع الطوارئ وغيرها من جهود الإغاثة الضرورية»[٣٠].

## سؤال البديل بين المواجهة والمعايشة

والمُستقبل في كلّ ذلك، مرهون بطرح البدائل الممكنة لحمايته، وذلك لأن الوباء حمل معه كثير من التأثيرات السلبية، كما لا يخفى وجود بعض الإيجابيات لهذه الأزمة من حيثيات مختلفة، وفي الجانب السياسي، أظهرت الأزمة ضرورة التكاتف بين دول غرب إفريقيا للخروج من الأزمات التي تحلّ بها، وأن

(28) Gambia reports first case of coronavirus -health minister, Reuters, March 17, 2020. Accessed 20 June 2020. https://nationalpost.com/pmn/health-pmn/gambia-reports-first-case-of-coronavirus-health-minister

(٢٩) الإمارات ترسل مساعدات طبية إلى غامبيا لمكافحة انتشار «كوفيد-١٩»، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، موقع «الرؤية» الاطلاع ٢٠ يونيو ٢٠٢٠.
https://www.alroeya.com/173-76/2137979--الإمارات-ترسل-مساعدات-طبية-إلى-غامبيا-لمكافحة-انتشار-كوفيد19

(٣٠) صندوق النقد الدولي يقرر تخفيفًا فوريًّا لأعباء ديون ٢٥ دولة لمساعدتها على مواجهة فيروس كورونا، فرانس ٢٤، المنشور في ١٤ إبريل ٢٠٢٠، الاطلاع ٢٠ يونيو ٢٠٢٠.
https://www.france24.com/ar/20200414-صندوق-النقد-الدولي-يقرر-تخفيفا-فوريا-لأعباء-ديون-25-دولة-لمساعدتها-على-مواجهة-فيروس-كورونا

الوحدة الإفريقية في السياسات والتدابير العلمية والعملية لهي الكفيلة في حماية المجتمعات الإفريقية من الانهيار، وهي الآلية الوحيدة لتوحيد الجهود للتجارة الحرة بين دول القارة، وخاصة دول المجموعة الاقتصاديّة. وما أن كان الوباء داء عضالاً ووُوجِه بقوانين طارئة، وقرارات اضطرارية، وسياسات احترازيّة إلّا أن تلك الخيارات لم تكن كافية لإنهاء الأزمة منذ بدايتها، وعليه شُرع في خطّة بديلة بالتعايش مع الفيروس بطريقة تمنع اقتصاديات دول غرب إفريقيا من الانتكاس والهبوط. وقد سلط الوباء الضوء على حاجة الحكومات الإفريقية إلى ضمان البنية التحتية اللازمة أثناء الطوارئ الصحية من الموانئ والمباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات والجسور وشبكات الكهرباء، التي تتعرض لمخاطر شديدة تتفاقم بسبب المناخ والكوارث، الأمر الذي يُشير إلى ضرورة تمكين هذه البدائل بالإصلاح والتشييد والتخطيط. ولا بدّ إذًا من المحافظة على وتيرة تغيير معيّن في إدارة الأزمات، والتشبّث بالإجراءات المحليّة التي يُرجى منها الحلول بدلاً من اللجوء إلى بعض الإجراءات الخارجية، والتي تأتي نتيجة من الإملاء التعسّفي؛ لأنها كثيرًا ما تمنع القارة من النهضة والتقدّم. وهذه التداعيات السياسية والاقتصادية التي تأثرت بها دول غرب إفريقيا يجب أن تكون مفتاحًا للمجموعة الاقتصادية في دعم البحوث العلمية، وإنتاج الكفاءات البشرية من الأطباء، والعمل على تسهيل المعاملات التجارة والاقتصادية بينها، فهذه الأمور قادرة على الانبعاث من جديد، ومجابهة الوباء في ظل حتمية التعايش بأقلّ الخسائر؛ لأن ذلك مصلحة العالم أجمع.

**خارطة دول غرب إفريقيا**

# مالي: الحراك الشعبي لإسقاط الرئيس وتداعيات الوباء كوفيد-١٩

**الدكتور مادي إبراهيم كانتي** / محاضر في كلية العلوم الإدارية والسياسية - جامعة العلوم القانونية والسياسية - بماكو.

**شهدت العاصمة المالية باماكو يوم ٥ يونيو ٢٠٢٠ تجمعًا احتجاجيًّا واسعًا مطالبًا برحيل الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، الذي تتزعمه قوة إسلامية وبعض عناصر المعارضة المالية، ونجحت في كسب رهان الحشد. فرئيس البلاد وحكومته في قلب الأزمات الأمنية منذ فترة من الزمن، أضف إليها وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الذي أدى إلى أزمة اقتصادية جديدة في البلاد. على الرغم من المساعدات الخارجية لمواجهة الوباء، لم تستطع الحكومة أن تصل إلى أبسط حل لهذه الأزمات. من ثم، السؤال الذي يطرح نفسه، كيف أثَّر وباء فيروس كورونا على الأوضاع في مالي؟ وهل هناك علاقة بين كوفيد-١٩ والحراك الشعبي الحالي في مالي؟**

إذن، من خلال هذه الدراسة سيتم محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، وذلك عن طريق المقابلات الشخصية مع المسؤولين أمام هذا الحشد الكبير، وبالإضافة إلى خطبهم ومؤتمرات صحفية. فبعد سنتين من انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، تسارعت وتيرة المواجهة بين الرئيس والحراك المطالب برحيله، فمنذ يوم الجمعة ٥ يونيو، تنظم هيئات معارضة ومؤيدي الإمام محمود ديكو (Imam Mahmoud Dicko)[١] والشيخ شريف بوي حيدرا (Bouyé Haïdara)[٢] مؤتمرات صحفية تطالب فيها القوى بتحقيق الشفافية في تسيير الشأن

---

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، محاضر في كلية العلوم الإدارية والسياسية – جامعة العلوم القانونية والسياسية ببماكو – مالي.

(١) شيخ ديكو من النخبة العلمية ذات الاتجاه الديني (الإسلام السنّي). فقد تلقى تعليمه بأرض الوطن ثم إلى موريتانيا للنهل من مناهلهم الصافية ثم بعد كل هذه الجولات العلمية، أبت نفسه إلا أن تواصل الكدح والنصب في سبيل العلم والتحصيل، فوفِد إلى بلاد الحرمين، وتقيد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عليها وعلى صاحبها أتم التسليم. ثم تقلد عدة مناصب بعد رجوعه إلى أرض الوطن، منها: «الأمانة العامة للجمعية المالية للوحدة والتقدم الإسلامي»، وكان ذلك من أعضاء اللجنة الانتقالية بعد انقلاب ١٩٩١م. ومما يجدر الإشارة إليه أنه من الذين سعوا بساق الجد والصبر في ترسيخ الديمقراطية بدولة مالي بعد الإطاحة بالرئيس موسي تراوري عبر الانقلاب، ومن الذين شاركوا في وضع دستور جديد لدولة مالي الديمقراطية الحديثة، فالرجل يتمتع بخبرة عالية ويعرف كيف تسير الأمور وكيف يتحكم على مكانيات الدولة.

(٢) الشيخ شريف بوي حيدرا زعيم الطريقة الحموية. الشيخ شريف نيورو محمد ولد شيخنا بوي حيدرا أحد أبرز رجال الدين بـمالي وأحد من يصغِي إليه الشعب ويتمتع بثقل جمهوري قوي جدًّا، وكذلك بـمبادرة من الحكومة لتهدئة الأمور، ولجوئها إلى حل سِلْمِي ودبلوماسي للأزمة.

ووقف الإفلات من العقوبة بكافة أشكاله. واعتبرت هذه الهيئات[٣]، أن الرئيس كيتا يدير البلاد بطريقة فوضوية وتسيير كارثي، فيمكن القول أن هذه هي الأسباب الأساسية للحراك الشعبي ضد النظام[٤].

## أسباب الحراك الشعبي ٥ يونيو في مالي

تنبأت بعض التوقعات إثر اندلاع أزمة كورونا في منطقة الغرب الإفريقي بحدوث تحولات سياسية تغذيها الآثار الاقتصادية الاجتماعية للجائحة، ومع أن مالي كانت في الأزمات من قبل ولم تتخذ إجراءات صارمة لمنع تداعيات اقتصادية وأمنية، من ثم أد الوباء إلى تدهور الاقتصاد والإنتاج، وتفاقمت الأزمة، ويمكن أن نقول أن النظام وصل إلى حائط سد، وكان الشعب في انتظار الحلول حتى يوم الجمعة الموافق ٥ يونيو ٢٠٢٠ [٥].

الجدير بالذكر، أن هذا النوع من الحراك ليس أول مرة، بل أصبح عامل بروز قوى مجتمعية فاعلة في المشهد السياسي المالي وقد تعتبر بديلاً عن المعارضة التقليدية، فالشخصية المحورية في الحراك الحالي هو الإمام محمود ديكو، رغم كونه لا يحمل صفة سياسية حزبية[٦].

منذ انتخاب إبراهيم بوبكر كيتا سنة ٢٠١٣ رئيسًا للبلاد، تعاني الحكومة من استشراء حالات الفساد والإثراء غير المشروع وخاصة بعد اتفاقية السلام. ويمكن القول إن عملية الفساد داخل مؤسسات الدولة، خلال هذه الفترة، أدت إلى تفاقم الأزمات حتى وصل الأمر إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو ما أدى إلى تفشي الفقر وتدهور الأوضاع داخل المجتمع، ومن ثم وُقِّعت اتفاقيات السلام، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات مثل أكبر التحديات التي واجهتها الحكومة، من حيث السلام واستعادة الأقاليم التي تحت سيطرة المتمردين منذ الأزمة إلى إدارة المركزية للدولة[٧].

## الانتخابات الرئاسية وسط توترات أمنية وأعمال عنف

أجريت الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في مالي في ١٢ آب/أغسطس سنة ٢٠١٨، وسط توترات أمنية وأعمال عنف، أدلى الناخبون بأصواتهم، ضمن أجواء غير حماسية تخللتها اتهامات بالتزوير ومقتل رئيس مركز اقتراع جنوب مدينة تمبكتو على يد متطرفين. من ثم أسفرت الانتخابات بإعادة انتخاب الرئيس المالي المنتهية ولايته إبراهيم بوبكر كيتا، وبذلك يفوز كيتا بولاية ثانية لمدة خمس سنوات تنتظره

---

(٣) حركة أمل مالي كورا، وجبهة حماية الديمقراطية ومنسقية الجمعيات الداعمة للإمام محمود ديكو.

(4) Rencontre avec Daouda Magassa, Président de CMAS- Commune V, 27-06-2020

(5) http://www.elistrikrar.net/?p=5236

(6) Rencontre avec Abdrahamane Cissé, membre du bureau de CMAS-Commune V, 27-06-2020

(٧) مقابلة الباحث مع الإمام محمود ديكو، بماكو، ٢٨ يونيو ٢٠٢٠.

فيها مهمة صعبة وذلك بإحياء اتفاق السلام مع الانفصاليين في شمالي البلاد. ولا تزال الدولة تعاني من التهديد الإرهابي. والجدير بالذكر، أن المعارضة لم توافق بهذه النتيجة، وقال درامي[٨]: «إنها نتائجهم وهي لا تعكس حقيقة الصناديق...». يمكن القول، أن خلال هذه الانتخابات الرئاسية لم يتمكّن المراقبون الدوليون من الوصول إلى بعض الأقاليم بسبب عدم الاستقرار الأمني في البلاد، وبالفعل تمت ملاحظة الكثير من المخالفات في الانتخابات التشريعية[٩].

## الأوضاع السياسية والأمنية بعد الانتخابات

كان من المفترض (لدى الشعب المالي) بعد تولي الرئيس المنتخب مهامه، أن تكون أولى مهماته الرئيسية إحياء اتفاق السلام الذي وقع منذ ٢٠١٥ بين الحكومة وحركات التمرد، وكان هذا الاتفاق قد وقع بعد تدخل الجيش الفرنسي الذي طرد المتطرفين في ٢٠١٣ من شمال مالي، وخاصة أن المجتمع الدولي بما فيه بعثة الأمم المتحدة «مينوسما (MINUSMA)» والقوات الموجودة في مالي تعلق آمالاً كبيرة على هذه الانتخابات في إحياء اتفاق السلام، هذا، فضلاً عن وضع حد للعنف الإرهابي الذي دمر البلاد لسنوات[١٠].

ونتيجة لما تقدم فقد برزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي في مالي بعد أن فشلت إستراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات في تحقيق المهام السياسية التي حددتها. لم يعد الشعب المالي يثق في السياسة والنظام الحالي في البلاد، ويعتبر الشعب النظام خائنًا. من ناحية أخرى، طلب الإمام محمود ديكو من الشعب المالي التصويت لصالح المرشح إبراهيم بوبكر كيتا خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣، الذي اعتبره رجل الموقف.

بالتأكيد، لم يستطع الرئيس كيتا الوفاء بوعوده، أو إيجاد حل للأزمات الأمنية، ولا وقف تقدم الإرهابيين. بالعكس، اتخذت الأزمة طابع نزاع عرقي، في أكثر من إقليم[١١]. مع ذلك، لم ينسَ الإمام ديكو الوعود، وكان يقول دائمًا «يبدو من الأفضل عدم الثقة بالشخص من الأول، بدلاً من الثقة به من ثم فقد تلك الثقة». كان الإمام ديكو في ذلك الوقت رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في مالي، ويقول إن الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا عاجز، ولا يستطيع إيجاد حلٍّ للوضع في مالي. في الواقع، اعتذر الإمام للشعب المالي لطلبه التصويت لإبراهيم بوبكر كيتا في عام ٢٠١٣ [١٢].

(٨) تيبيلي درامي (Tiébilé Dramé) المقرب من مرشح المعارضة سومايلا سيسي.

(٩) كان الباحث (في إقليم كاي) من شهود العيان لهذه الانتخابات.

(١٠) مقابلة الباحث مع الإمام محمود ديكو، بماكو، ٢٨ يونيو ٢٠٢٠.

(١١) في منطقة موبتي بين الفولاني والدوغون، وبامبارا وفولاني، في تمبكتو وغاو بين الطوارق والعرب من ناحية بين الطوارق والصنغاي Songhais من ناحية أخرى.

(١٢) خطاب الإمام محمود ديكو، يوم الجمعة الموافق ٥ يونيو ٢٠٢٠، ميدان الاستقلال، بماكو، مالي.

## إدارة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في مالي

على الرغم من انتشار فيروس كورونا «كوفيد – ١٩» في القارة الإفريقية، ولكن كانت مالي من الدول الأقل تأثرًا بتفشي الفيروس، على الرغم من أنها من الدول التي تعاني من هشاشة الأنظمة الصحية؛ ويمكنه بسهولة التفشي في جميع أنحاء البلاد، بسبب درجة تأثر عالية عمومًا ومجموعة أنظمة صحية وطنية ضعيفة. وعليه يمكن القول، إن عدم كفاية النظم الصحية الفاعلة، والظروف الاقتصادية السلبية في مالي شكلت عوامل الضعف الكبير في إدارة وباء «كوفيد-١٩»، ولذا الاعتراض على إدارة الوباء أنتج الحراك الشعبي ضد النظام.

يشرح الإمام ديكو عجز الحكومة المالية في إدارة الوباء كوفيد -١٩. ومع ذلك، قررت الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية في فترة الوباء، مما أثار جدلاً على المستوى الوطني، بالإضافة إلى ذلك أعلن الإمام ديكو دعمه للإجراءات الحكومية ضد فيروس كورونا، متسائلا عما إذا كانت الحكومة ستأمر بإغلاق دور العبادة وتبقي على الانتخابات في موعدها[١٣].

في الواقع، طلب الإمام محمود ديكو والمعارضة بتأجيل الانتخابات، من أجل تجنب انتشار الوباء، وقد رفضت الحكومة أن تعلن رسميًّا أنه كُشِف عن حالات كوفيد ١٩ في مالي في ذلك الوقت عندما كانت الشائعات تنتشر، وعلى الرغم من ذلك، بناءً على قرار الحكومة المالية، أجريت الجولة الأولى والثانية من الانتخابات البرلمانية في ٢٩ مارس و١٩ أبريل ٢٠٢٠، رغم تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقال الرئيس كيتا: «إن الحكومة تدرس عزل العاصمة باماكو حيث سُجلت معظم حالات العدوى بالفيروس في البلاد». وكذلك «كشف عن حزمة مساعدات للفقراء والشركات المتضررة بشدة من تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجدّ، مع استمرار تزايد حالات الإصابة». وفي عقب الانتخابات سجلت مالي أكثر من ١٠٠ حالة إصابة في البلاد، بالإضافة لحالات وفيات[١٤].

إذن، من خلال أبحاثنا الميدانية وفي مقابلة مع رجل أعمال، لم تصل المساعدات المذكورة من قبل الرئيس كيتا إلى الفقراء والمحتاجين والمتضررين بالوباء كوفيد-١٩، وقد صرح المصدر بأن «مساعدات كوفيد-١٩ التي جاءت، عُرض جزء كبير منها للبيع من قبل مسؤولين بالحكومة، وأنه اشترى ٨٠ طنًّا من الرز كانت مخصصة لأحد الأقاليم»[١٥]. فالشركات التي تضررت بشدة من الفيروس، ومن المفترض حصولها على حسومات ضريبية، لم يحصل عليها إلا الذين لهم علاقات مع الحكومة. فيمكن القول، أن إدارة وباء كورونا شابها الفساد[١٦].

(13) http://rimafric.info/node/4356

(14) https://www.maliweb.net/nation/coronavirus-ibk-prend-des-mesures-drastiques-et-debloque-63-milliards-fcfa-pour-lutter-contre-la-pandemie-2864022.html

(15) Homme d'affaires B. (Anonymat), Kayes, Mali, mai 2020.

(١٦) أعلنت الحكومة توزيع ٥٦ ألف طن من الحبوب مساعدات غذائية و١٦ ألف طن من علف الحيوانات. كما قرر السماح بحسومات ضريبية للشركات التي تضررت بشدة من انتشار الفيروس.

## الحراك الشعبي ضد النظام بصفته من تداعيات وتأثيرات سوء إدارة فيروس كورونا في مالي

يوم الجمعة ٥ يونيو، كان المتظاهرون على الفور في مكان الاستقلال، استجابة لدعوة الإمام ديكو، الخصم الرئيسي للنظام في الميدان. مع العلم أن زعيم المعارضة سوميلو سيسي غائب منذ الانتخابات التشريعية، وقد اختطفه تنظيم مسلح في شمال البلاد، ويرى مؤيدوه أن النظام لم يبذل أي جهود لتحرير زعيمهم، من ثم عشية المسيرة، مساء الخميس، قدّم شريف نيورو (Nioro) اقتراحًا لتنوير تلاميذه، قائلاً: «... نظام مالي الحالي لا يحترم صورة بلدنا، فاليوم أنا ضد هذا النظام بسبب سوء إدارته»[١٧].

استمرت المظاهرات، في ١٩ يونيو، بعد مظاهرة ٥ يونيو، مطالبين برحيل الرئيس كيتا. ومن ثم سمي الحراك بـ»حركة ٥ يونيو - تجمع القوات الوطنية» (M5-RFP). تجمع الزعماء الدينيين والشخصيات من المجتمع المدني وكذلك من المعارضة السياسية، فأصبح الإمام محمود ديكو مرجعًا أساسيًّا للحركة. وقبل عام تقريبًا، كان الإمام محمود ديكو على رأس المظاهرات، التي أدت حينها إلى استقالة رئيس الوزراء سوميلو بوباي مايغا (Soumaïlou Boubeye Maïga)[١٨]. يمكننا أن نقول إن هذه الحركة تعبر عن سخط الآلاف من الضحايا في السنوات الأخيرة من الهجمات المتطرفة والعنف بين المجتمعات المحلية، من خلال الشعور بضعف الدولة والركود الاقتصادي وأزمة الخدمات العامة والتعليم وتفشي الفساد على نطاق واسع.

الإمام محمود ديكو قائد الإحتجاجات

إحتجاجات ٥ يونيو بالعاصمة باماكو

المطالبة برحيل الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا

(17) https://www.financialafrik.com/202005/06//reportage-au-mali-vendredi-de-colere-a-bamako/

(18) https://www.jeuneafrique.com/765358/politique/mali-les-raisons-de-la-demission-de-soumeylou-boubeye-maiga/

# تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية على دول وسط إفريقيا (منطقة السيماك نموذجًا)

**محمد زكريا فضل** - كاتب وباحث اقتصادي، مهتم بالشؤون الإفريقية - بانغي.

## تمهيد

**إنّ منطقة وسط إفريقيا جغرافيًّا تُحَدَّدُ بدُوَل عديدة تقع في وسط القارة الإفريقية، لكن هذه الدراسة سوف تقتصر على منطقة وسط إفريقيا المتمثلة في المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا التي تسمّى بالفرنسي: (Communauté Économique et Monétaire de l'Afrique Centrale) وتختصر هكذا CÉMAC (سيماك). إنّ منظمة السيماك تُعد منظمة دولية تقع في وسط القارة الإفريقية وتَضُمّ ستّ دُول، وهي: الكاميرون، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد. تبلغ مساحة هذه الدول الإجمالية نحو ٣,٠٢٠,١٤٤ كيلو متر مربع وعدد سُكانها نحو ٥٢ مليون نسمة[1].**

على الرغم من أن هذه الدُّول تتمتع بخصائص مشتركة مثل اللغة الرسمية الموحدة، والتداخل القبلي أو تجانس الثقافات؛ إلا أنها تختلف في أمور أخرى كاتساع مساحة الأراضي وعدد السكان وتعدد اللهجات والديانات، فضلاً عن الأداء المتباين لمؤشراتها الاقتصادية؛ مما يعيق مشروع التكامل الإقليمي الذي تسعى إلى تحقيقه مجموعة «السيماك».

إنّ الأضرار المصاحبة للفيروس التاجي المستجد (كوفيد-١٩) على العالم أجْمَع منذ ظهوره في ديسمبر ٢٠١٩م لم تسلم منها دول السيماك نفسها. لم تقتصر على القطاع الصحي فحسب؛ بل شملت الأضرار كل القطاعات تقريبًا كقطاع التعليم والقطاع الاقتصادي كله كالمصارف والشركات المالية والتمويل الأصغر والسياحة وغيرها، فضلاً عن القطاع الأمني والتدابير السياسية والحياة الاجتماعية بمختلف مستوياتها. في هذا السياق يتوقع الخبراء الاقتصاديون والمراقبون الدوليون اتساع رقعة الفقر في كثير من دول العالم

(1) Historique de la CEMAC: http://www.cemac.int/Histoire (شوهد في تاريخ ٠٦,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ٠٤,٢٦ مساء)

لا سيما الدّول النامية، وذلك بسبب الأزمات السياسية وارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم زيادة المشكلات الاجتماعية والأمنية[٢].

الجدير بالذكر أن عدد حالات الوفيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد لا تزال منخفضةً نسبيًّا في القارة الإفريقية بشكل عام مقارنة بمناطق العالم الأخرى؛ إلا أنّ الأزمة الصِّحِّية التي تلوح في الأفق لـكوفيد-١٩ يمكن أن تكون لها آثار كارثية على النُّظم الصحية الهشة بالفعل في القارة الإفريقية، وقد تتسبب في دخول بعض الدول الإفريقية في حالة الطوارئ الاقتصادية.

## آخر الإحصائيات عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في منطقة السيماك

يوضح الجدول رقم (١) عدد الحالات التي سُجِّلت في جميع الدول الإفريقية. هناك نحو ٢٧٦,٥٦٦ حالة إصابة بكوفيد ١٩ مؤكَّدة. كما أنّ عدد الوفيات في إفريقيا تعتبر قليلة جدًّا مقارنة بالمناطق الأخرى حول العالم، إذْ بلغ مجموع الوفيات بسبب فيروس كورونا ٧,٤٢٦ حالة وفاة، وعدد الحالات التي شُفِيَت وصل إلى ١٢٧,٧٩٩ حالة بينما الحالات النشطة تساوي ١٤١,٣٤١ حالة.

هذه البيانات يعتبرها الأطباء مُطَمئنةً نوعًا ما، شريطة أن تكون موثوقة؛ لأنّ عدد الحالات التي تتعافى أكبر بكثير من حالات الوفيات. ولكن حسب جامعة جون هوبكنز والمركز الإفريقي للسيطرة على كوفيد-١٩ في إفريقيا إن تفشي الفيروس ما زال مستمرًا، حيث البيانات عن هذه الدول لم تكن متوافرة بشكل واضح ومتزامن مع الإصابات الفورية. مثلاً في تاريخ ١٣ مايو ٢٠٢٠م سجلت كثير من الدول الإفريقية الإصابات لأول مرة وآخرها دولة ليسوتو[٣].

**الجدول ١ الإحصائيات الإفريقية الرئيسة حتى تاريخ ١٩ يونيو ٢٠٢٠م**

| الحالات المؤكدة | عدد الوفيات | التعافي | الحالات النشطة |
|---|---|---|---|
| ٢٧٦,٥٦٦ | ٧,٤٢٦ | ١٢٧,٧٩٩ | ١٤١,٣٤١ |

المصدر: https://www.africanews.com

(2) COVID-19 and Africa: Socio-economic implications and policy responses - OECD: http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-africa-socio-economic-implications-and-policy-responses-96e1b282/ (شوهد في تاريخ ٠٩,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ٠٤,٠٩ صباحا)

(3) Coronavirus in Africa- Africanews: https://www.africanews.com/202021/06//coronavirus-in-africa-breakdown-of-infected-virus-free-countries/ (شوهد في تاريخ ١٠,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ٠٢,٤٧ صباحا)

أما الجدول رقم (٢) فيُقَدِّم إحصائيات حول كوفيد-١٩ في منطقة السيماك. إنّ مجموع عدد الحالات المؤكّدة حتى تاريخ ١٩ جون ٢٠٢٠م هي ٢٠,٩٨٨ حالة في ستّ دول، والحالات التي شُفِيت بلغ عددها ١١,٢٦١ حالة، بينما سُجِّلَت ٤٣٤ حالة وفاة فقط. وبهذا تُعتبر المنطقة أقل المناطق تأثرًا بكوفيد-١٩ من حيث الإصابات والوفيات على حد سواء.

**الجدول ٢ آخر إحصاءات كوفيد-١٩ في منطقة السيماك**

| # | الدولة | الحالات المؤكدة | الوفيات | حالات التعافي |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الكاميرون | ١٠,٦٣٨ | ٢٨٢ | ٧,٥٤٨ |
| ٢ | تشاد | ٨٥٨ | ٧٤ | ٧٣٣ |
| ٣ | الغابون | ٤,٣٤٠ | ٣٢ | ١,٦٥٧ |
| ٤ | الكونجو (البرازافيل) | ٨٨٣ | ٢٧ | ٣٩١ |
| ٥ | غينيا الاستوائية | ١,٦٦٤ | ٣٢ | ٥١٥ |
| ٦ | جمهورية إفريقيا الوسطى | ٢,٦٠٥ | ١٩ | ٤١٧ |
| | **المجموع** | **٢٠,٩٨٨** | **٤٣٤** | **١١,٢٦١** |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات قوقل google.com

وقد يُعزى سبب قلة الإصابات بفيروس كورونا النسبي في هذه المنطقة إلى ثلاثة أسباب رئيسة، هي: (١) موقع تلك الدول الجغرافي حيث تعتبر معظمها دولاً حبيسة منغلقة على نفسها ما عدا الكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية التي لها منافذ بحرية. (٢) سوء البنية التحتية الصحية وعدم توفر الأجهزة الصحية والطاقم الطبي وغياب إجراءات الفحص المبكر في أغلب الأحيان. (٣) هشاشة بعض الدول وعجز الحكومات في احتواء الخلافات السياسية وفرض السيطرة على مفاصل الدولة، مما يفقدها السيطرة على الشعوب، ومن ثّم عدم امتثال الشعوب لتعليمات الحكومة لفقدان الثقة المتبادلة بين الشعوب والحكومات، كجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد على سبيل المثال.

إنّ منطقة السيماك كغيرها من مناطق القارة الإفريقية تواجه أربع مشاكل رئيسة تتمثل في: نقص معدات الحماية الشخصية، ونقص الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع حالات كوفيد-١٩ المتقدمة، ومحدودية البنية التحتية الطبية وأخيراً عدم كفاية المختبرات من أجل الفحص؛ حيث تقع جلّ المختبرات

المؤهلة لإجراء الفحوصات في العواصم وهي محدودة أيضًا. وبالتالي، فإن الحالات المبلغ عنها في إفريقيا لم تُقدر بشكل دقيق[٤].

**الشكل البياني ١ آخر الإحصائيات عن كوفيد-١٩ في منطقة السيماك**

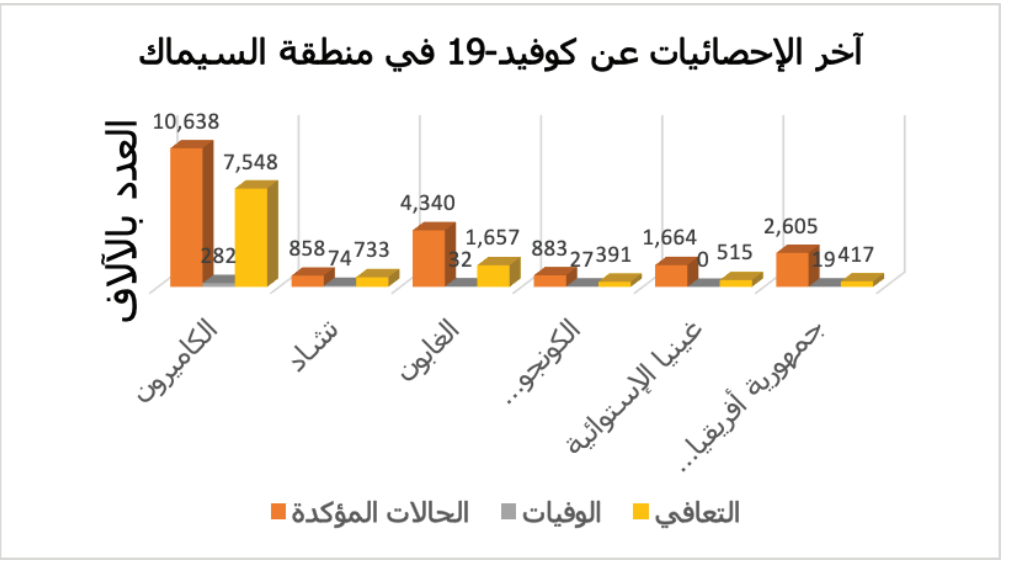


المصدر: إعداد الباحث

الشكل البياني رقم (١) يوضّح الإحصائيات عن آثار كوفيد-١٩ في منطقة السيماك، حيث يركز على عدد الإصابات والتعافي والوفيات، وفيما يأتي سنتناول كل دولة بشيء من التفصيل.

الكاميرون هي ثاني أكثر الدول تضرراً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد جنوب إفريقيا، والأولى على مستوى منطقة السيماك، يبلغ عدد سكانها ٢٦,٥٤٥,٨٦٣نسمة[٥]، بلغت الحالات المصابة بفيروس كورونا ١٠,٦٣٨ حالة إيجابية و٢٨٢ حالة وفاة، بينما شُفِي ٧,٥٤٨ شخصًا. من حيث الإجراءات، أعلن رئيس الوزراء جوزيف ديون نغوت عن إجراءات وتدابير لمكافحة هذا الوباء وذلك في تاريخ ١٣ مارس

(4) Coronavirus en Afrique centrale et de l'Ouest : le point sur les réponses à la pandémie: https://www.msf.fr/actualites/coronavirus-en-afrique-centrale-et-de-l-ouest-le-point-sur-les-reponses-a-la-pandemie (شوهد في تاريخ ٢٠,٠٦,٢٠٢٠ الساعة ١٠,٣٥ مساء)

(5) Cameroon Population (2020) – Worldometer: https://www.worldometers.info/world-population/cameroon-population/ (شوهد في تاريخ ١٩,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ٠٨,٥٤ صباحا)

المنصرم، شملت التدابير الوقائية في إغلاق الحدود وحظر التجمعات إلا أنه لم يُفْرَض حظر التجوال آن ذاك؛ مما جعل شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في وسط إفريقيا (REDDHAC) تناشد السلطات بفرض حظر تجوال في أنحاء البلاد خاصة في المدن الكبرى، إلا أنّ الحكومة لم تستجب واحتجّت بأن مثل هذه الإجراءات تتطلب الدعم المالي للفقراء ومحدودي الدخل[٦]. أمّا في تاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠م فقد أعلنت الحكومة عن إجراءات وتدابير وقائية أكثر صرامة، وهي:

- إغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية: لذلك عُلّقت جميع رحلات الركاب الخارجية باستثناء رحلات الشحن والسفن التي تنقل المنتجات الاستهلاكية والسلع والمواد الأساسية، والتي ستكون أوقات توقفها والإشراف عليها محدودة. كما عُلِّق إصدار تأشيرات الدخول في مطارات الكاميرون الرئيسة، وكذلك عُلّقت البعثات الخارجية لأعضاء الحكومة وموظفي القطاع العام وشبه العام.
- عدم التنقل بين المدن إلا في حالات الضرورة القصوى.
- إغلاق جميع مؤسسات التعليم والتدريب العامة والخاصة في مختلف مستويات التعليم، بما في ذلك مراكز التدريب المهني والمدارس المهنية.
- حظر تجمعات أكثر من ٥٠ شخصًا في جميع أنحاء البلاد.
- تحت إشراف السلطات الإدارية، ستُغلَقُ الحانات والمطاعم وأماكن الترفيه بشكل منهجي من الساعة السادسة مساء كل يوم، وإنشاء نظام لتنظيم تحركات المستهلكين في الأسواق ومراكز التسوق.
- أمر وزير العدل بتعليق جميع الإجراءات وإغلاق المحاكم والمحاكم المحلية لمدة شهر واحد ابتداءً من ١٨ مارس ٢٠٢٠م[٧].

بعد الكاميرون تأتي دولة الغابون في المرتبة الثانية من حيث عدد الإصابات بفيروس كورونا (٤,٣٤٠)، وفي حالات التعافي أيضًا (١,٦٥٧) وفي المرتبة الثالثة من حيث الوفيات (٣٢)، مشتركة مع غينيا الاستوائية في ذلك؛ لكنها تعتبر دولة صغيرة من حيث عدد السكان البالغ عددهم ٢,٢٢٥,٧٣٤ نسمة[٨]. الغابون أيضًا اتخذت تدابير صحية وإجراءات وِقائية كما فعلت جمهورية الكاميرون، لكنها أضافت حظر التجمعات بما

(6) Coronavirus en Afrique : quels sont les pays impactés?: https://information.tv5monde.com/afrique/coronavirus-en-afrique-quels-sont-les-pays-impactes-350968

(7) COVID-19: Initial responses of certain African countries: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=96d5c349-9551-492a-acae-19038259c945

(8) Gabon Population (2020) – Worldometer: https://www.worldometers.info/world-population/gabon-population/ (شوهد في تاريخ ١٢,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ٠٨,١٢ صباحا)

في ذلك حفلات الزواج. وكانت الإجراءات مشددة في العاصمة ليبرفيل وضواحيها فقط؛ إذ يوجد فيها أكثر الحالات المصابة بفيروس كورونا، ومن ثم وُضِعَت تحت الرقابة المشددة والحجر الصحي في تاريخ ١٣ أبريل، وطالبت الحكومة الشعب بالبقاء في البيوت.

بعد الغابون تأتي جمهورية إفريقيا الوسطى التي حلّت في المرتبة الثالثة من حيث الحالات المؤكد إصابتها بفيروس كورونا (٢,٦٠٥)، لكنها أقل دولة تُسَجل فيها حالات وفيات بسبب كوفيد-١٩ في المنطقة (١٩) والخامسة من حيث حالات التعافي (٤١٧). تقع جمهورية إفريقيا الوسطى في قلب القارة الإفريقية وهي دولة حبيسة ذات خمسة ملايين نسمة تقريبًا، وتستمد حيويتها الاقتصادية من دولة الكاميرون وتعتمد عليها كليًّا في النقل البري والبحري تقريبًا.

والجدير بالذكر، أن أكثر الحالات المسجَّلة في جمهورية إفريقيا الوسطى قادمة من الكاميرون وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وأول حالة سُجّلَت في البلاد كانت لمواطن إيطالي وصل إلى البلاد حاملاً معه الفيروس. من أجل ذلك فرضت العاصمة بانغي حجرًا صحيًّا على المسافرين القادمين من الدول المصابة بالفيروس وحظرت السفر إلى الدول المصابة أيضًا. إلا أن هذه الإحصائيات لا تعكس الواقع الحقيقي للدولة حيث أكثر المدن ما زالت تشهد صراعات بين المليشيات المسلحة ولم تخضع لسيطرة الحكومة المركزية، وبالتالي فإن الإحصائيات شملت العاصمة وبعض المدن القريبة منها فقط.

في المرتبة الرابعة تأتي دولة غينيا الاستوائية التي يبلغ عدد سكانها ١,٤٠٢,٩٨٥ نسمة[٩]. بلغت الحالات المؤكدة فيها (١,٦٦٤) حالة، و(٣٢) حالة وفاة و(٥١٥) حالة تعافٍ. اُكْتُشِفَت أول حالة مصابة بفيروس كورونا يوم السبت ١٤ مارس ٢٠٢٠م وهي امرأة غينية الجنسية تبلغ من العمر ٤٢ عامًا قادمة من إسبانيا حيث تقيم. لم تتخذ غينيا الاستوائية إجراءات صحية صارمة تُذكر، إلا أنها قللت الرحلات الجوية إلى يوم واحد فقط في الأسبوع.

تأتي جمهورية الكونجو -ذات ٥,٥١٨,٠٨٧ نسمة[١٠]- في المرتبة الخامسة في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (٨٨٣) وحالات الوفاة (٢٧) ولكنها تسجل أقل حالات تعافٍ في المنطقة (٣٩١). تعتبر دولة الكونجو من الدول التي بادرت باتخاذ تدابير وقائية مبكرة مقارنة بجاراتها في المنطقة. حيث أعلن رئيس الجمهورية «دينيس ساسو نغيسو» عن حظر التجوال الذي سيمتد إلى ١٥ مايو ٢٠١٠م. كما عُلِّقَت جميع الرحلات الجوية من الدول عالية الخطورة، وأُغْلِقت دُور العبادة والمدارس والنوادي الليلية.

(9) Equatorial Guinea Population (2020) – Worldometer: https://www.worldometers.info/world-population/equatorial-guinea-population/ (شوهد في تاريخ ١٩,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ١٠,٣٦ صباحا)

(10) Congo Population (2020) – Worldometer : https://www.worldometers.info/world-population/congo-population/ (شوهد في تاريخ ١٩,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ١٠,٢٢ صباحا)

سجلت جمهورية الكونجو برازافيل وفاة شخصية بارزة في تاريخ البلاد ألا وهو الرئيس السابق جاك جواكيم يومبي أوبانجو الذي توفي في ٣١ مارس ٢٠٢٠م في فرنسا عن عمر يناهز ٨١ عامًا، وقد كان يعاني من أمراض مزمنة، وكان يعالج في فرنسا في المستشفى الأمريكي في Neuilly-sur-Seine، بالقرب من باريس وفيه وافته المنية[١١].

تحتل جمهورية تشاد المرتبة الأخيرة في سُلَّم الإصابات بفيروس كورونا المستجد في منطقة وسط إفريقيا مجموعة السيماك. حيث بلغ عدد الإصابات المؤكدة (٨٥٨) إصابة، وعدد الوفيات (٧٤) حالة وفاة، بينما بلغ عدد الحالات التي شُفِيت (٧٣٣) حالة. تشاد هي ثاني أكبر دولة في المنطقة من حيث عدد السكان بعد الكاميرون، إذْ يبلغ عدد سكانها ١٦,٤٢٥,٨٦٤[١٢] نسمة، إلا أنها لم تشهد حالات إصابات كثيرة مقارنة بدولة الكاميرون، وذلك –بعد فضل الله– بسبب التدابير الوقائية الصارمة التي اتخذتها الحكومة في وقت مبكر كمنع التجمعات وإغلاق الأسواق والمؤسسات التعليمية والحانات والمطاعم ودور العبادة، فضلاً عن منع الرحلات الداخلية.

## تداعيات جائحة كورونا السياسية والاجتماعية على منطقة السيماك

احتمال تعرض سكان منطقة السيماك لخطر الإصابة بفيروس كورونا مرتفع نسبيًّا؛ وذلك لهشاشة دول المنطقة وغياب نظام الحكم الرشيد في كثير من الدول، إضافة إلى الأزمات السياسية والحروب الطائفية والصراعات الإثنية التي شهدتها أكثر مدن المنطقة. على سبيل المثال، الأزمة السياسية الطائفية في جمهورية إفريقيا الوسطى، والأعمال الإرهابية التي تقوم بها بوكو حرام على حدود تشاد والكاميرون، بالإضافة إلى الصراعات القبلية وحركات التمرد في شمال تشاد، فضلاً عن انتشار مخيمات النازحين الكبيرة المزدحمة والتي تستضيف عشرات الآلاف من الناس في كل من تشاد، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونجو. بلا شك أن هذه الأوضاع ستكون مرتعًا خصبًا لانتشار الفيروس –لا سمح الله– كما أنه يعكس بشكل كبير الإشكاليات الاجتماعية التي يعيشها سكان تلك المناطق.

أما التداعيات السياسية لجائحة كورونا على دول منطقة سيماك قد تكون طفيفة أو لا تذكر؛ لأن هذه الدول مرتبطة بفرنسا ارتباطًا وثيقًا ولديها نهج سياسي واحد يتمثل في التبعية لفرنسا ووحدة عملتها ونظامها المالي والنقدي وضعف علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، وبالتالي فلم توجد أضرار سياسية تذكر، إلا أنّ التداعيات الاقتصادية ستكون كبيرة كما سنراها لاحقًا.

(11) Coronavirus en Afrique : quels sont les pays impactés ? (مرجع سابق)

(12) Chad Population (2020) – Worldometer: https://www.worldometers.info/world-population/chad-population/ (شوهد في تاريخ ١٩,٠٦,٢٠٢٠ في الساعة ١٠,٢٦ صباحا)

إن اعتماد بعض دول المنطقة على بعضها البعض في استيراد المواد الأساسية وتداخل أنشطتها الاقتصادية والحركات الاجتماعية أمر يجعل مهمة مكافحة فيروس كورونا صعبة للغاية. وفقًا لتقديرات سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى أن ٩٠ في المئة من مخاطر انتقال كوفيد-١٩ تأتي من الكاميرون سواء كان في سبيل التبادل التجاري أو الزيارات الأسرية أو عودة النازحين من أبناء جمهورية إفريقيا الوسطى إلى بلادهم، والأمر نفسه ينطبق على جمهورية تشاد.

أمّا الخطر الأكبر فيتمثل في نقص المعدات الطبية اللازمة من مستشفيات كبيرة وأجهزة تَنَفُّس وكمامات وغيرها، فضلاً عن نقص الكادر الطبي نفسه. ما سبق ذكره هو جانب من المخاطر الصحية والاجتماعية والسياسية لجائحة كورونا في منطقة السيماك. وهناك مخاطر اقتصادية أخرى تنتج عن تداعيات هذه الجائحة، التي بدورها أيضًا ستسبب مشاكل اجتماعية أخرى في نهاية المطاف.

## تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية على دول السيماك

تتمثل المخاطر الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا على دول السيماك في ثلاث نقاط رئيسة، وهي: (١) انخفاض مستوى التجارة والاستثمار بين هذه الدول عامة والصّين خاصة في المدى القريب. (٢) تراجع الطلب المرتبط بحالات الإغلاق في دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (٣) بُطْء تحرك العرض على مستوى القارة، مما يؤثر في التجارة المحلية لدول السيماك؛ وذلك بتزعزع مؤشرات النمو المدفوعة بالسلع الأساسية التي فشلت إلى حَدٍّ كبير في إيجاد بدائل أفضل أو على الأقل تحسين الطلب المحلي[١٣].

بسبب قرارات التباعد الاجتماعي ضمن التدابير الصحية تعطلت القطاعات الاقتصادية الحيوية على مستوى العالم فأدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي وارتفعت معدلات التضخم وانخفضت القوة الشرائية لكثير من العملات خاصة العملات الضعيفة؛ مما أدى إلى زيادة المخاوف بخصوص القدرة على تحمل الديون، خاصة الديون المدفوعة بقروض مدعومة بالموارد أو القروض الميسرة التي يشوبها كثير من الغموض بسبب تعدد الأطراف المُقْرضة أو من بنوك التنمية الصينية مثلا.

من الأضرار الاقتصادية المباشرة التي سببها كوفيد-١٩ على دول السيماك هي انقطاع سلاسل التوريد بسبب تدابير الإغلاق للمنافذ الجوية والبرية والبحرية التي عطلت قطاع النقل تمامًا. في حين استمرارية ارتفاع الفوائد على القروض فإن أسعار السلع الأساسية والمواد الخام في منطقة السيماك معرضة للانخفاض

(13) Kouam, H. (2020). COVID-19 et le Dynamique de la Dette dans la zone CEMAC (Corona Virus and Debt Dynamics in CEMAC region; Placing Debt on a Downward Trajectory). Available at SSRN 3602639.

كما حدث لأسعار النفط. فقد أدى انخفاض أسعار السلع وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الكلي الناجم عن تفشي كوفيد-١٩ إلى تفاقم التدفقات الرأسمالية للاقتصادات النامية، وتسبب في انخفاض قيمة العملة وزيادة تكاليف خدمة الديون.

### أ. مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة السيماك واستجابتها لكوفيد-١٩

معظم دول السيماك مُصَدِّرة للمواد الخام وهي ذات اقتصادات متنوعة قليلاً وتستخدم عملة واحدة هي الفرنك سيفا (FCFA) التي يشرف عليها بنك مركزي واحد. وفقًا لصندوق النقد الدولي يبلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي الحالي ٢,٥ في المئة. وتشير البيانات إلى أنّ المنطقة شهدت تحسينات ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط ٤,١ في المئة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥,٠٢ في المئة بحلول عام ٢٠٢٤م. بالإضافة إلى ذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ٥,٣ في المئة إلى ٢,٩ في المئة خلال الفترة نفسها.

بينما يُتوقع أن يرتفع الدين العام من ٣٦ في المئة إلى ٣٨,٠٤ في المئة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩م. فإن صادرات النفط تُسْهِم بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي وهي ضرورية للنمو الاقتصادي في المنطقة. من هنا يتبين لنا أن تداعيات كوفيد-١٩ الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط لهما تأثير كبير على الاقتصادات الوطنية لهذه الدول. وفي الوقت نفسه، تستفيد الكونغو والكاميرون وتشاد وغينيا الاستوائية حاليًّا من برامج التسهيلات الائتمانية الموسعة لصندوق النقد الدولي التي صُمِّمَت لتحسين توازنها الخارجي حسب اقتراحات صندوق النقد الدولي، إلا أنها في المدى الطويل ستُثْقِل كاهل هذه الدول، وقد تُعيق نموها؛ لأنها قروض بفائدة مركبة.

كان الهدف الأساسي من إنشاء منطقة السيماك هو تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول؛ لكن قلة الاستثمار في القطاعات ذات النمو المرتفع التي تغطي الطاقة المتجددة والتصنيع والبنية التحتية التنظيمية الصعبة أعاقت التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة. أما قطاع الخدمات فقد شهد تحسنًا كبيرًا في السنوات الأخيرة؛ لكنه لا يزال محدودًا بسبب انقطاع التيار الكهربائي وضعف اتصال الإنترنت وعدم كفاءة عمليات الرقمنة.

حسب أدبيات الاقتصاد الكلي، إنّ القدرة على تحمل الديون تعتمد على وتيرة النمو الاقتصادي بشكل كبير، فكلما كانت وتيرة النمو الاقتصادي مرتفعة كانت القدرة على تحمل الديون وسدادها كبيرة. لكن دول السيماك هي دول مُصدّرة للسلع الأساسية وتعتمد على مستويات التصنيع العالمي والنشاط الصناعي. لذا انخفاض أسعار النفط، وانقطاع سلاسل توريد التصنيع الذي سببه فيروس كورونا له آثاره السلبية على دول المنطقة.

إنّ ما يزيد المخاوف والقلق هو أن بعض دول منطقة السيماك المنتجة للنفط تحصل على القروض مقابل السداد بالنفط بسعر محدد ومثبت. مثلاً، إذا حصلت الدولة (س) على قرض قدره (ص) وتعهدت بسداده بنفط بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل، وليس بعدد براميل نفط. فإذا انخفض سعر البرميل من ١٠٠ دولار إلى ٥٠ دولارًا أمريكيًّا مثلاً، فإن الدولة (س) ستدفع برميلين لمئة الدولار بدلاً من برميل واحد، وإذا أصبح سعر البرميل ٢٠ دولارًا فستدفع خمسة براميل بدلاً من برميل واحد وهلمَّ جرا.

لكن الأدهى والأمرّ، هو أن هذه الدول لا تستطيع زيادة كمية الإنتاج اليومي أو المحدد من النفط. يعني مهما انخفض السعر العالمي للنفط؛ فعليهم أن يُبْقوا على الكمية المحددة وبالتالي تنخفض الإيرادات بشكل كبير أو تنعدم نهائيًّا رغم استمرار عمليات الإنتاج. وفي الوقت ذاته، إنّ دول السيماك يجب عليها الاقتراض من أسواق الديون الدولية بعلاوة إضافية؛ لأن عمليات الاقتراض تمر عبر الخزينة الفرنسية، ومن ثم تطلب علاوة إضافية لضمان سداد القروض، وهو الأمر الذي يزيد من المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون.

### ب. واقع الدّين العام لدول السيماك وتأثره بكوفيد-١٩

مسار الدين الحالي في منطقة السيماك غير مستدام أي غير فعّال؛ لأنه مدفوع بأسعار السلع غير المؤكدة مثل النفط والمواد الخام الأخرى، فضلاً عن تقلب أسعار الصرف وزيادة الإقراض للبنية التحتية بشروط مبهمة وميسرة للغاية. من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ انخفاضًا في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٤م و٢٠٠٨م وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك.

في حين تسبب انهيار التجارة العالمية في أعقاب الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨م في عكس هذا الاتجاه، أي ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط. ثم نلاحظ الأمر نفسه في الفترة ٢٠١٧م -٢٠١١م حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في هذه الفترة وتزامن معه انخفاض أسعار السلع الأولية أيضًا[١٤].

(14) Kouam, H. (2020). COVID-19 et le Dynamique de la Dette dans la zone CEMAC (Corona Virus and Debt Dynamics in CEMAC region; Placing Debt on a Downward Trajectory). Available at SSRN 3602639. (مرجع سابق)

**الجدول ٣ التغير في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)**

| نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي | الكاميرون | جمهورية إفريقيا الوسطى | تشاد | الكونغو | غينيا الاستوائية | الغابون |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ | ٢٥,٢ | ٥٣,٣٢ | ٢٧,٢٩ | ٩١,٥٨ | ٣,١٥ | ٣٦,٥٤ |
| ٢٠١١ – ٢٠١٧ | ٣١,٣٩ | ٤٧ | ٤١,٨٩ | ١٨,١٣ | ٢٩,٩٥ | ٤٨,٠٥ |
| ٢٠١٨ – ٢٠٢١ | ٤٢,٨٨ | ٤٦,٩٤ | ٤٦,٥٦ | ١٤,٧٤ | ٤٦,٨٣ | ٦٢,١٧ |

المصدر: Kouam, H. (2020)

إنّ عديدًا من دول السيماك مُثَقّلة بالديون وصُنِّفت كدول عالية المخاطر بالنسبة للاقتراض ونتيجة لذلك استبعدت من بعض الأسواق الدولية؛ فبدأت تتجه نحو التمويل الصيني لزيادة الإنفاق على البنية التحتية التي تَشْمل الطرق والكباري والطاقة والمدارس، إلا أن هذه القروض أكثرها يشوبها عدم الوضوح والشفافية وارتفاع تكاليف الدين. فضلاً عن هذا كله، فإن التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة السيماك ودول القارة الأخرى في أكثر الأحيان قائمة على الدولار بدلاً من اليورو أو الفرنك سيفا، وهذا بدوره أدى إلى تفاقم تداعيات انخفاض قيمة العملة.

من الْمُسَلَّم به أنَّ الدين العام المفْرِط يعوق التنمية المستدامة ويزيد من خطر حدوث أزمة مصرفية، ويبطئ النمو الاقتصادي بشكل مباشر، ويؤدّي إلى فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة واتساع رقعة الفقر. وفي نهاية المطاف حدوث سلسلة من الإشكاليات الاجتماعية.

## خاتمة وحلول مقترحة للتغلب على آثار جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية

من خلال ما مضى اتضح لنا أن منطقة السيماك تأثرت بفيروس كورونا كغيرها من الدول حول العالم، وهي بدورها اتخذت إجراءات وتدابير صحية لمكافحة هذه الجائحة، لكن نقص الطاقم الطبي والأدوات الصحية وضعف البنى التحتية الصحية لها دور في تفشي الوباء، ومن ثم غياب إحصائيات دقيقة. ولكن المنطقة لم تتأثر من الناحية السياسية والاجتماعية بشكل كبير ومباشر.

أما من الناحية الاقتصادية فإنها تأثرت تأثرًا كبيرًا، وذلك بسبب طبيعة اقتصاداتها المعتمدة على تصدير السلع الأولية والمواد الخام، فضلاً عن اعتمادها المفرط على القروض والديون الخارجية، ومما زاد

الأمر سوءًا وتفاقم الضرر عندما انخفضت أسعار النفط والسلع الأولية بسبب الإغلاق للدول وفرض الحظر والتباعد الاجتماعي. للخروج من هذه الأزمة والإشكاليات، وتفادي كوارث اقتصادية واجتماعية متوقعة يمكن اقتراح ما يلي:

على الصعيد الصحي، من الضروري توفير قدرات أكبر للمختبرات والحماية والعلاج. على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ينبغي أن تخفف تدابير السياسة من الخسائر في الدخل والوظائف، ويجب أن تتضمن استراتيجيات التعافي مكونًا هيكليًّا قويًّا لتقليل الاعتماد على التدفقات المالية الخارجية والأسواق العالمية، وتطوير اقتصادات أكثر قيمة مضافة وغنية بالمعرفة والصناعة، مدعومة بقطاع خدمات أكثر تنافسية وكفاءة. وذلك بالأخذ بعين الاهتمام النقاط التالية:

١. تخصيص غالبية القروض الجديدة في المنطقة لتمويل مشاريع البنية التحتية. أما تكاليف القوى العاملة في البنية التحتية فيجب أن تأتي من الاقتصادات الوطنية بنسبة ٦٠ في المئة على الأقل.
٢. يجب على الدول الأعضاء في منطقة السيماك النظر في تحرير عقود التجارة المتبادلة مع إفريقيا جنوب الصحراء بالعملات الوطنية مثل النيرة النيجيرية والراند الجنوب إفريقي والفرنك سيفا وغيرها. لن يُقَلل هذا فقط من خطر حدوث أزمة نقدية ومصرفية، بل سيضع الدين العام على اتجاه أكثر استدامة وفعالية.
٣. يجب على دول السيماك أن تضمن شفافية جميع الديون المستقبلية وتقاسمها مع أصحاب المصلحة للسماح بإجراء تقييم اقتصادي أكثر صرامة.
٤. إن أزمة كوفيد-١٩ سلطت الضوء على مسألة القدرة على تحمل الديون بشكل أوسع، فبالنسبة لدول السيماك التي معظمها من الدول المصدرة للسلع الأساسية فإن وضع الديون على نحو مستدام ينطوي على نظام صارم لأسعار الصرف وشفافية القروض الأجنبية، ويجب التركيز على المشاريع الخضراء التي تحفز التنمية الاقتصادية، لزيادة عائدات الضرائب ومن ثَمّ تضع الدين العام على اتجاه منخفض باستمرار.
٥. أما على المستوى الوطني، يمكن أن يساعد إنشاء مشاريع تهتم بالغابات والزراعة والخدمات المالية في دعم النشاط غير النفطي، وذلك لتقليل نقص البنية التحتية الملائمة وتوفير الإنترنت ووسائل النمو المرتبطة بتحسين الاتصال بشكل عام.

# تداعيات فيروس كورونا على دول جنوب إفريقيا

**محمد سلو جالو** - مدرس بجامعة الإعمار وباحث في الشؤون الإفريقية - كوناكري.

## مقدمة:

**بعد إصابة أول شخص في مدينة ووهان الصينية بعدوى الفيروس الجديد (COVID-19) نهاية ٢٠١٩، انتشرت العدوى في معظم أنحاء العالم، ولم تسلم أي قارة من تداعيات الوباء القاتل؛ إذ أعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ فيروس كورونا «جائحة» و«وباء عالميًّا»، وفُرضت حالات الطوارئ رغم ما لها من تأثير على السكان واقتصاديات العالم. وأصبحت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأكثر تضررًا من حيث الإصابات والوفيات على الرغم من امتلاكها أنظمة صحية ذات كفاءة عالية.**

وقد أثار هذا قلقًا كبيرًا للأفارقة بسبب الأنظمة الصحية الضعيفة نسبيًّا في القارة، مقارنة بأوروبا وأمريكا. وقال عارف حسن، كبير الاقتصاديين في منظمة «برنامج الغذاء العالمي»، لصحيفة «لوموند» الفرنسية: إن المنظمة قلقة بشكل كبير من أن تؤدي أزمة كورونا إلى مجاعة في عديد من البلدان الفقيرة، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١].

لقد أثرت جائحة كورونا في الاقتصاد العالمي بأكمله واقتصاد إفريقيا على وجه الخصوص. إذ شهدت بعض القطاعات الرئيسة في إفريقيا تباطؤًا نتيجة الوباء، كالسياحة والنقل الجوي والنفط[٢]، وأفادت دراسات تحليلية أن الصدمة التي تتسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من ٢,٥٪، وفي أسوأ السيناريوهات، قد نشهد عجزًا في الدخل العالمي بقيمة تريليوني دولار، داعية إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الانهيار في الاقتصاد العالمي.

(1) https://www.alhurra.com/coronavirus/202008/04//%D8%A3%D8%B2%D985%%D8%A9%D983%%D988%%D8%B1%D988%%D986%%D8%A7%D8%AA%D987%%D8%AF%D8%AF%D8%A8%D985%%D8%AC%D8%A7%D8%B9%D8%A9%D981%%D98%A%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A7%D984%%D981%%D982%%D98%A%D8%B1%D8%A9%D89%F%C2%A0?page=175

(2) AFRICAN UNION, IMPACT OF CORONAVIRUS (COVID-19) ON THE AFRICAN ECONOMY.

على المستوى الإفريقي، توجد مخاوف اقتصادية كبيرة من جائحة كورونا، خصوصًا في إفريقيا جنوب الصحراء؛ نظرًا لاعتماد معظم الاقتصادات في القارة على تصدير السلع، كما أن الاضطرابات في التجارة والسياحة والضغوط في الأسواق العالمية بسبب الوباء قد تكلِّف دولة مثل جنوب إفريقيا نحو مائتي مليون راند (ما يناهز ١١ مليونًا ونصف مليون دولار)[٣].

لدى دول الجنوب الإفريقي مجموعة متنوعة من الشركاء التجاريين، ويُشكل الاتحاد الأوروبي والصين أهم الشركاء التجاريين لدول إفريقيا الجنوبية. ويتوقع أن يؤدي النمو البطيء في هذه المناطق إلى تقليل الطلب على العديد من منتجات التصدير والاستيراد، باعتبارها المنطقة الإفريقية الأكثر صناعية، وستتأثر جنوب إفريقيا بشكل مباشر، إذ أُغلِقت المصانع في جميع أنحاء العالم وتعطل التصنيع (على سبيل المثال، قطاع السيارات) والتعدين واستيراد السلع الأخرى، للتخفيف من مخاطر العدوى للموظفين والعملاء على حد سواء[٤]. كما ستتأثر الصادرات الزراعية الإفريقية، مثل لحم البقر من ناميبيا والنبيذ والحمضيات من جنوب إفريقيا وغيرها.

**نظرة عامة على عدد السكان في دول جنوب إفريقيا**

| الدولة | عدد السكان |
|---|---|
| جنوب إفريقيا | ٥٨,٨ مليون |
| زامبيا | ١٧,٣٥١ مليون |
| موزنبيق | ٢٩,٤٩٥ مليون |
| مالاوي | ١٨,١٤٣ مليون |
| زمبابوي | ١٤,٤٣٩ مليون |
| بوسطوانا | ٢,٢٥٤ مليون |
| ناميبيا | ٢,٤٤٨ مليون |

المصدر: البنك العالمي

(3) The economic impact of the Coronavirus on South Africa," Consultancy South Africa, February 27. 2020, "accessed March 19, 2020". https://bit.ly/396SYRz.

(4) UNECA (2020), COVID-19 pandemic impact on Southern Africa. Economic Commission for Africa.

**مستوى انتشار الوباء في دول جنوب إفريقيا بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٠م[٥]**

| الدولة | مجموع الحالات | مجموع الحالات الجديدة | مجموع حالات الوفاة |
|---|---|---|---|
| جنوب إفريقيا | ٤٣٤٣٤ | ٢٦٤٢ | ٩٠٨ |
| زامبيا | ١١١١ | ٠ | ٠٧ |
| موزنبيق | ٣٥٢ | ٠ | ٠٢ |
| مالاوي | ٤٠٩ | ١٦ | ٠٤ |
| زمبابوي | ٢٦٥ | ٤٣ | ٠٤ |
| بوسطوانا | ٤٠ | ٠ | ٠١ |
| ناميبيا | ٢٥ | ٠ | ٠ |

يلاحظ أنه قد سجل كلٌ من جنوب إفريقيا وزامبيا أكبر عدد من الإصابات بفيروس كورونا الجديد (COVID-19) وأكبر عدد من الوفيات في المنطقة بتاريخ التقرير. في حين لم تسجل ناميبيا عن أي حالة وفاة مقارنة بغيرها من بلدان الجنوب الإفريقي، وتعد بوسطوانا الأقل تضررًا من حيث عدد الإصابات لهذه الجائحة (٤٠) حالة، ثم تليها زمبابوي (٢٦٥) حالة، ثم مالاوي (٤٠٩) حالات.

أما للوفيات، فسجل كل من مالاوي وزمبابوي (٤) حالات وفاة، في حين سجل موزنبيق حالتين، وبطسوانا حالة وفاة واحدة.

## كيفية تعامل الحكومات مع الوباء

وصل فيروس كورونا الجديد القارة الإفريقية متأخرًا عن القارات الأخرى، مما منح فرصة أمام الدول الإفريقية لاتّباع إستراتيجية استباقية من خلال اتخاذ بعض التدابير الاحترازية للحد من انتشار الفيروس.

ونُفِّذ عديدٌ من السياسات الاجتماعية في البلدان الإفريقية بدرجات متفاوتة من الصرامة، حيث جرت عملية استجابة واسعة المدى لمجابهة انتشار فيروس كورونا، تضمنت بذل جهود على مستوى الحكومات الإفريقية.

وتمثلت أبرز تلك الإجراءات في: منع التجمعات، وإغلاق الحدود وأماكن العبادة، وتعطيل الدراسة بالمدارس والجامعات، ووقف رحلات الطيران وغيرها من التدابير الوقاية.

(٥) منظمة الصحة العالمية بتاريخ ٠٣-٠٦-٢٠٢٠

وقد أجلى عددٌ من الدول الإفريقية مواطنيها من مدينة ووهان الصينية، وفرضت بعض الدول مثل أوغندا الحجر المنزلي على القادمين من خارج البلاد، وأرسلت مساعدات مالية لطلابها في الخارج. كما أعلنت جنوب إفريقيا حالة كارثة وطنية، وأغلقت نصف حدودها. وخفضت حكومة مالاوي رواتب كبار المسؤولين الحكوميين للمساهمة في تمويل الإغاثة من الوباء. ومنح مبلغ نقدي لجميع المواطنين لمساعدتهم على مواجهة الصعوبات المالية خلال هذه الأزمة[٦].

## التداعيات الاقتصادية: كساد وتراجع الطلب على المعادن

سببت أول حالتين للإصابة بفيروس كورونا الجديد في ناميبيا انخفاضًا في النشاط الاقتصادي حيث تشكو الشركات الصغيرة من ضعف المبيعات لكون الناس يتجنبون الأماكن العامة كإجراء وقائي[٧]، وسعت حكومة ناميبيا إلى تعليق عمليات التعدين التي تشكل نصف عائدات التصدير في البلاد، وذلك للحد من الإصابات بالفيروس في انتظار أن يعود الوضع إلى طبيعته. في حين سمحت بالتداول غير الرسمي للسلع في الأسواق، مع المراعاة الشديدة للإجراءات الوقائية، منها النظافة والتباعد الاجتماعي وتحديد عدد الأشخاص الذين يمكنهم التجمع[٨].

وقال الرئيس جينجوب: إن «الوباء الذي نواجهه اليوم غير مسبوق، لكنني واثق من أنه بالعمل التعاوني، سنستجيب بشكل فعال لتقليل انتشار الفيروس، واستئناف أنشطتنا الاقتصادية».

هذا، وأعلنت الحكومة الناميبية عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة ٨,١ مليار دولار ناميبي في محاولة للحد من تأثير كورونا الجديد (COVID-19).

ومن المتوقع أن تصل نتائج تأثيرات الوباء على الاقتصاد الناميبي إلى ٧,٥ مليار دولار ناميبي الذي سيؤدي إلى خسارة ما بين ٦ مليارات دولار إلى ١٢ مليار دولار ناميبي. هذا الانخفاض في الاستهلاك الخاص سيعيد البلد إلى مستوى ما قبل أربع أو خمس سنوات[٩].

ويرى بعض المحللين، أنه كان من المفترض أن يكون عام ٢٠٢٠ عامًا جيدًا لأسعار النحاس. كان المعدن الأحمر يستفيد من استقرار النشاط الصناعي وزيادة الطلب من الصين (المستهلك العالمي الرائد). ولكن

(6) Ozili COVID-19 in Africa: socioeconomic impact, policy response and opportunities, Central Bank of Nigeria.

(7) https://fr.africanews.com/202018/03//namibie-impact-economique-du-coronavirus/?fbclid=IwAR13tHcdnpQjOe56VM_1WYv4pZCTW5HIsIl2uvS-A7vXzLSBkTEF7gt6CCs

(8) https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-namibia-idUSKCN21W2SC?fbclid=IwAR083d11Dm9AeNbItzxYsAY0e2GnpqsdsNJqNqQkjS3yYrVS5sSA6CN6HrY

(9) Evelina, Julius and Samuel, Estimating the Economic Impact of COVID-19: A Case Study of Namibia. University of Namibia, 14 April 2020.

ظهور فيروس كورونا القاتل، الذي يتزايد حجمه يومًا بعد يوم في العالم يهدد بإغراق السوق العالمية في أزمة، مما يحمل الأخبار السيئة لاقتصادات العديد من الدول الإفريقية.

وقال مسؤول في شركة تريد، وهي شركة صينية: إن «فيروس كورونا له تأثير كبير على الطلب على النحاس؛ لأن شركات التصنيع توقفت عن شراء المواد الخام». وتعد جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا الدول الرئيسة المنتجة للنحاس»[١٠].

تعد منطقة الجنوب الإفريقي وجهة سياحية مهمّة، وفي ظل فيروس تفشي كورونا، سجلت كل من سيشيل وموريشيوس وجنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي انخفاضات حادة في عدد السياح الوافدين[١١].

وقال وزير السياحة والضيافة في زيمبابوي مانجاليسو ندلوفو إن «قطاع السياحة في البلاد يمكن أن يخسر ما يصل إلى ١,١ مليار دولار بسبب القيود المفروضة على السفر المرتبطة بكوفيد ١٩، الذي شل قطاع السياحة»، مشيراً إلى أن الوباء جاء في وقت كان فيه قطاع السياحة المحلية يعاني بالفعل من صعوبات، كما يتضح ذلك من انخفاض ١١٪ في عدد السائحين الوافدين في عام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨ [١٢].

وأفاد مدير برنامج الغذاء العالمي في زيمبابوي إيدي رو في بيان قوله «بينما يكافح معظم الزيمبابويين بالفعل للحصول على الغذاء، فإن جائحة كورونا يقوم بخلق حالة أكثر يائسة».

هذا، ويبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ٧,٧ مليون نسمة، أي أكثر من نصف السكان. وقالت الأمم المتحدة إن مبلغ ١٣٠ مليون دولار الذي طلبه برنامج الغذاء العالمي بشكل عاجل هو جزء من حاجة إجمالية قدرها ٤٧٢ مليون دولار لقطاع المعونة الغذائية حتى ديسمبر / كانون الأول.

وقال المصدر نفسه إن «كوفيد ١٩» يهدد بتفاقم الأزمات الاقتصادية والغذائية الحادة التي أثرت بالفعل على زيمبابوي؛ مما أثر بشكل كبير على حياة الناس في المناطق الحضرية والريفية، مشيرًا إلى أن للبرنامج دورًا حيويًّا يلعبه ولا سيما مواصلة برنامجها للمساعدات الغذائية على نطاق واسع[١٣].

---

(10) https://www.business-humanrights.org/fr/afrique-la-baisse-de-la-commande-de-la-chine-affect%C3%A9e-par-le-coronavirus-risque-dimpacter-l%C3%A9conomie-des-pays-miniers

(11) UNECA (2020), COVID-19 pandemic impact on Southern Africa. Economic Commission for Africa.

(12) https://www.agenceecofin.com/economie/080576478--zimbabwe-le-coronavirus-pourrait-causer-jusqu-a-1-milliard-de-pertes-au-secteur-touristique-gouvernement?fbclid=IwAR3MyLncIABHdHE7fVEgoo2j_nTFRKS_JYq-dnEULBldZ_x7doI3xYNWSUU

(13) https://www.aa.com.tr/fr/afrique/zimbabwe-le-covid-19-risque-dengendrer-une-situation-encore-plus-d%C3%A9sesp%C3%A9r%C3%A9e-onu/1808506?fbclid=IwAR0VrhY6KkzZ47YKq7d5jzn8m2ClJGwIhFD-JM95F56Cmie8JDhYcmKAKVo

من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لبوتسوانا بنسبة ١٣٪ هذا العام، متأثراً بانخفاض مبيعات الألماس وتوقف السياحة[١٤].

نتيجة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها تلك الدول للحد من انتشار الفيروس تعطلت العديد من الأعمال، مثل المطاعم والمقاهي والمولات ودور السينما وغيرها، وبالتالي سيؤثر ذلك سلبًا على حصيلة إيرادات الدولة التي ستنخفض، بالإضافة إلى زيادة معدل البطالة لدى العمال الذين سُرِّحوا من هذه الأعمال، فضلًا عن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم استقرار الأسواق المالية.

## احتقان سياسي واحتجاجات

إن احتمال حدوث المزيد من المواجهات السياسية مرتفع في العديد من هذه البلدان، وسارعت المعارضة إلى انتقاد مقترحات الحكومات لاحتواء الأزمة.

في ملاوي، ضربت احتجاجات عنيفة عدة أجزاء من ملاوي، حيث اشتكى أصحاب الأعمال غير الرسميين -معظمهم من البائعين- من أن إغلاق البلاد لمدة ٢١ يومًا بسبب كوفيد- ١٩ «سيجعلهم يموتون جوعًا». وصف حزب حركة التحول المتحدة (UTM) عملية الإغلاق بأنها تكتيكٌ من قبل الحزب التقدمي الديمقراطي (DPP) لتأخير الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢ يوليو، بسبب إلغاء التصويت في ٢١ مايو ٢٠١٩ [١٥].

كما قدَّمت أحزاب المعارضة في الغابون وموزمبيق وجنوب إفريقيا وزامبيا مقترحاتها الخاصة لاحتواء المرض[١٦].

في زامبيا اندلعت أعمال شغب في ناكوندي (إقليم موشينغا) يوم الأربعاء، ٢٠ مايو، بسبب إجراءات الإغلاق المعمول بها، للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19). وبحسب ما ورد فتحت الشرطة النار بالذخيرة الحية في محاولة لتفريق الحشد، مما أدى إلى إصابة أحد المتظاهرين[١٧].

كما أُبلِغ عن فقدان ثلاث من ناشطات المعارضة الشابات في أعقاب احتجاج في هراري، زيمبابوي، ضد الإجراءات الاحترازية للوباء في ١٥ مايو ٢٠٢٠. وقد عُولِجن في وقت لاحق في المستشفى بعد التأكد من اختطافهن وإساءة معاملتهن جنسياً، من قبل عملاء أمن الدولة المشتبه بهم[١٨].

(14) https://www.ifri.org/fr/publications/editoriaux-de-lifri/lafrique-questions/crises-covid-19-afrique-australe-inquietudes
(15) https://www.aa.com.tr/en/africa/violent-protests-in-malawi-due-to-covid-19-lockdown/1809281#
(16) https://www.csis.org/analysis/covid-19-african-political-crisis-much-health-and-economic-emergency
(17) https://www.garda.com/crisis24/news-alerts/344951/zambia-riots-reported-in-nakonde-over-lockdown-measures-may-20
(18) News, A. B. C. “Zimbabwe police accused of assaulting young female activists”. ABC News. Retrieved 5 June 2020.

## معاناة الفئات الضعيفة من تداعيات الحجر الصحي

إن الأثر الاجتماعي لهذه الأزمة محسوس بالفعل في المنطقة بالنسبة للعديد من العمال بعقود غير مستقرة، وبالتالي نادراً ما يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية. كذلك العمال غير الرسميين الذين تسمح مدخولاتهم الضئيلة للبعض بالعيش على أساس يومي فقط لإطعام أنفسهم يتعرضون أيضًا لصعوبات شديدة بسبب التدابير الاحترازية ضد الوباء. حيث إن حماية الفئات الفقيرة لا تزال ضعيفة. وعادة ما يواجه السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة تحديات كبيرة من حيث الإسكان والخدمات الأساسية[١٩].

ويزيد الأمر سوءًا انعدام الأمن الغذائي الذي شهدته المنطقة في بداية عام ٢٠٢٠، مما يهدد ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة من سكان المنطقة بسبب المناخ أو سوء الإدارة أو المشاكل الأمنية. في حين تعتمد بلدان مثل بوتسوانا وناميبيا على الأعمال التجارية الزراعية في جنوب إفريقيا لتزويد متاجرها الكبرى. وفي ملاوي، أوقفت المحكمة العليا العمل بالحجر المنزلي بسبب التأثير المدمر الذي أحدثه على العمال والسكان الأكثر ضعفًا. وتواجه دول أخرى توترات اجتماعية كبيرة مثل زيمبابوي التي تمر بأزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة[٢٠].

وتواجه دول الجنوب الإفريقي، صعوبات في تنفيذ قواعد الحجر المنزلي، لا سيما في المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية المكتظة بالسكان. ويعتبر الاختلاط وقلة المياه في هذه المناطق مصدر قلق للسلطات وخبراء الصحة.

## الخاتمة

وأخيرًا فإن دول الجنوب الإفريقي ستتأثر اقتصاديًّا؛ لأن أنظمتها الاقتصادية مبنية في المرتبة الأولى على تصدير المواد الخام الأولية، كما أنَّ كبار الشركاء التجاريين للقارة الإفريقية هم الأكثر تضررًا جرَّاء الوباء الذي أحدث ركودًا عالميًّا، وأدَّى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمية المتوقعة، وقد كان الأثر فوريًّا على أسواق المال الإفريقية، وبالِغ التأثير على أسواق مواد الخام؛ النفط والحديد والنحاس باستثناء الذهب. كذلك تضررت الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام الزراعية.

وقد انساق هذا التأثير على قطاعات أخرى كالسياحة والطيران والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، فضلاً عن اعتماد الدول الإفريقية في تأمين وارداتها على أكثر الدول تضرُّرًا في العالم.

وفي الجانب السياسي يمكن استثمار الأزمة كفرصة للقادة الحاليين في القارة لتأجيل الانتخابات الوطنية المقرّر إجراؤها في عام ٢٠٢٠م؛ في محاولة لتمديد حكمهم.

(19) UNDP,potential socioeconomic impact of covid-19 pandemic in Angola: A brief analysis. April 2020.

(20) https://www.ifri.org/fr/publications/editoriaux-de-lifri/lafrique-questions/crises-covid-19-afrique-australe-inquietudes

وتبقى الفئات الفقيرة أكثر عرضة للخطر بسبب عدم وجود نظام حماية اجتماعية كافية وفعال.

إن الوضع الحالي فريد ويتضمن اكتشاف كيفية حماية المجتمعات الأكثر فقرًا، وكسب المعركة الصحية، وإيجاد حلول لإنعاش الاقتصاد لهذه البلدان. وأخيرًا تُهدّد الأوبئة بشكل عام وكورونا بشكل خاص مشروع التكامل الاقتصادي، ومنطقة التجارة الحرة القارية.

**خارطة دول جنوب إفريقيا**

# جنوب إفريقيا:
# عودة «رامافوريا» وفرص الإصلاحات الهيكلية التي تتيحها أزمة كوفيد-١٩

**حكيم أَلادَيْ نجم الدين** - باحث في الشؤون الإفريقية- أبوجا.

**سجّلت جنوب إفريقيا أولى حالات الإصابة المؤكدة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في أوائل شهر مارس الماضي، وذلك عندما أعلن وزير الصحة الدكتور «زويلي مخيزي» أن مواطنًا يبلغ من العمر ٣٨ عامًا قد أصيب بالمرض أثناء زيارته لإيطاليا[١]، وقد تجاور عدد الإصابات في البلاد (حتى يوم ١٧ يونيو ٢٠٢٠) ٧٠ ألف إصابة و١,٥٦٨ حالة وفاة وتعافي ٣٩,٨٦٧ من المصابين بالمرض، مما يجعل جنوب إفريقيا في المرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات داخل إفريقيا[٢].**

ويُعزى سبب كثرة حالات كورونا المسجلة في جنوب إفريقيا إلى أن حكومة البلاد كثّفت اختباراتها وفحوصاتها مؤخرًا في المناطق السياحية ومدن البلاد ذات الكثافة السكانية، حيث أجرت البلاد منذ بداية الأزمة حتى يوم ١٥ يونيو أكثر من مليون اختبار[٣]، لتصبح الدولة الإفريقية الأولى التي تخطّت حاجز مليون اختبار لفيروس كورونا.

وتشير خريطة الإصابات بالفيروس في جنوب إفريقيا إلى أنّ مقاطعة كيب الغربية من البقع الساخنة للحالات المسجلة، حيث تمثّل المنطقة نحو ثلثي الحالات المؤكدة في البلاد، كما تمثل مدينة «كيب تاون» -أكبر مركز سكاني في المقاطعة- نحو ثلاثة أرباع جميع الوفيات المبلغ عنها في البلاد[٤]؛ ذلك لأن المدينة قد استقبلت عددًا أكبر من السياح القادمين من المناطق الأكثر تضررًا من العالم (خاصة آسيا وأوروبا)

(1) Tom Head. (5 March 2020). Breaking: First case of coronavirus confirmed in South Africa. The South African, visited on 17 May 2020, retrieved from https://www.thesouthafrican.com/news/world-news/first-coronavirus-case-south-africa-who-is-it-where-reported/

(2) Africa: COVID-19 Cases Across the Continent Exceed 88 Thousand. AllAfrica, visited on 19 May 2020, retrieved from https://allafrica.com/stories/202005190119.html

(3) South Africa's Ministry of Health. (15 June 2020). Update on Covid-19 (15th June 2020). visited on 17 May 2020, retrieved from https://sacoronavirus.co.za/2020/06/15/update-on-covid-1915-th-june-2020/

(4) Jevans Nyabiage. (12 Jun, 2020). Cape Town becomes South Africa's coronavirus hotspot. South China Morning Post, visited on 17 June 2020, retrieved from https://www.scmp.com/news/world/africa/article/3088859/cape-town-becomes-south-africas-coronavirus-hotspot

مقارنةً بالمدن الأخرى في جنوب إفريقيا، مما يرجح احتمال وصول الفيروس إلى المدينة مبكرًا. إضافة إلى وجود محال سوبر ماركت ومصنع أدوية داخل المدينة التي ارتادها السياح والسكان المحليون وساهمت في زيادة الانتشار[٥].

وإذ تُظهر تداعيات الوباء في المناطق الأكثر تضررًا به في جنوب إفريقيا حقيقةَ ما تواجهه البلاد من حيث التحديات الاقتصادية، فإن الأزمة أيضًا تشكّل فرصًا أمام تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعهّد بها الرئيس «سيريل رامافوسا» لمواطني بلاده عند تسلُّمه للسلطة في فبراير ٢٠١٨م.

## كوفيد-١٩ وعودة «رامافوريا»

لقد أصبحت أزمة كورونا بمثابة الفرصة التي ينتظرها الرئيس «سيريل رامافوسا» لتحويل إدارته واستعادة موجة النشوة الموسومة بـ«رامافوريا»، نسبة إلى اسمه، والتي رافقت عملية تولّيه زمام الأمور عام ٢٠١٨م من سلفه الرئيس السابق «جاكوب زوما»[٦]. ومنذ ظهور الحالة الأولى للفيروس أظهر «رامافوسا» بدعم من وزير صحته «زويلي مخيزي» قيادةً حاسمة كان يأملها الكثيرون عندما صوّتوا له رئيسًا للبلاد عام ٢٠١٩م[٧]، لتصبح جنوب إفريقيا درسًا للعالم من حيث السياسات والخطوات الصارمة لمنع انتشار الفيروس.

على أنّ سجلَّ الرئيس «رامافوسا» -على الرغم من انخفاض شعبية حكومته قبل أزمة كورونا- حافلٌ بنسب هائلة من الإنجازات القيادية تمتد من أنشطته النضالية في الاتحاد الوطني لعمال المناجم بجنوب إفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي، ودوره في المفاوضات الدستورية لإنهاء الفصل العنصري في أوائل التسعينات. وساهمت سمعته كصانع صفقة حاذق وقائد عملي في أن تراهن النسبة الكبرى من الجنوب إفريقيين على حكومته، على الرغم من أنه شغل منصب نائب الرئيس السابق «زوما» الذي شوّهت عهده اتهامات الفساد وسيطرة عائلة «غوبتا» على مفاصل الدولة وثرواتها[٨].

(5) Lesley Wroughton & Max Bearak. (19 May 2020). Why Cape Town has 10 percent of Africa's confirmed coronavirus cases. The Washington Post, visited on 19 May 2020, retrieved from https://www.washingtonpost.com/world/africa/south-africa-coronavirus-cape-town-superspreader/2020/05/18/4d332248-9566-11ea-87a3-22d324235636_story.html

(6) Jason Burke. (9 Sep 2018). How South Africa's 'Ramaphoria' turned into 'Ramageddon'. The Guardian Uk, visited on 19 May 2020, retrieved from https://www.theguardian.com/world/2018/sep/09/cyril-ramaphosa-allies-long-walk-mandela-south-african-dream

(7) Jackie Cameron. (26 March 2020). Ramaphoria rekindles as Ramaphosa leads world in fighting Covid-19: Richard Calland. BizNews, visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.biznews.com/leadership/2020/03/26/ramaphoria-rekindles-ramaphosa-covid-19

(8) Matthew Graham. (27 Jan 2020). Cyril Ramaphosa is caught in between a rock and a hard place. IOL, visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.iol.co.za/news/opinion/cyril-ramaphosa-is-caught-in-between-a-rock-and-a-hard-place-41488627

وتؤكد سرعة استجابة «رامافوسا» لأزمة كورونا أنه استفاد من أخطاء الرئيس السابق «ثابو مبيكي» في تعامله مع أزمة فيروس نقص المناعة البشرية (Human immunodeficiency virus = HIV) عام ٢٠٠٠م، كما استفاد من دروس الأحداث الماضية المرتبطة بحالات الطوارئ الصحية في جنوب إفريقيا، بما في ذلك تعبئة القطاعين العام والخاص واتباع توجيهات أطباء البلاد وعلمائها، والتواصل مع الزعماء الدينيين والمعارضين السياسيين.

ولذلك فرضت الحكومة في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ واحدة من أشدّ عمليات ملازمة البيت صرامةً في العالم رغم أن البلاد وقتها سجلت نحو ١٠٠٠ حالة وحالتي وفاة فقط، وهو ما أدّى إلى تسطيح منحنى الإصابات بالفيروس بشكل كبير وحدّ من انتقاله من المسافرين العائدين إلى داخل المجتمع في البلاد[٩].

وإذ استفادت جنوب إفريقيا من شراكاتها الدولية وعلاقاتها الإقليمية في عمليات مكافحة كورونا، حيث استجابت كوبا لطلب الرئيس «رامافوسا» بإرسال ٢١٧ أخصائيًّا وعاملًا صحيًّا كوبيًّا[١٠]؛ فقد شارك «رامافوسا» أيضًا أقرانه من القادة الأفارقة في جهودهم لمواجهة كورونا، خصوصًا بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، إذ يتواصل نيابة عن القارة مع منظمة الصحة العالمية ومختلف المؤسسات المالية الدولية حول مستجدات الفيروس، ويعمل مسؤولو حكومته مع الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) للضغط على ضرورة إعادة هيكلة الديون الإفريقية وتفعيل «المساعدات» الخارجية وخاصة من الصين وروسيا[١١].

ومع ذلك، فإن عودة «رامافوريا» وصعود التقييمات الإيجابية لإدارة الرئيس «رامافوسا» في ظل أزمة كورونا لن يكونا العصا السحرية لمعالجة القضايا الرئيسية العالقة؛ إذ انتُقِدت حكومته بأنها فشلت في تحفيز اقتصاد البلاد المحتضر وأنها لم تفعل ما يكفي لمساعدة الفئة الأكثر ضعفًا في المجتمع خاصة بعد تزايد المخاوف من التكلفة الإنسانية لطول فترات قرار ملازمة البيت، الأمر الذي أجبرت الحكومة في بداية مايو على تبنّي خطة ملازمة البيت متعددة المستويات، في محاولة لإعادة الناس إلى العمل تدريجيًّا والحفاظ على تنشيط الاقتصاد[١٢].

---

(9) Christopher Vandome. (7 May 2020). COVID-19 in South Africa: Leadership, Resilience and Inequality. Chatham House, visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.chathamhouse.org/expert/comment/covid-19-south-africa-leadership-resilience-and-inequality#

(١٠) حكيم نجم الدين. (أبريل ٢٠٢٠). كوفيد-١٩: الأممية الطبية الكوبية والعلاقات الكوبية الإفريقية. قراءات إفريقية، اطلع عليه في ١٩ مايو ٢٠٢٠، الرابط https://bit.ly/3bNoUvR

(١١) مصدر سابق: Christopher Vandome. (7 May 2020). COVID-19 in South Africa: Leadership, Resilience and Inequality.

(12) News24. (1 May 2020). South Africa begins to gradually ease coronavirus lockdown. Visited on 20 May 2020, retrieved on https://www.news24.com/SouthAfrica/News/south-africa-begins-to-gradually-ease-coronavirus-lockdown-20200501

## تدابير الإغاثة الاجتماعية والاقتصادية

حظيتْ قرارات حكومة «رامافوسا» بشأن احتواء فيروس كورونا، بما فيها عملية ملازمة البيت – بتأييد الأطراف السياسية في جنوب إفريقيا[١٣]، وهذا بخلاف ما قبل الأزمة عندما يجد الرئيس نفسه عالقًا في مستنقع بناء الإجماع في البرلمان ويكافح من أجل تنفيذ سياساته الهادفة إلى إصلاح الاقتصاد الذي دخل منذ مارس الماضي في حالة الركود[١٤].

وقد كشف الرئيس «رامافوسا» في أواخر شهر أبريل الماضي عن حزمة الإغاثة الاجتماعية والاقتصادية بقيمة ٥٠٠ مليار راند (٢٦,١٦ مليار دولار أو ١٠٪ من الناتج القومي)، وذلك لدعم كلٍّ من القطاعين الرسمي وغير الرسمي وتخفيف العبء عنهما من آثار أزمة كورونا[١٥]، خصوصًا أن البنك الدولي يتوقع دخول الاقتصادات الرئيسية الأخرى في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرحلة الركود في عام ٢٠٢٠م بسبب كورونا[١٦].

وتوجد من إجمالي الحزمة التي أعلنها «رامافوسا» ٢٠٠ مليار راند كضمانات قروض من البنك المركزي والحكومة لتشجيع إقراض البنوك للشركات، كما ستُلغَى ١٣٠ مليار راند من الإنفاق المخطط في أماكن أخرى، بينما سيُموَّل الباقي من خلال الإيصالات الضريبية التي لا تبدو جيدة هذا العام بسبب تأجيل الضرائب الذي كان جزءًا من خطة إنقاذ الاقتصاد[١٧].

وينتقد البعض موقف أعضاء حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي» (African National Congress) الحاكم الذي غالبًا ما يشجع على الاقتراض من صندوق النقد الدولي؛ فالمنتقدون يرون أن الاقتراض سيؤدي إلى التضحية بسيادة جنوب إفريقيا، بينما يحتجّ أعضاء الحزب الحاكم بأن تمويل الطوارئ لا يأتي بشروط ملحقة تضرّ بسيادة البلاد. ولذلك أعلنت الحكومة بأن الخزانة الوطنية للبلاد تبحث مختلف معاملات التمويل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبريكس (البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا)، وبنك التنمية الجديد وبنك التنمية الإفريقي[١٨].

(13) Judd Devermont & Topaz Mukulu. (12 May 2020). South Africa's Bold Response to the Covid-19 Pandemic. Center for Strategic & International Studies, visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.csis.org/analysis/south-africas-bold-response-covid-19-pandemic

(١٤) حكيم نجم الدين. (٢٢ مارس ٢٠٢٠). تداعيات كورونا على اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مركز الجزيرة للدراسات، اطلع عليه في ٢٠ مايو ٢٠٢٠، الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/4610

(15) Cyril Ramaphosa. (21 April 2020). Ramaphosa announces R500bn relief package. Daily Maverick, visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.dailymaverick.co.za/article/202021--04-ramaphosa-announces-r500bn-relief-package/

(16) The World Bank. (9 April 2020). COVID-19 (Coronavirus) Drives Sub-Saharan Africa Toward First Recession in 25 Years. Visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.worldbank.org/en/news/press-release/202009/04//covid-19-coronavirus-drives-sub-saharan-africa-toward-first-recession-in-25-years

(17) Nqobile Dludla & Alexander Winning. (21 April 2020). South Africa's Ramaphosa pledges COVID-19 rescue package worth 10% of GDP. Reuters, visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-safrica/south-africas-ramaphosa-pledges-covid-19-rescue-package-worth-10-of-gdp-idUSKCN22334A

(18) Xolisa Phillip & in Johannesburg. (22 April 2020). Coronavirus: Ramaphosa ramps up economic relief measures as pandemic grows. The Africa Report, visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.theafricareport.com/26604/coronavirus-ramaphosa-ramps-up-economic-relief-measures-as-pandemic-grows/

ولأنّ أزمة الفيروس تفقد العديد من المواطنين وظائفَهم؛ فقد شملت جهود الإغاثة ١٠٠ مليار راند لحماية الوظائف القائمة وخلق فرص عمل جديدة، ومليارَي راند لمساعدة أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة وأصحاب المحال الصغيرة في البلدات والقرى، وفرض إجراءات ضريبية إضافية للشركات الكبيرة بهدف تحرير ما يصل إلى ٧٠ مليار راند.

وقد أعلن صندوق التأمين ضد البطالة (Unemployment Insurance Fund) -وهو كيان تابع لوزارة العمل والعمالة- في يوم ١٩ مايو الماضي أنه من خلال حزمة الإغاثة قد دفع ما يزيد على ١٤ مليار راند كمزايا للموظفين المتضررين من عمليات ملازمة البيت وغيرها من القرارات الهادفة لاحتواء الوباء، وبذلك يصل إجمالي عدد العمال الذين حصلوا على إغاثةٍ خلال فترة ملازمة البيت أكثر من ٢,٥ مليون شخص[١٩].

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاختفاء المؤقّت لمعارضة النقابات العمالية ومقاومة الفصيل المؤيد للرئيس السابق «زوما» داخل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم؛ فإن خطط الرئيس «راموفوسا» لم توضّح بعدُ ماهية خطة حكومته الإصلاحية الشاملة للشركات الحكومية الفاشلة التي أصبحت عبئًا على عاتق إدارته رغم الإجراءات المختلفة والجهود المبذولة لإصلاحها، مثل شركتَي الخطوط الجوية لجنوب إفريقيا و«إيسكوم» للطاقة الكهربائية.

فشركة الخطوط الجوية لجنوب إفريقيا لم يتحسّن وضعها على الرغم من استنفاد ٢٠ مليار راند في عمليات إنقاذها في غضون ثلاث سنوات فقط، وفي السنة المالية الحالية خصّصت لها الحكومة بشكل مؤقت ٢١٢ مليون دولار أخرى[٢٠]. بينما لم تحدد الحكومة حتى الآن كيف ستعيد هيكلة ديون شركة «إيسكوم» المتراكمة البالغة ٤٥٠ مليار راند وكيف ستجري محادثات جوهرية مع الدائنين الرئيسيين[٢١].

## تسريع الإصلاحات الهيكلية

كان «رامافوسا» قبل عام ٢٠١٧م من الشخصيات البارزة في حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي»، ولكنه انتُخب في ديسمبر رئيسًا للحزب عبر أصوات متضاربة وغير متفقة، ليكافح منذ ذلك الحين على بناء دعمٍ داخل الحزب، حيث يتربص به خصومه في كل منعطف ويعارضونه في كل سياساته، بمن فيهم الأمين العام للحزب «آيس ماغاشولي».

(19) South African Government. (18 May 2020). Employment and Labour on 150 000 workers benefitting from Coronavirus Covid-19 UIF Temporary Relief Scheme. Visited on 20 May 2020, retrieved from https://www.gov.za/speeches/close-150-000-more-workers-benefit-uif-temporary-relief-scheme-18-may-2020-0000

(20) David Kaminski-Morrow. (20 May 2020). Government puts R10bn aside for SAA in medium term

(21) Reuters. (18 Febuary 2020). South Africa's Eskom needs cash injection to avoid debt crisis – CEO. Visited on 21 May 2020, retrieved from https://www.reuters.com/article/safrica-eskom/south-africas-eskom-needs-cash-injection-to-avoid-debt-crisis-ceo-idUSL8N2AI39F

وخارج حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم، واجهت حكومة «رامافوسا» أيضًا خاصة في الأشهر التي سبقت أزمة كورونا انتقاداتٍ واسعة من أحزاب المعارضة، بما فيها «المقاتلون من أجل الحرية الاقتصادية» (Economic Freedom Fighters) المعروف بتضييق الخناق على الحزب الحاكم؛ وذلك بسبب تردد الحكومة في اتخاذ قرارات جريئة وخطوات صعبة بشأن إصلاح الاقتصاد وإعادة توزيع الأراضي الزراعية ومحاسبة مسؤولي إدارة الرئيس السابق «زوما» المتهمين بالفساد والمتورطين في قضيّة «السيطرة على الدولة»[٢٢].

وعلى الرغم من التبريرات التي قدمها «رامافوسا» مرارًا حول محاسبة الفاسدين من حكومة سلفه، حيث أوضح أن القضية خارجة عن سيطرته؛ لأنها تقع على عاتق نظام العدالة الجنائية في البلاد، مما يجبره على عدم التدخل فيه؛ فقد تمكّن بسبب قيادته منذ بدء أزمة كورونا من تجميد الأصوات المعارضة له داخل حزبه، وأجبرت قراراته الشعبية أحزابَ المعارضة الأخرى على الجلوس معه في طاولة الحوار لبناء توافق سياسي، إذ أدرك خصومه أنه قد فاز بتأييد النسبة الكبرى من سكان البلاد وهم الفقراء، وذلك بسبب خططه الإصلاحية وحزمة الإغاثة التي أعلنها لتقليل مخاطر كورونا والتعافي منه، حيث يعزز جزء من الحزمة الإنفاقَ الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

ويمكن فهم درجة الدعم السياسي الذي يحظى به «رامافوسا» الآن من خلال بيانات الأحزاب المعارضة وتفاوض الحكومة مع النقابات الوطنية؛ فحزب «المقاتلون من أجل الحرية الاقتصادية» منذ تسجيل الحالة الأولى لكورونا أصدر عدة بيانات اتفق فيها مع «رامافوسا»، وهو الحزب الذي دائمًا ما يصف أعضاء «المؤتمر الوطني الإفريقي» الحاكم بعملاء للرأسمالية الإمبريالية[٢٣].

وبفضل أزمة كورونا أيضًا وجد وزير المالية «تيتو مبويني» نفسه في موقف القوة، حيث كان يستعد لمعركة التفاوض مع النقابات حول تعليق زيادة الأجور المتفق عليها سابقًا في القطاع العام، وهي معركة كان من المرجح أن يخسرها قبل كورونا؛ لأن الاتحاد النقابي الفيدرالي أحدُ شركاء حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي» الحاكم والذي يحظى «رامافوسا» الآن بدعمه الكامل[٢٤].

جديرٌ بالذكر أن أزمة كورونا أدّت إلى تأجيل المجلس العام الوطني الخاص بحزب «المؤتمر الوطني الإفريقي» الحاكم والذي يفترض إقامته في وقت لاحق من هذا العام، مما يعني فشل خطة أعضاء النقابات

(٢٢) حكيم نجم الدين. (٢٢ يوليو ٢٠١٩). السيطرة على الدولة: «جاكوب زوما» وشبكة فساد عائلة «غوبتا». قراءات إفريقية، اطلع عليه في ٢١ مايو ٢٠٢٠، الرابط https://bit.ly/2WWDOLK

(23) Zintle Mahlati. (24 March 2020). EFF calls for support of national lockdown to decrease spread of Covid-19. IOL, visited on 22 May 2020, retrieved from https://www.iol.co.za/news/politics/eff-calls-for-support-of-national-lockdown-to-decrease-spread-of-covid-19-45451407

(24) Natasha Marrian. (26 March 2020). How Covid-19 is fuelling Ramaphoria 2.0. Business Live, visited on 22 May 2020, retrieved from https://www.businesslive.co.za/fm/features/2020-03-26-how-covid-19-is-fuelling-ramaphoria-20/

ومؤيدي الرئيس السابق «جاكوب زوما» الذين يعارضون حكومة «رامافوسا» داخل الحزب الحاكم ويسعون إلى استغلال اللقاء العام لتحييد «رامافوسا» حتى لا يحصل على تذكرة الترشح لفترة رئاسية ثانية[٢٥].

وعلى ما سبق، فإن فشل الفصيل المتحالف مع «زوما» وحجم الدعم الوطني الذي يتمتع به الرئيس «رامافوسا» في الوقت الراهن يجعلان عمليات إزاحته من منصبه وإحباط كل خطواته الخاصة بالإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد في غاية الصعوبة.

## تقليص فجوة التفاوت الاجتماعي

إن الظروف المتعلقة بأزمة كورونا والتعامل معها هي التي منحت الرئيس «رامافوسا» فرص الإصلاح التي بدأها، لذا سيعني زوال هذه الظروف فقدان تلك الفرص والمزايا؛ إذ القرارات المرتبطة باحتواء الفيروس والحالة التي تفرض على الجميع ضرورة التوافق السياسي لن تدوم إلى الأبد، لأن الأحزاب والفصائل السياسية ستستعيد صوتها في أول بوادر التعافي من الأزمة، وهو ما يعني أن على «رامافوسا» استغلال الأزمة لتأكيد قدرته على تحويل الأوضاع واكتساب ثقة المواطنين.

فمن جانب، لا تكفي التدابير الإغاثية التي أعلنتها حكومة جنوب إفريقيا لسدّ فجوة التفاوت الاجتماعي والحدّ من عدم المساواة الاقتصادي بين السكان والتي أدّت إلى ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية بما فيها الشرطة؛ فقد أشارت دراسةٌ إلى أن ٣٣ بالمائة فقط من سكان جنوب إفريقيا يثقون في الهيئة التشريعية «كثيرًا» أو «إلى حد ما»، بينما تمتلك الطبقة التي تمثّل ١٪ فقط من السكان (وهم البيض) ٧٠,٩٪ من ثروة البلاد، ويعيش نحو نصف سكان جنوب إفريقيا في فقر[٢٦].

وأظهرت أزمة كورونا أيضًا كيف يؤثر عدم المساواة الاقتصادية في المناطق الغنية والفقيرة؛ فقيود ملازمة البيت غير مطبّقة بصرامة ولا تؤثر كثيرًا في المجتمعات السكنية التي يسكنها الأغنياء وخاصة «البيض»، بينما يمكن ملاحظة التشديد في تطبيق هذه القيود على سكان البلدات والمناطق السكنية التي أسسّها نظام الفصل العنصري ويسكنها «السود»، إضافة إلى تأثيراتها من حيث فقدان العمل وانسداد سبل العيش مع وجود تحديات في حصول سكانها على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية. بل يوجد ثلثا أجهزة التنفس الصناعي في جنوب إفريقيا البالغ عددها ٣,٣٠٠ في مستشفيات خاصة لا يستطيع غالبية السكان تحمّل تكلفة خدماتها[٢٧].

---

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) مصدر سابق: Judd Devermont & Topaz Mukulu. (12 May 2020). South Africa's Bold Response to the Covid-19 Pandemic

(27) Imraan Valodia & David Francis. (5 April 2020). South Africa needs to mitigate the worst of its inequalities in tackling coronavirus. The Conversation, visited on 22 May 2020, retrieved from https://theconversation.com/south-africa-needs-to-mitigate-the-worst-of-its-inequalities-in-tackling-coronavirus-135564

وإذ تؤشر المستويات المنخفضة من الثقة على الإرث السيئ وتداعيات السياسات العنصرية من عصر نظام الفصل العنصري الذي أصّل للتفاوت الطبقي وعدم المساواة في توزيع الثروات وتقديم الخدمات الأساسية بجنوب إفريقيا؛ فقد خيّب حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي» الذي يحكم البلاد منذ ١٩٩٤م آمال الجنوب إفريقيين، إذ تغيرت أجندته بعد إدارة «نيلسون مانديلا» و«ثامبو مبيكي» عما قام عليه إبان نضالاتهم ضد الفصل العنصري[٢٨].

وعليه، فإن كسب ثقة الفقراء يتطلب من حكومة الرئيس «رامافوسا» تسريع تنفيذ برنامجها للتأمين الصحي الوطني والرعاية الصحية الشاملة لصالح الفقراء، وتكثيف الاستثمار في التعليم الجيّد وتسهيل الوصول الرقمي إليه في البلدات والقرى الأكثر تضررًا من الأزمة، وهو ما سيعطي إصلاحات الحكومة الاقتصادية دفعة قوّية وستمكّن إدارة «رامافوسا» من الحفاظ على الدعم والشعبية التي فازت بها إبان أزمة كورونا.

(28) Abdi Ismail Samatar. (12 May 2020). SA and Covid-19: Is this an opportunity for transformation?. Sunday Times, visited on 22 May 2020, retrieved from https://www.timeslive.co.za/sunday-times/opinion-and-analysis/2020-05-12-sa-and-covid-19-is-this-an--opportunity-for-transformation/

# القرن الإفريقي في مواجهة تداعيات جائحة كورونا السياسية والاقتصادية

**مبارك أحمد محمد** - كاتب وباحث في شؤون القرن الإفريقي والدراسات الصومالية - مقديشو.

## مقدمة

**يتضمن هذا التقرير عرض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمة الصحية العالمية لدول القرن الإفريقي (الصومال، إثيوبيا، جيبوتي، أريتريا، كينيا، جنوب السودان وأوغندا). ويتناول أبعاد وتداعيات فيروس كورونا (كوفيد ١٩) على اقتصادات دول شرق إفريقيا، ورصد تعقيداتها على الوضع الإنساني والصحي للكثير من اللاجئين والنازحين في دول المنطقة، وذلك في ظل ما تعانيه المنطقة من آثار بيئية متكررة جرَّاء غزو الجراد للمناطق الزراعية، وانعدام الأمن الغذائي، هذا إلى جانب وجود تبعات أخرى لأزمة كورونا المستجدة، كما فاقمت الجائحة القضايا السياسية الشائكة أصلاً في بعض من الدول القرن الإفريقي كالصومال وإثيوبيا.**

راهن الكثيرون على انكسار موجات جائحة كورونا الفيروسية القاتلة على أعتاب حدود القارة الإفريقية، وذلك لما أظهرته من مقاومة ملحوظة تسببت في تأخير ظهور علامات العدوى والإصابة بين شعوب القارة السمراء، في الوقت الذي شهدت فيه مختلف دول العالم من قارة آسيا وحتى أمريكا مرورًا بقارة أوروبا حالاتٌ من الفزع الكبير، بسبب الانتشار الكارثي للفيروس ومهاجمته لمئات الآلاف من الضحايا؛ ليسقطوا بين مصابين وقتلى. وقد أصاب تأخر وصول كورونا للدول الإفريقية علماء كثيرين بحيرة ودهشة دفعت البعض للاعتقاد بأن القارة الإفريقية محصنة ضد كوفيد ٢٠١٩، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت تطورًا سريعًا، تبدلت معه الصورة وتراجعت آراء المتفائلين بالواقع السابق، بعدما ظهرت إصابات متعددة أخذت في الانتشار في شتى بقاع القارة الإفريقية، في موجات متتابعة بدأت بمنطقة الشمال الإفريقي، ثم امتدت غربًا وشرقًا وجنوبًا[1].

(1) https://alsomal.net/%D987%%D984-%%D8%AA%D986%%D8%AC%D8%AD-%D8%B4%D8%B1%D982-%%D8%A5%D981% %D8%B1%D98 %A%D982% %D98 %A%D8%A7-%D981% %D98 %A-%D985%%D988%%D8%A7%D8%AC%D987%%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D98%A-%D983%%D988%/

على الرغم من تأخر ظهور المرض في شرق إفريقيا بشكل كبير مقارنة بباقي أنحاء القارة، إلا أن أعداد الإصابات المتزايدة بشكل متسارع في منطقة القرن الإفريقي تثير الكثير من المخاوف وعلامات الاستفهام حول سر هذا التزايد السريع، فبعد أن كانت الأمور ساكنة وهادئة إلا من حالات قليلة جدًّا تعد على أصابع اليدين، بدأت الإحصائيات تتسع لأرقام أكبر، كما امتد الحديث ليشمل الكشف عن حالات وفاة ولا يقتصر الأمر على الإصابة فقط، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن سر هذا التطور الخطير وانعكاساته على أوضاع السكان في تلك المناطق، خاصة مع ارتفاع نسبة الفقر فيها وضعف الإمكانيات الطبية والموارد والمستلزمات الضرورية لمواجهة هذه الجائحة كما في مختلف دول العالم.

## خريطة الانتشار والتوسع لجائحة كورونا في القرن الإفريقي

يستمر وضع كوفيد -١٩ في شرق القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى (EHAGL) في التطور. حتى ٩ يونيو، كان هناك ٢١٨٥٦ حالة مؤكدة في البلدان التي يغطيها المكتب الإقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين. منذ التقرير الأسبوعي الأخير، ارتفع عدد الحالات بنسبة ٣٢٪. السودان وحده يمثل ٢٩٪ من الحالات في المنطقة. شهدت إثيوبيا والسودان أكبر نسبة زيادة في عدد حالات الإصابة في حين لم تبلغ تنزانيا عن حالات جديدة لأكثر من شهر.

في حين لم يكن هناك تفشٍ واسع النطاق بين السكان الذين تُعنى بهم المفوضية حتى الآن، فإن ٤,٦ مليون لاجئ و٨,١ مليون نازح ومجتمعاتهم المضيفة معرضون للخطر. ولا تزال الحاجة إلى التأهب ملحّة، حيث تستمر حركة التنقل في جميع بلدان المنطقة تستمر الإجراءات التي تتخذها الحكومات في المنطقة لاحتواء انتشار الوباء وتطوره، وستظل العديد من القيود سارية خلال الأشهر المقبلة[٢].

**ويوضح الجدول التالي خريطة انتشار فيروس كورونا من حيث عدد الإصابات والوفيات وحالات الشفاء في دول القرن الإفريقي ٢٩ يونيو ٢٠٢٠.**

| الرقم | الدولة | عدد الإصابات | عدد المتعافين | عدد الوفيات |
|---|---|---|---|---|
| ١ | السودان | ٩,٢٥٧ | ٤,٠١٤ | ٥٧٢ |
| ٢ | الصومال | ٢,٨٩٤ | ٨٨٧ | ٩٠ |

(2) https://reliefweb.int/report/sudan/unhcr-east-and-horn-africa-and-great-lakes-region-covid-19-external-update-510--june

| الرقم | الدولة | عدد الإصابات | عدد المتعافين | عدد الوفيات |
|---|---|---|---|---|
| ٣ | جيبوتي | ٤,٦٤٣ | ٤,٣٤٨ | ٥٢ |
| ٤ | إريتريا | ١٩١ | ٥٣ | ٠ |
| ٥ | كينيا | ٦,٠٧٠ | ١,٩٧١ | ١٤٣ |
| ٦ | جنوب السودان | ١,٩٨٩ | ٢٤٦ | ٣٦ |
| ٧ | إثيوبيا | ٥,٦٨٩ | ٢,١٣٢ | ٩٨ |
| ٨ | أوغندا | ٨٥٩ | ٧٩٤ | ٠ |

## انتعاش قطاع الثروة الحيوانية في ظل جائحة كورونا

بدأت دول القرن الإفريقي تصدير المواشي إلى الأسواق الخليجية، وخاصة المملكة العربية السعودية -الوجهة الدائمة- تلبية لاحتياجات السوق المحلي من اللحوم الحمراء. ويعد تصدير المواشي أحد أهم مصادر العملة الصعبة للاقتصاد الوطني لهذه الدول، ويمثل تصدير المواشي فرصة جيدة قد تعيد الأمل إلى ملايين من المواطنين، الذين ترتبط حياتهم بتربية المواشي بشكل أو بآخر، لا سيما في أوقات الأزمات الصحية العالمية.

فقد أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية، اليوم الثلاثاء، ٦ أبريل، وصول أكثر من ١٤ ألف رأس من الأغنام والجمال من دولة جيبوتي، عبر ميناء جدة الإسلامي.

وذكرت الوزارة في بيان لها عبر حسابها الرسمي على «تويتر»، أن إجمالي رؤوس الأغنام والجمال التي وصلت من جيبوتي بلغ ١٤,٨٧ ألف رأس، ضمن جهود الوزارة لدعم السوق المحلي، والحفاظ على استقرار الأسعار. وأضافت الوزارة أنها يسرت دخول هذه الأعداد من المواشي، التي تصل ١٤,٢٥ ألف رأس من الأغنام، و٦٢٢ رأسًا من الجمال.[٣]

أما في الصومال، فقد رفعت وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية في ١٨ أبريل لهذا العام، الحظر مؤقتاً عن استيراد المواشي الحية من جمهورية الصومال، وذلك بهدف دعم الأسواق المحلية بالمواشي المستوردة، انطلاقًا من دور ومسؤوليات الوزارة حيال تأمين التموين الغذائي، ومنها اللحوم الحمراء المستوردة مواشي حية.

(٣) انظر هنا :
https://www.mubasher.info/news/3613135/%D8%A7%D984%%D8%B3%D8%B9%D988%%D8%AF%D98%A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D988%%D8%B1%D8%AF-148-%-D8%A3%D984%%D981-%%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D985%%D8%A7%D8%B4%D98%A%D8%A9-%D984%%D8%AF%D8%B9%D985-%%D8%A7%D984%%D8%B3%D988%%D982-%%D8%A7%D984%%D985%%D8%AD%D984%%D98%A-%D988%%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D982%%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1/

وأوضحت الوزارة أنه من المتوقع أن يضخ ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف رأس من الضأن و١٠٠ ألف من الجمال في الأسواق المحلية، خلال ٣٠ يوماً، بدءًا من يوم ١٨ بعد انقضاء مدة الحجر النظامية، مؤكدة أن هذا الإجراء اتخذ بعد وضع شروط محجرية كفيلة بحماية المملكة من مخاطر الأمراض الوبائية الحيوانية[٤].

كما رفعت وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية الحظر عن استيراد المواشي الحية من جمهورية السودان، بعد دراسة وتقييم الوضع الصحي الوبائي للمرض هناك، وفق الاشتراطات الفنية الصحية البيطرية الخاصة والتي تضمن خلو المواشي الحية المصدرة إلى المملكة من الأمراض الوبائية.

وأوضحت الوزارة أنه عُقد اجتماع مع الجانب السوداني لاعتماد تنفيذ تلك الاشتراطات على جميع المواشي الحية المصدرة من السودان إلى المملكة.

وأكدت أنها تطبق جميع الاشتراطات الصحية البيطرية التي تضمن خلو الواردات الحيوانية من جميع دول العالم من الأمراض الوبائية؛ بهدف الحد من مخاطر انتقالها إلى المملكة.

## تأجيل الانتخابات العامة في عدد من دول القرن الإفريقي

### هل إثيوبيا على حافة الفشل؟

«إن الانتخابات المتأخرة والتوترات العرقية تقوض الأجندة الإصلاحية لرئيس الوزراء أبي أحمد. لكن استطلاعات الرأي المؤجلة قد تكون أيضًا فرصة لإثيوبيا» كما يقول لودجر شودومسكي (Ludger Schadomsky). حصل الأشخاص الذين قاموا بمكالمات دولية إلى إثيوبيا الأسبوع الماضي على مفاجأة كبيرة، ليس بسبب سوء الاتصال الهاتفي فقد اعتادوا على ذلك منذ فترة طويلة، وبدلاً من ذلك، كان السبب هو أنه قبل اتصالهم سمعوا صوت رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد الذي يروج لخطة البلاد لزراعة ٢٠ مليار شتلة بحلول عام ٢٠٢٤، وهو مشروع طموح لإعادة التحريج يسلط الضوء مرة أخرى على سمعة إثيوبيا كبلد زراعي واعد.

ربما كانت هذه حيلة كبيرة في العلاقات العامة للمجتمع الدولي، لكنها لم تكن جيدة مع العديد من الإثيوبيين في المنازل الذين تساءلوا بسخرية، ما إذا لم يكن لدى أبي أحمد مشاكل أخرى أكثر إلحاحًا للمعالجة من زراعة الأشجار.

على سبيل المثال، لا تزال جائحة الفيروس التاجي الذي تعاني منه الدولة التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة مستمرة، ونظامها الصحي يعاني من نقص شديد في التمويل.

(4) https://www.spa.gov.sa/2076132

لكن تأجيل الانتخابات وتمديد تفويض الحكومة يجب أن يُنظر إليهما أيضًا على أنه فرصة للمصالحة، ربما تكون الفرصة الأخيرة للحكومة إذا اُسْتُخدِم الوقت المكتسب حتى عام ٢٠٢١ لإجراء حوار وطني حقيقي يشمل المنطقة بأكملها، بما في ذلك إريتريا المجاورة. لكن هذا سيتطلب من جميع القادة إظهار قدر من التواضع والاستعداد للتنازل، وهو أمر غير واضح في الوقت الحالي. لكن إذا تعمقت الخلافات بين الجماعات الإثنية أكثر فأكثر، فإن مقاطعة انتخابات ٢٠٢١ والميليشيات المغيرة يمكن أن ترى البلاد تغرق في العنف.

### المصالحة من خلال جائحة كورونا!

يمكن للفيروس التاجي، في جميع الأحوال، أن يساعد في النهاية في تحقيق المصالحة في إثيوبيا. هذا إذا اجتمع الإثيوبيون من جميع الأعراق والمعتقدات السياسية للتصدي للفيروس، وبالتالي ممارسة البناء الوطني بطريقة عملية للغاية.

في وقت سابق، أعلن مجلس الانتخابات الإثيوبي «هيئة دستورية مستقلة»، الثلاثاء، ١ مارس عن تأجيل إجراء الانتخابات العامة بسبب فيروس كورونا، التي كان مقررًا عَقْدُها في ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٢٠م. وقال المجلس، في بيان رسمي أصدره لتوضيح صعوبة إجراء الانتخابات في موعدها: إنه بسبب دخول وباء كورونا البلاد لم يتمكن المجلس من القيام بالاستعدادات والأنشطة التمهيدية التي تمكنه من إجراء الانتخابات العامة في موعدها حسب ما صرح مجلس الانتخابات الإثيوبي.

وأوضح البيان، أن المجلس لم يتمكن من تسجيل الناخبين، وتعيين مسؤولي الانتخابات والتدريب وتوزيع المواد اللازمة لتسجيل الناخبين التي تتطلب استكمالها في وقت مبكر، ما دعاه إلى تأجيل إجراء الانتخابات لحين إشعار آخر. وأشار المجلس إلى أن قرار التأجيل جاء بعد إجراء مشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية والجهات المعنية والشركاء ووزارة الصحة الإثيوبية والمجتمع.

وفي منتصف فبراير الماضي، أعلن مجلس الانتخابات الإثيوبي إجراء الانتخابات العامة في ٢٩ أغسطس/آب المقبل، وذلك بعد مشاورات أجراها المجلس مع مختلف الأحزاب السياسية في البلاد. وتُعد انتخابات أغسطس ٢٠٢٠ التي قرر مجلس الانتخابات تأجيلها اليوم لحين إشعار آخر – هي السادسة من نوعها منذ إقرار البلاد الدستور الوطني عام ١٩٩٤، وإجراء أول انتخابات عام ١٩٩٥. ويتوقع أن يشارك في الانتخابات التشريعية ٥٥ مليون ناخب بأكثر من ٤٨ ألف مركز اقتراع بمختلف الدوائر الانتخابية في البلاد، بحسب رئيسة مجلس الانتخابات الإثيوبي برتكان ميدكسا[٥].

(5) https://www.dw.com/en/opinion-ethiopia-is-on-the-brink-of-failure/a-53843865

في سياق متصل حدثت تغيرات وتحولات كبيرة في المسار السياسي الصومالي في ظل جائحة كورونا فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية في البلاد والقضايا المتعلقة بالدستور.

### تغيير الديناميات السياسية الصومالية

أثر الوباء العالمي وانتشار الفيروس في الصومال بشكل كبير على المسار السياسي للدولة، فقد تسبب تفشي الوباء في ضغوط شديدة على مؤسسات الدولة التي قامت ببعض المجهودات رغم قلة الإمكانات وضعف قدرتها والموارد المحدودة المتاحة للاستجابة لمثل هذه الجائحة. كان هناك بعض التعاون الملحوظ بين الولايات الفيدرالية والحكومة الاتحادية في مقديشو. هناك مخاوف أن تكون الاستجابة مسيسة. في الوقت نفسه، انتشر المرض رغم القيود المفروضة على الحركة. كما ساهم انتشار الفيروس في إغلاق بعض الفرص الحاسمة للحوار الذي تشتد الحاجه إليه بين الحكومة الاتحادية والولايات الفيدرالية، لا سيما مسألة الانتخابات. كما أدى تفشي الوباء إلى تأخير عودة البرلمان الصومالي ليباشر أعمال جلسته السنوية، وكذلك عمل البرلمان المشترك (الغرفتين/ مجلس الشعب ومجلس الشيوخ) وخاصة اللجنة المكلفة بحل القضايا العالقة والمتعلقة بقانون الانتخابات. لهذا هناك تأثير حاسم للمستقبل حول تخطيط عملية الانتخابات. وخلق شعور عدم الثقة بين الصوماليين فيما يتعلق بمسار العملية السياسية في البلاد مع توجه نحو نهاية الفترة البرلمانية بتاريخ ٢٧ ديسمبر المقبل.

يتفاعل هذا الشك الجديد مع مجموعة معقدة بالفعل من الديناميكيات السياسية على الصعيد الوطني. من الناحية الأخرى، وصلت الحكومة الفدرالية الصومالية إلى مرحلة حاسمة في تخفيف الديون، وحققت مكاسب أمنية في ولاية شبيلي السفلى. كما شهدت ولاية غلمدغ خطوات نحو السلام والمصالحة بعد انتخابات مشحونة في يناير/ كانون الثاني. وكانت قد شهدت الولاية عنفًا وسنوات من التوترات السياسية. في جوبالاند، أُبرم اتفاق بين حكومة الولاية وقيادة المعارضة، بينما اعترفت الحكومة الاتحادية برئيس الولاية كرئيس مؤقت لمدة سنتين بدءًا من يوم انتخابه. كما استمرت المواجهة بين الحكومة الفيدرالية وولاية بونتلاند. وعقدت إدارة بونتلاند مؤتمرًا تشاوريًّا في جرووي بحضور وفد من الحكومة الفيدرالية. مما أسفر عن مقترح اجتماع رئيس الجمهورية محمد عبدالله فرماجو ورئيس ولاية بونتلاند سعيد دني. لكن لم يحدث الاجتماع بسبب انتشار الوباء ظاهريًّا، وهذا يبرز تقدمًا ملموسًا نحو توافق الآراء بين الجانبين، لا سيما حيث توجد خلافات سياسية أساسية بشأن قضايا دستورية والانتخابات العامة، ومع ذلك يظهر الاجتماع المقترح وجود مجال للمحادثات[٦].

(6) http://riftvalley.net/publication/political-dialogue-somalia-reaching-consensus-elections-during-covid-19

كما طرحت بعض النخب الصومالية عددًا من السيناريوهات المتضاربة لما قد يحدث إذا لم تكن الانتخابات ممكنة قبل ٢٧ ديسمبر:

١) تمديد الحكومة والبرلمان الحاليين لمدة عامين لإتاحة الوقت لتنفيذ الانتخابات وحل القضايا الحرجة الأخرى.

٢) تشكيل حكومة وحدة وطنية لتحقيق الغاية نفسها.

٣) تمديد فني قصير للسماح بإتمام انتخابات غير مباشرة (نموذج موسع).

٤) إعادة انتخاب القيادة الوطنية (الرئيس، رئيس البرلمان، رئيس الوزراء).

## تراجع العائدات الإثيوبية في قطاع اللحوم والألبان

حققت الصادرات الإثيوبية رقمًا **أقل من المتوقع** خلال عشرة الأشهر الأولى من السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، متجاوزة ٢,٤ مليار دولار. وتبدأ السنة المالية الإثيوبية في الـ٨ من يوليو وتنتهي في الـ٣٠ من يونيو لكل عام. ووفقًا لوزارة التجارة الإثيوبية كانت أديس أبابا قد خططت لحصد ٣ مليارات دولار من الإيرادات في غضون ١٠ أشهر، إلا أنها حققت ٢,٤ مليار دولار أمريكي، بأقل من المتوقع بنحو ٦٠٠ مليون دولار. وقالت الوزارة إن منتجات الزهور والخضراوات والفواكه سجلت دخلاً فوق الخطة الموضوعة، بينما سجلت منتجات الحبوب واللحوم والتوابل والذهب والغزل والنسيج من ٥٠ إلى ٩٩ في المائة من خطتها، وأضاف أن الصادرات من المنتجات الجلدية والحيوانات الحية سجلت أقل من ٥٠ بالمائة من عائدات النقد الأجنبي. كما حققت ٣١٩,٣ مليون دولار أمريكي من تصدير المنتجات الزراعية والتصنيع والتعدين وغيرها من المنتجات إلى العديد من دول العالم في غضون شهر أبريل ٢٠٢٠ وحده، وقال إن عائدات التصدير أظهرت زيادة قدرها ٧٩,٨ مليون دولار، مقارنة بالفترة نفسها من العام المالي الإثيوبي الماضي.

وفيما يخص صادرات الطاقة كان عادل إبراهيم وزير الطاقة والتعدين السوداني، أعلن الأحد، أن السودان ضاعف كمية الكهرباء التي يتلقاها من إثيوبيا بحيث باتت تناهز ٢٠٠ ميجاوات يوميًّا. وأشار الوزير في بيان إلى «إكمال الاختبارات الفنية في خطوط الربط الكهربائي بين السودان وإثيوبيا»، والتي أتاحت رفع وزيادة إمداد الكهرباء من إثيوبيا إلى السودان من ١٠٠ ميجاوات إلى ٢٠٠ ميجاوات في اليوم[٧].

## كيف تأثر الأمن الغذائي في إريتريا بجائحة كورونا؟

لم تزد جائحة كوفيد-١٩ والإجراءات الحكومية في مواجهتها الأوضاع في إريتريا إلا سوءًا، لا سيما وأن مواطنيها يعانون أساسًا ضعف الأمن الغذائي المزمن. فوفقًا للعديد من المصادر، تفاقمت الأزمة الغذائية في

(7) https://al-ain.com/article/ethiopian-meat-milk-exports-corona-decline

الأشهر الأخيرة لتعم بظلالها السوداء العديد من الأقاليم الإريترية، وإن كانت تأثيراتها الكارثية تتبدى في إقليمَي البحر الأحمر المتدَينِ من الحدود الإريترية مع إثيوبيا وجيبوتي جنوبًا إلى الحدود الشمالية مع السودان. «هناك أزمة غذائية منذ ١٥ عامًا في إرتيريا» يقول الناشط الحقوقي إب، وأفاد بيان صادر عن منظمة عفر البحر الأحمر لحقوق الإنسان أن السلطات صادرت خلال شهر مايو/أيار ٢٠٢٠ قوافل تضم مئات الجمال، التي تحمل على ظهورها المواد الغذائية من جيبوتي وإثيوبيا وهو ما فاقم تدهور الوضع في الإقليم.

كما أن السلطات الحكومية أغلقت وفقًا للبيان كافة الموانئ والمراسي البحرية ومكاتب الثروة السمكية في العديد من المناطق، في حين اعتقلت العشرات من المواطنين الذين كانوا يصيدون في البحر لسد احتياجات أهاليهم، وصادرت مراكبهم. وهو ما وضع سكان الإقليم تحت خطر المجاعة المحدق، أما سكان الأرياف والقرى النائية من الرعاة والمزارعين فأوضاعهم أيضًا أكثر مأساوية وفي ظروف إنسانية سيئة للغاية، وفقًا للبيان، وقال إبراهيم أحمد في إفادته إن الوضع في الأشهر الأخيرة شهد تدهورًا غير مسبوق[٨].

## المساعدات الدولية المقدمة لدول شرق إفريقيا

### البنك الدولي يوافق على ١٣٧,٥ مليون دولار لاستجابة الصومال لكوفيد ١٩ والفيضانات والجفاف

بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٠ وافق مجلس إدارة البنك الدولي على منحة من مؤسسة التنمية الدولية بقيمة ١٣٧,٥ مليون دولار، لمساعدة الصومال على الاستجابة لأزمات متعددة ومستمرة ومتداخلة والتعافي منها. ومع دورات الفيضانات والجفاف المتكررة على مدى سنوات عديدة، وتهديد أسراب الجراد الصحراوي الأمن الغذائي، وكذلك وباء COVID-19، أصبحت الصومال تعيش حالة من مناخ -والآن الصحة العامة- الطوارئ، التي ما انفكت تتفاقم بسبب عقدين من الصراع المسلح، وكلها لها تأثير مدمر على حياة وسبل عيش الشعب الصومالي الذي يعاني ٧٠٪ من أبنائه حالة الفقر.

سيوفر مشروع الاستجابة للأزمات في الصومال (SCRP) دعمًا فوريًّا للمناطق الأكثر تضررًا من هذه الأزمات من خلال دعم استعادة سبل العيش والبنية التحتية في المناطق المتضررة من الفيضانات والجفاف، كما سيعزز أنظمة الحكومة وقدرتها على التأهب للكوارث.

«إن الأزمات المدمرة المتكررة بشكل متزايد تعرقل فرص الصومال في الخروج من دائرة الهشاشة والفقر. قال المدير القُطْري للبنك الدولي للصومال، فيليبي جاراميلو، إنه بينما يتعافى من الجفاف، فإن الصومال يواجه صدمة ثلاثية من الجراد والفيضانات، والآن كوفيد ١٩» .«بفضل الإصلاح الذي تقوده الحكومة للمؤسسات والتمويل العام، أصبح بإمكان الصومال الآن الوصول إلى المؤسسة الدولية للتنمية،

(8) https://www.alestiklal.net/ar/view/4999/dep-news-1591448021

بما في ذلك نافذة الاستجابة للأزمات، وهي قادرة على الاستجابة في الوقت المناسب.»

سيستفيد من الاستجابة الفورية للمشروع ما يصل إلى ١,٧ مليون صومالي -خاصةً السكان الأكثر ضعفًا، والمجتمعات الزراعية، والنازحين داخليًّا، والمجتمعات الريفية والحضرية، والمجتمعات المضيفة مع التركيز القوي على الأسر التي ترأسها امرأة - المتضررة من الجراد والفيضانات. سيقدم المشروع الخدمات الأساسية ودعم سبل العيش، بما في ذلك إنشاء نظام النقد مقابل العمل للأسر الضعيفة .

سيعيد المشروع تأهيل أنظمة المياه والصرف الصحي، وأنظمة التحكم في الفيضانات المكسورة أو غير العاملة (مثل السدود، والصرف، وقنوات الري)، والمرافق الصحية، والجسور، والطرق الصغيرة.

واستجابةً لطلب الحكومة العاجل للحصول على تمويل إضافي، يتضمن مشروع إعادة تأهيل ضحايا البلهارسيا، أيضًا استثمارًا طارئًا بقيمة ٢٠,٥ مليون دولار في استجابة لجائحة كورونا. تشمل إجراءات الوقاية والاحتواء الفورية الإبلاغ عن المخاطر، والمراقبة، وتتبع الاتصال، إلى جانب شراء المعدات واللوازم الطبية. كما سيدعم المشروع القدرات الوطنية لإدارة الحالات الشديدة، وقدرة الاختبار المعملية المحسنة، ونظام متكامل لمراقبة الأمراض والاستجابة لها. وهذا يضيف إلى نهج شامل متعدد الوزارات تقوده الحكومة للوقاية والعلاج.

ويهدف المشروع إلى وضع نهج واحد متعدد القطاعات ومنسق ومرن وقد صُمِّم بعد استشارات شاملة لأصحاب المصلحة والشركاء المتعددين. ويُسهم تمويل البنك الدولي في الانتعاش في الصومال جزئيًّا، من خلال نافذة الاستجابة للأزمات الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية العالمية[٩] .

كما قدم البنك الدولي لعدد من الدول التي تقع في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا مساعدات مالية لمواجهة أزمة الوباء العالمي، ومن بينها: السودان، وجيبوتي، ورواندا، وجنوب السودان والصومال وغيرها.

**جدول: المساعدات الدولية المقدمة لدول القرن الإفريقي .[١٠]**

| | الدولة | الممول | المبلغ |
|---|---|---|---|
| ١ | رواندا | البنك الدولي | ١٤,٥ مليون دولار |
| ٢ | كينيا | البنك الدولي | ٦٠ مليون دولار أمريكي |
| ٣ | جيبوتي | البنك الدولي | ٥ ملايين دولار أمريكي |
| ٤ | الصومال | البنك الدولي / الولايات المتحدة | ١٩٤,٥دولار أمريكي |
| ٥ | جنوب السودان | البنك الدولي | ٥٧,٦ مليون دولار أمريكي |

(9) https://www.worldbank.org/

(10) https://www.researchgate.net/publication/340610720_COVID-19_in_Africa_Socioeconomic_Impact_Policy_Response_and_Opportunities

## مقترحات وتوصيات

نقدم هنا مجموعة من التوصيات لمواجهة الجائحة العالمية، التي قد تساعد في تخفيف آثارها الاجتماعية وتداعياتها الاقتصادية على المواطنين في منطقة القرن الإفريقي.

### أولا: تطوير قدرة النظام الصحي

كلما حدثت أزمة صحية عامة، تكون الأولوية في أي بلد تتمثل في حماية صحة مواطنيها؛ لذا، ينبغي للدول الإفريقية النظر في اعتماد سيولة الميزانية وتحسين إدارة السياسات لزيادة قدرة الأنظمة الصحية لبلدانهم، لتحمل مثل هذه الأزمة الصحية العامة، وتوفير الإغاثة للمواطنين الذين يصابون خلال الأزمة الصحية العامة، وخاصة فئات الأكثر حاجة في المجتمع كالفقراء وأصحاب ذوي الدخل المحدود وكبار الس من المواطنين.

### ثانيًا: تعزيز الحماية للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات

بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناشطة تعد خطوة مهمة وضرورية خلال الوباء. يجب على واضعي السياسات حماية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الضمانات للبنوك والمقرضين الصغار، بحيث يمكن للمقرضين أن يوفروا السيولة لما لا يقل عن خمسين ألف شركة صغيرة ومتوسطة في إفريقيا.

### ثالثًا: حماية الوظائف والعمال

حماية القطاعات الحيوية للاقتصاد والأصول والتكنولوجيا والبنية التحتية مهمة، وقبل كل شيء، يجب حماية العمال والوظائف. ويجب على الحكومات الإفريقية إدخال تشريعات جديدة لحماية سبل عيش المواطنين، والتي تمثل ضرورة لإعادة تشغيل الاقتصاد بعد انتهاء الجائحة. ويجب أيضًا أن التشريعات الجديدة تكون سببًا لتخفيف مخاطر البطالة أثناء الأزمات. هذا النوع من التشريعات يمكن أن يساعد الحفاظ على دخل الأسرة، والحفاظ على القدرة الإنتاجية للعمال ورأس المال البشري للمؤسسات الخاصة والاقتصاد الوطني العام.

### رابعًا: تشريعات وبرامج الرعاية الاجتماعية

ويمكن أن تكون التشريعات والبرامج مصممة لدعم المحتاجين وخاصة الأكثر فقرًا الذين قد لا ينجون من أزمة صحية أو اقتصادية. وعلى الحكومات الإفريقية تقديم المساعدة، بما في ذلك، المواد الغذائية والملابس

وغيرها من المواد الأساسية من حيث الاستخدام الشخصي، على سبيل المثال، الأحذية والصابون والأدوية لمن حرموا من حد الكفاف الأساسي خلال الأزمة. ستجعل هذه الأحكام تسليم المساعدات الغذائية والمواد الأساسية ممكنة من خلال المنصات الإلكترونية للبيع والشراء، وبالتالي الحد من مخاطر الإصابة بالأمراض أثناء الأزمات الصحية. لذلك يحبذ سن تشريعات في البلدان الإفريقية لتوفيرلتوفير الرعاية الاجتماعية للفقراء[11].

### خامسًا: دعم القطاع الزراعي

يجدر بالحكومات التركيز على قطاع الزراعة حتى لا يتعطل مثل ما هو يحدث في هذه الأوقات، ويجب على الحكومات الإفريقية تأمين غذاء المزارعين، وألا يكون هناك اضطراب في القطاع الزراعي خلال الأزمة؛ لذلك يجب اتخاذ مجموعة من التدابير لضمان حصول المزارعين والمستفيدين الآخرين على احتياجاتهم الغذائية.

(11) https://www.researchgate.net/publication/340610720_COVID-19_in_Africa_Socioeconomic_Impact_Policy_Response_and_Opportunities

# الأمن الغذائي الإفريقي ومستقبل تجارة الغذاء بين دول الخليج وشرق إفريقيا في ضوء تداعيات وباء كورونا

**أمل آل رشيد** - باحثة مساعدة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض.

## المقدمة

**أسفر تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بين دول العالم عن جملة من التحديات، لعلّ أبرزها تلك المتعلقة بالاقتصاد، ولكنها ليست الوحيدة. ففي ظل الإجراءات المتخذة للحد من تفشي الوباء في العديد من الدول من إغلاق الحدود والأعمال التجارية التي انطوت على تأخر حركة شحن الواردات الغذائية، تهدد هذه الاضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد بتداعيات سلبية على الأمن الغذائي العالمي؛ مما دعا المنظمة العالمية للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي والعديد من منظمات الإغاثة التي حاولت جاهدةً للحد من الجوع حول العالم إلى التحذير من أزمة أمن غذائي، قد يكون من الصعب تجاوزها. وقد تكون الدول الإفريقية المتضرر الأكبر منها. كما دفع تفشي الوباء العديد من الدول لإعادة فتح ملف أمنها الغذائي، بما فيهم دول مجلس التعاون الخليجي الست التي تعلم تأثرها بقلة توفر الموارد المائية الطبيعية والأراضي الزراعية الخصبة. هذا المقال يسعى لتسليط الضوء أولاً على حالة الأمن الغذائي ما قبل وما بعد الجائحة في إفريقيا. ثانيًا، يركز المقال على إستراتيجيات دول الخليج لتأمين الغذاء، وإمكانيات القارة السمراء الزراعية. وفي الشق الأخير منه يُجيبُ عن السؤال المتعلق بمستقبل التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وشرق إفريقيا.**

## أين تقع إفريقيا على خريطة الجوع؟

على الرغم من أن توفر الغذاء يُعد العنصر الأساسي الذي ينص عليه مفهوم الأمن الغذائي إلا أنه في حقيقة الأمر يصف الأمن الغذائي بمفهومه العميق عددًا من ظواهر المجتمعات، فهو يتصل بمفاهيم اقتصادية واجتماعية وسياسية، منها ظاهرة الفقر والأمن والسلم والصحة. لقد عاش العالم بصفة عامة على مدى

مسار نقص التغذية في الأقاليم لانامية: التقدم الفعلي والمتوقع نحو تحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

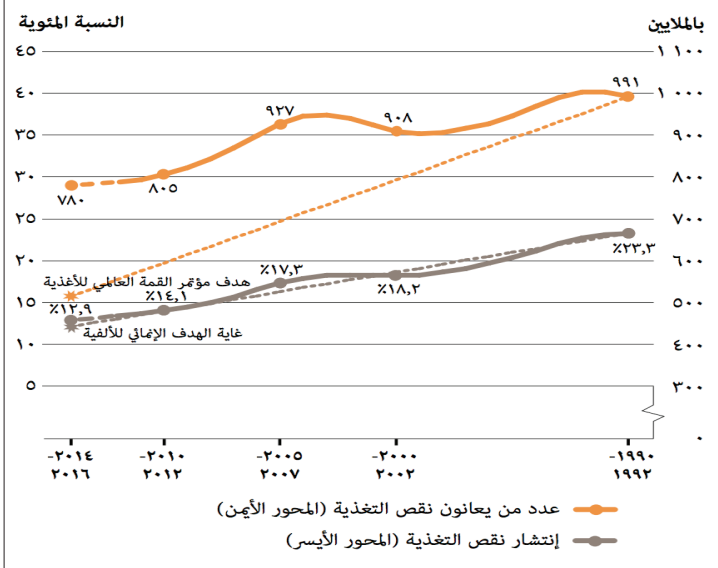


ملاحظة: تشير بيانات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

العقد الماضي في تقدم ملحوظ، حيث قل الفقر بارتفاع مستويات الدخل للأفراد؛ مما أدى إلى تراجع في عدد الأشخاص الذين يعانون نقصَ التغذية[١]. وهنا، تنبغي الإشارة إلى أنه يبرز تراجع معدلات انتشار نقص التغذية في الأقاليم النامية، ومن ضمنها الدول الإفريقية بصورة أكبر، حيث تراجعت نسبة انتشار نقص التغذية الـ٢٣,٣٪ إلى ما يقارب ١٣ في المئة (كما هو موضح في الشكل المرفق)، وهذا تراجع كبير وملحوظ نسبيًّا. ولعل هذا الانخفاض في معدلات انتشار نقص التغذية كان مؤشرًا مهمًّا على مدى الالتزام الإفريقي بمحاولة تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الجوع، إلى جانب تحقيق اكتفاءٍ ذاتي وتفعيل ما نص عليه مؤتمر كامبالا الذي عُقد في العاصمة الأوغندية من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية عام ٢٠٠٤ من ضمانٍ للأمن الغذائي الإفريقي بحلول ٢٠٢٠ [٢].

ولكن تَلَا التراجع المطرد والواضح في نسبة الجوع على المستوى العالمي لعقد وأكثر من الزمن ارتفاعٌ سريع في معدلات انتشار نقص التغذية؛ مما أثر في ١١ في المئة من سكان العالم، ليزداد عدد الأشخاص

(١) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة عام ٢٠١٥.

(2) Assuring food and nutrition security in Africa by 2020 -- prioritizing actions, strengthening actors, and facilitating partnerships. (2004) https://www.ifpri.org/publication/assuring-food-and-nutrition-security-africa-2020-prioritizing-actions-strengthening

الذين يعانون الجوع، ونتيجة لذلك، لا يزال أكثر من ٨٢٠ مليون شخص في العالم يعانون الجوع اليوم، من بينهم ٢٥٦,١ مليون إفريقي[٣]. ووفقًا لـ GHI مؤشر الجوع العالمي لعام ٢٠١٩، من بين البلدان التي تتوفر عنها بيانات، ٤٥ دولة مهددة بالجوع تتصدرها بلدان إفريقية يبلغ عددها ٣٠ دولة إلى جانب أربع دول تعاني مستويات الجوع «مثيرة للقلق الشديد»، من بينها ٣ دول إفريقية، وهي تشاد ومدغشقر وزامبيا. وتقع دولة واحدة فقط في العالم وهي جمهورية إفريقيا الوسطى في مستوى خطير جدًّا على مؤشر الجوع؛ لذا فإن الأمن الغذائي في عدد من الدول الإفريقية لم يكن في أفضل حالاته حتى قبل كوفيد-١٩.

## كوفيد-١٩: انعدام الأمن الغذائي ليس مسألة جوعٍ فقط!

الطعام هو أكثر من مجرد حاجة أساسية للحياة، إنه سبب ونتيجة للصراع والهجرة وعدم الاستقرار السياسي، وإن الأمن الغذائي مرتبط بشكل ملحوظ بالنمو الاقتصادي في كثير من دول العالم، فكلما تحسن الوضع اقتصاديًّا انخفضت معدلات الجوع في الدولة. يمكن أن تؤدي المعدلات المرتفعة لسوء التغذية إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ٤ و٥ في المئة، والعكس يمكن حدوثه أيضًا وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. في الوقت الراهن سوف تتوقف محركات النمو من استثمار وإنتاج وتصدير وتوريد في سياق الإجراءات الاحترازية الحالية من إغلاق تام وجزئي في الدول الإفريقية؛ لتتراجع نسب النمو في القارة السمراء من ٣.٢٪ إلى ٢٪ في بعض من الدول وإلى نسب نمو سالبة في البعض الآخر خلال هذه السنة[٤].

يمثل كوفيد-١٩ خطرًا واضحًا على الأمن الغذائي الإفريقي، وقد صرَّح المسؤولون والخبراء بإمكانية حدوث كارثة غذائية خلال الأشهر القليلة القادمة، في ظل إجراءات الحجر الصحي والإغلاق. كما أن عديدًا من بلدان جنوب إفريقيا وشرقها تعاني تبعات التغيرات المناخية والجفاف والفيضانات والحروب والجراد. فإن مثل هذه التدابير المتخذة ستؤدي إلى اختلال منظومة الإنتاج والإمدادات

الغذائية.[٥] أكثر من ٢١ مليون شخص في جنوب إفريقيا سوف يكافحون من أجل إطعام أنفسهم خلال موسم الجفاف (من شهر يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب) هذا ما ذكرته المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي، إليزابيث بيرز، في أوائل شهر مايو الفائت. ومن الجدير بالذكر أن انعدام الأمن الغذائي في غرب إفريقيا قد يعرِّض ٤٣ مليون شخص هذه السنة -أي ما يعادل تقريبًا عدد سكان المملكة العربية السعودية

(٣) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لعام ٢٠١٩

(٤) المصدر نفسه

(٥) محمد السبيطلي، مبارك محمد أحمد، تقدير موقف: التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في إفريقيا. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مايو ٢٠٢٠. https://www.kfcris.com/ar/view/post/280

مضافًا إليه عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة- لخطر المجاعة في ظل انتشار الفيروس التاجي. ومن أكبر المتضررين أيضًا ولأسباب عديدة دول شرق القارة الإفريقية، بما فيها إثيوبيا، السودان وجنوب السودان، كينيا، الصومال، أوغندا، رواندا، جيبوتي، بوروندي، إريتريا، وتنزانيا.

وقد سببت الشكوك حول توفر الغذاء موجةً من القيود على تصدير المواد الغذائية، وبحكم أن كثيرًا من الدول الإفريقية تستورد ما يجب أن تُنتجه من مواد غذائية، فقد ساهمت سلوكيات بعض الدول الأوائل المصدرة لهذه الأغذية في تقنين عمليات البيع والشراء والتصدير والاستيراد، كالهند مثلًا عندما أوقفت تصدير منتجات غذائية، مثل الأرز في بداية شهر أبريل الماضي، ساهمت في ارتفاع أسعار الغذاء في القارة فأصبح فقراء المناطق الحضرية، الذين بالكاد يكسبون قُوتَهم، هم الأكثر عرضة لخطر المجاعة[٦].

إلى جانب انخفاض إمكانية الوصول للغذاء وارتفاع تكاليفه في القارة الإفريقية تواجه المنظمات الإغاثية الإنسانية الصعوبة في تقديم الإمدادات للمحتاجين، فمع إغلاق الحدود وفرض قيود التباعد الاجتماعي للحد من الفيروس التاجي تواجه المنظمات الإنسانية صعوبة في الوصول لمن هم في الحاجة وتقديم المساعدات لهم. فإنه على سبيل المثال إغلاق المدارس كان سببًا في وقف توزيع الوجبات المدرسية التي كانت جزءًا من جهود المنظمات الدولية والحكومات التي تكاتفت خلال السنوات القليلة الماضية من أجل الحد من الجوع وانتشار انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا، فالملايين من الأطفال كانوا يعتمدون اعتماداً كليًّا على هذه الوجبات للحصول على التغذية الكافية خلال يومهم. أدى التوقف عن تقديم الوجبات المدرسية إلى زيادة نسبة معدل النقص الغذائي بين ١٨ مليون تلميذ يُدعَمون من خلال البرامج الغذائية التي تقودها الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة وعلى ٢,٢ مليون تلميذ يدرس في مدارس يدعمها برنامج الأغذية العالمي[٧].

ومع انتشار الهلع والقلق والشكوك عن إمكانية توفر الأغذية آلت الحالة إلى انتشار الفساد والظلم بين المجتمعات الإفريقية. مع أن الحاجة الآن تستدعي التعاون والتكاتف لمواجهة تداعيات هذه الآفة إلا أن العديد ممن يملكون السلطة وفي مصدر قوة استغلوا هذه الميزة لتقديم أمنهم وحياتهم وبقائهم خلال هذه الفترة العصيبة على غيرهم. في دولة جنوب إفريقيا على سبيل المثال، قام مسؤولون في عدة مقاطعات بتقويض محاولات الحكومة لإطعام المجتمعات الفقيرة أثناء الإغلاق في أوائل شهر أبريل، من خلال الاحتفاظ بحزم المواد الغذائية لأنفسهم وأسرهم، أو إعادة توجيهها إلى مؤيديهم بدلاً من المجتمع الأوسع[٨]. أدت هذه

(٦) منظمة الأمم المتحدة، انعدام الأمن الغذائي في غرب إفريقيا قد يعرض ٤٣ مليون شخص للخطر في ظل انتشار الفيروس التاجي . مايو ٢٠٢٠ https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054352

(٧) انعدام الأمن الغذائي في غرب إفريقيا قد يعرض ٤٣ مليون شخص للخطر في ظل انتشار الفيروس التاجي | أخبار الأمم المتحدة. (٢٠٢٠, May ٥). https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054352

(8) Writer, S. (2020, April 19). Officials accused of hoarding lockdown food packages for their families and supporters – instead of the poor. https://businesstech.co.za/news/government/390625/officials-accused-of-hoarding-lockdown-food-packages-for-their-families-and-supporters-instead-of-the-poor/

التصرفات من قبل المسؤولين إلى غضب كبير من الناس الذين كانوا بانتظار هذه الطرود الغذائية لسد جوعهم لذلك اندفعوا للشوارع يائسين وخاضوا معارك احتجاجًا على الفساد وتفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي لتصبح حالة انعدام أمن وسلم في العديد من الدول الإفريقية.

## إستراتيجيات خليجية لتأمين الغذاء

على الرغم من أن تأثير الفيروس التاجي على الأمن الغذائي الخليجي لا يُقارن بتأثيره على الأمن الغذائي الإفريقي. إلا أن هذه الجائحة دفعت دول الخليج لمراجعة ملف أمنها الغذائي. وفي الخليج خاصة، لا يمكن فحص الأمن الغذائي بشكل كافٍ دون الرجوع للعلاقات المعقدة بين قطاعات الغذاء والماء. إن الدول الخليجية تعاني قلة في مصادر المياه العذبة؛ لذلك اتجهت الدول الست لتحلية المياه من أجل توفير مياه صالحة للشرب والاستخدامات الزراعية، فكانت النتيجة أن ٧٠٪ من المياه الصالحة للاستخدام تأتي من تحلية المياه فقط.[٩] ومن أجل تأمين الغذاء على أراضيها وتلبية تزايد الاستهلاك الغذائي بسبب الزيادة في أعداد السكان، شرعت الدول الخليجية لتبني إستراتيجيات عدّة، تتلخص في فئتين، هما زيادة الإنتاج الزراعي المحلي والتحوط من التعطل في الإمدادات الغذائية.

ومن الجدير بالذكر أنه من أجل زيادة الإنتاج الزراعي استمرت الدول الخليجية في زيادة وتطوير تحلية المياه؛ لتوفير مصادر المياه الكافية من أجل مواجهة خطر انعدام الأمن الغذائي. وبالتوازي مع تكثيف إمدادات المياه، من خلال تحليتها وإعادة استخدامها – بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودًا لتحسين إدارة المياه الجوفية. على سبيل المثال، منذ قرابة ٢٠ العام الماضية، أصبحت السعودية مكتفية ذاتيًّا في إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية، مثل: القمح والتمر والبيض وبعض منتجات الخضراوات ومنتجات الألبان، واعتمدت في الغالب على ما يعرف باسم «الخزان الأحفوري» أو احتياطيات المياه العذبة الجوفية؛ لتتماشى مع خطة زيادة الإنتاج المحلي من أجل توفير الغذاء[١٠].

ولكن، لأن الدول الخليجية من دون استثناء تفتقر لكثرة الموارد الطبيعية المائية بسبب طبيعتها الصحراوية وقلة هطول الأمطار على أراضيها، فهي تحاول قدر المستطاع الحفاظ بشكل أكبر على مواردها المائية بالتقليل من الاستخراج المفرط لموارد المياه الجوفية، التي تُعد احتياطات إستراتيجية؛ لذلك اتجهت للتقليل من الاستهلاك الزراعي للموارد المائية، ففي السعودية على سبيل المثال، تخلصت الدولة تدريجيًّا من

(9) Efron, S., Fromm, C., Gelfeld, B., Nataraj, S., & Sova, C. (2018, November 28). Food Security in the Gulf Cooperation Council. https://www.rand.org/pubs/external_publications/EP67748.html

(١٠) المصدر نفسه

إنتاج القمح الذي يحتاج لكميات كبيرة من الماء، وتتطلع إلى إنهاء إنتاج الأعلاف الخضراء من أجل التقليل من استهلاك المياه والحفاظ عليها[١١].

وعلى الرغم من محاولات تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي المحلي وتعزيز الاكتفاء الزراعي الذاتي لدول الخليج بسبب التقنية المستخدمة لهذا الغرض، فإن قلة الموارد المائية لا تزال تشكل عائقًا في وجه هذا التقدم الملحوظ. وبطبيعة الحال هناك العديد من المنتجات الغذائية الأساسية التي من الصعب جدًا استزراعها في المنطقة مهما حاولت الدول الست جاهدة. لذلك لا تزال الدول الخليجية تعتمد بشكل كبير جدًا على استيراد الغذاء، حيث إن ٨٠٪ من احتياجاتها الغذائية تأتي من الخارج[١٢]. ومن أجل الحفاظ على تدفق المواد الغذائية للأسواق الخليجية تبنت دول مجلس التعاون إستراتيجيات للحفاظ على إمدادات الواردات الغذائية من خلال ثلاث طرق أساسية، وهي: أولاً، تخزين المواد الغذائية وثانيًا، الاستثمار في الشركات المنتجة للغذاء وأخيرًا، شراء أراضٍ زراعية أجنبية. وعلى مدى العقد الماضي، استثمرت الدول الخليجية استثمارات كبيرة في الأراضي الزراعية في مختلف دول القارة الإفريقية، بسبب إدراكها إمكانات القارة الزراعية ووفرة الفرص التعاونية. ويأتي السؤال عن ماهية مستقبل التجارة الغذائية بين الدول الخليجية ودول شرق إفريقيا بحكم أن المنطقتين قريبتان جغرافيًّا؟

## الإمكانات الزراعية في القارة الشابة: تنبّأت بمستقبلٍ زراعي مشرق وسط وفرة الموارد

لقد كان قطاع الزراعة أهم قطاعات اقتصاد القارة خلال الستينيات ولكنه سجل أداءً ضعيفًا في فترة ما بعد الاستعمار، نتيجة قلة الاستثمار فيه. ولكن شهدت أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اعتماد إستراتيجية تهدف منح الزراعة دورًا أكبر في الاقتصاد لمواجهة التحديات المتزايدة والحد من الفقر، ففي عام ٢٠٠٣ أطلق الاتحاد الإفريقي البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP، مما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية في القارة[١٣]. وعلى الرغم من أن أهدافه لا تزال بعيدة المنال لعديد من الدول الإفريقية بسبب التحديات التي تُعيقها، إلا أن إثيوبيا على سبيل المثال تعد إحدى أهم الدول الإفريقية التي استفادت من هذه الأجندة التحويلية، فخلال ٢٥ العام الماضية سجلت نموًّا في القطاع الزراعي أعلى من ٦٪، وهو الهدف المحدد من قِبل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لإفريقيا. وبشكل عام، استثمرت دول شرق

(١١) المصدر نفسه

(١٢) كفاية أولير، كورونا يدفع الحكومات الخليجية نحو فتح ملف الأمن الغذائي. إندبندنت عربية (April 13, 2020)

(13) Agriculture in Africa 2019: Special Report. (2019, November 04). https://oxfordbusinessgroup.com/blog/souhir-mzali/focus-reports/agriculture-africa-2019-special-report

إفريقيا بشكل كبير في زراعتها، بما في ذلك الري، وجعلت برنامج التنمية الزراعية الشاملة لإفريقيا جوهر خططها وإصلاحاتها الزراعية.

اليوم قطاع الزراعة في إفريقيا يعد مصدرًا مهمًّا للمساهمة في التنمية الإفريقية، ويمثل أكثر من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، ويوفر فرص عمل لأكثر من ثلثي سكان القارة.[١٤] والقارة السمراء لديها قدرات واعدة من مواردها الطبيعية الغنية واختلاف أراضيها الزراعية وتوافر مصادر المياه فيها بكثرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن الأراضي الزراعية في القارة تراوح بين ٤٨٠ مليون هكتار و٨٤٠ مليون هكتار، ولكن بحسب تقرير Mckinsey أنه بالنظر إلى أبعاد، مثل الوصول إلى الأسواق، والكثافة السكانية، والظروف الزراعية البيئية، يشير التقرير إلى أن نحو ٢٠ مليون هكتار إلى ٣٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية الإضافية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمكن زراعتها بسهولة اليوم، وهذه زيادة محتملة بنسبة ١٠ في المئة في الأراضي المزروعة في إفريقيا[١٥].

هذا بالإضافة إلى أن القارة الإفريقية قارة شابة، فأكثر من ٦٠٪ من مواطنيها أعمارهم أقل من ٣٠ سنة؛ وهو ما يعني أن مستقبل التنمية في القارة يرتكز في الأساس على العنصر البشري[١٦]. لذلك تنبأ عديد من المحللين والباحثين في الشأن الزراعي بأن قطاع الزراعة في القارة الإفريقية بشكل عام سوف ينمو بشكل كبير خلال السنوات القادمة، حيث من المتوقع أن ينمو إنتاج الغذاء في إفريقيا بنسبة ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ [١٧]، في حال اتخذت الدول الإفريقية الإجراءات الصحيحة وطبقت سياسات وإستراتيجيات عديدة للاستفادة من مواردها بشكل مدروس.

(١٤) المصدر نفسه

(15) Amandla Ooko-Ombaka, McKinsey, Winning in Africa›s agricultural market. https://www.mckinsey.com/industries/agriculture/our-insights/winning-in-africas-agricultural-market

(١٦) الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يتضخم مع الإصلاحات. جريدة الشرق الأوسط ( June 24, 2020)

(17) Agriculture in Africa 2019: Special Report. (2019, November 04). https://oxfordbusinessgroup.com/blog/souhir-mzali/focus-reports/agriculture-africa-2019-special-report

## مستقبل تجارة الغذاء بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق إفريقيا

**خريطة دول الخليج ودول شرق إفريقيا**

## حجم التعاون الثنائي والتوجهات

كان النمو الاقتصادي السريع لإفريقيا وصعود الطبقة الوسطى الإفريقية، والشعور بأن معظم القارة أصبحت أكثر استقرارًا سياسيًّا سببًا في تعزيز الشركات الخليجية لاستثماراتها في الأراضي الزراعية الشاسعة في إفريقيا والموارد غير المستغلة على مدى العقد الماضي من الزمن. كما أن التوجه الدولي الحالي نحو القارة الإفريقية مبني على الإيمان الكامل بأن أسواق المستقبل تُوجد في القارة السمراء، لذلك يمكن النظر لدول شرق إفريقيا كسوق يستوعب الصادرات الخليجية، ومن أهمها الأسمدة والمغذيات الزراعية التي تحتاج إليها الدول الشرقية في إفريقيا، من أجل قطاعها الزراعي بكثرة. لقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا أكثر من ٧٠ مليار دولار خلال العام الماضي، حيث بلغ إجمالي الصادرات الخليجية قرابة ٥٠ مليار دولار، وكانت قد بلغت الصادرات الإفريقية لدول مجلس التعاون ٢٤ مليار دولار خلال العام الماضي[١٨].

(١٨) سرمد لون، البيان، إفريقيا وجهة حيوية واعدة لاستثمارات دول مجلس التعاون، (March 20, 2020).
https://www.albayan.ae/opinions/articles/20201.3807709-20-03-

هناك توجه خليجي واضح لزيادة الاستثمارات وحجم التبادل التجاري مع القارة الإفريقية بشكل عام، فقد سعت كل من الدول الخليجية الست إلى الاستثمار في الكثير من المشاريع التنموية في عدد من بلدان القارة، كتوجه المملكة العربية السعودية لإقامة خطوط ملاحية مباشرة بين جيبوتي وجدة، لدعم التبادل التجاري بين البلدين، وتعزيز وجود منتجاتها في القارة السمراء. ومن الجدير بالذكر أنه في ما يتعلق بالاستثمارات الزراعية، أقرَّت السودان قانونًا برلمانيًّا يسمح للسعودية بزراعة واستصلاح مليون فدان من المناطق الشمالية الشرقية بعقد يمتد لـ٩٩ عامًا. مثل هذه المشاريع التنموية في البنية التحتية وشراء أو استئجار الأراضي الزراعية، يمكن النظر لها بأنها سوف تعزز من التجارة الغذائية بين دول الخليج ودول إفريقيا الشرقية. وهنالك العديد من الأمور التي تعزز هذه النظرية، وأهمها القرب الجغرافي، وكثرة الموارد الطبيعية في شرق إفريقيا، ولكن هنالك أيضًا تحديات كثيرة ومعوقات لتجارة الغذاء بين المنطقتين، أهمها الإنتاجية المنخفضة.

## شعارهم: العوَز وسط الرفاه

على الرغم من توافر العديد من الموارد الطبيعية كتنوع التربة، ووفرة موارد المياه وكثرة الأيدي الشابة، إلا أن دول شرق إفريقيا تعاني من إنتاجية غذائية منخفضة، لأسباب عديدة مشتركة تكمن في هشاشة البنية التحتية والعمليات الجمركية المرهقة والمعقدة وقلة المواهب الفنية والإدارية والمشاكل البيئية والتحديات المناخية وعدم الاستقرار السياسي وزيادة الطلب المحلي للغذاء والاعتماد الكبير على صغار المزارعين في الإنتاج الغذائي. إن مستقبل التجارة بين دول الخليج ودول شرق إفريقيا يواجه أربعة تحديات رئيسة:

- **الاضطرابات وغياب الاستقرار السياسي**

لا يخفى على الكثير أن العديد من دول شرق إفريقيا تعاني من اضطرابات سياسية، وتعد منطقة القرن الإفريقي أكثر مناطق العالم توترًا. لذلك، فإن غياب الاستقرار السياسي يأتي على رأس المخاطر التي تواجه الاستثمارات والتجارة الزراعية في شرق إفريقيا. تعدد النزاعات وأسبابها يجعلها من الصعب جدًّا أن تُحَلَّ سريعًا، فهناك النزاعات الإثنية التي تنتشر في إثيوبيا الدولة، التي تُعد «معجزة اقتصادية» في شرق إفريقيا، وتنتشر الحروب الأهلية في دول، مثل الصومال، والجماعات الإرهابية المتطرفة تشكل خطرًا واضحًا لكثير من المشاريع التنموية في شرق القارة السمراء. في الوقت الحالي، ستحاول هذه الجماعات الإرهابية الاستفادة من الفوضى التي سببها كوفيد-١٩ لإحداث مزيد من الضرر والخراب وزيادة جهودها من خلال استغلال الفراغات الأمنية التي قد نشأت عن تفشي الفيروس التاجي. كما أن نزاعات إدارة الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول تزيد من التوتر أيضًا، كما هو الحال مع الخلافات القائمة حاليًّا لسد النهضة. إضافة

إلى أن ازدياد النزاعات في المنطقة يعرضها لفقر أشد وازدياد في معدلات الجوع، فإن تغيير الحكومات في شرق إفريقيا أنظمتَها وقوانينَها بشكل مفاجئ إثر أسباب عديدة، منها التغيرات السياسية - يلحق الضرر بالمستثمرين من دول الخليج في قطاعات الزراعة.

- **البنية التحتية والتكنولوجيا والشباب**

ومع ازدياد الأعداد السكانية في منطقة شرق إفريقيا يتزايد الطلب المحلي على الغذاء، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على المنتجين الزراعيين الذين يعانون من بنية تحتية هشة وقلة في الإمكانات التكنولوجية. طالما حفزت التكنولوجيا نمو الإنتاجية في مجال الزراعة، وعلى الرغم من أنه في السنوات الأخيرة ضُخَّ عديد من الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والتكنولوجيا إلا أن البنية التحتية الهشة وعدم توافر التكنولوجيا الزراعية الحديثة على نطاق واسع لا يزال عائقًا واضحًا لقطاع الزراعة والتجارة الزراعية في البلدان الشرق إفريقية. إن انخفاض الإنتاجية يكون عادة بسبب عدم امتلاك المزارعين للوسائل اللازمة لتنفيذ أنظمة الري المناسبة. يذكر أن الري لديه القدرة على تعزيز الإنتاج الزراعي في إفريقيا بنسبة خمسين في المئة، ولكن إنتاج الغذاء الحالي في القارة يكاد يكون مَطَريًّا بالكامل[١٩]. إلى جانب الافتقار للتكنولوجيا الحديثة فإنهم حتى ولو بطريقة أو أخرى استطاعوا زيادة الإنتاجية فإنهم سيواجهون الكثير من المشاكل لإيصال المنتجات إلى الأسواق المحلية والعالمية، لأسباب كثيرة، منها ضعف الطرق التجارية وتعدد شبكات النقل غير الموثوقة، كما أن خسائر ما بعد الحصاد لها تأثير كبير، حيث يُفْقَد ٢٠٪ أو أكثر من الإنتاج بسبب عدم القدرة على التخزين البارد أو حتى التخزين البسيط للمحاصيل الزراعية[٢٠].

إن العنصر البشري يعد أهم عنصر في قطاعات الزراعة، في حين توافر التكنولوجيا اللازمة وتطوير البنية التحتية لا بد أن يُحرك القطاع الزراعي الذي يُعد استثمارًا طويل الأجل أَيْدٍ شابةٌ. فعلى الرغم من أن القارة الإفريقية لديها ما يقدر بنحو ٦٠ ٪ من سكانها تحت سن الثلاثين إلا أن متوسط أعمار المزارعين الأفارقة حاليًا هو ٦٠ عامًا. في كثير من الحالات يكافح المزارعون في جميع أنحاء القارة لإقناع أطفالهم بتولي المسؤولية عندما يتقاعدون، ولكن قطاع الزراعة في شرق إفريقيا الذي لا يزال يعتمد بشكلٍ كبير على صغار المزارعين لا يجذب الشباب كبيئة عمل توفر الدخل الجيد والأمان الوظيفي لهم؛ لذا ففي السنوات القليلة الماضية أصبحت هجرة الأيدي العاملة الشابة عبر الحدود مكثفة جدًّا من داخل بلدان شرق إفريقيا.

(19) Mugisha, R. (2020, April 08). Africa›s securest defense against crisis is dependable. https://www.monitor.co.ug/OpEd/Commentary/Africa-defense-crisis-dependable-agricultural-production/689364-5517434-15425fiz/index.html

(20) COVID-19›s Impact on Food Security in Africa. (2020, May 20). https://www.tradeeconomics.com/coronavirus-impact-food-security-africa/

- **التغيرات المناخية والمشاكل البيئية**

إلى جانب التأخر التكنولوجي والأساليب والأدوات المتواضعة المستخدمة في الزراعة الإفريقية والبنية التحتية الهشة والتحديات سواء المادية أو السياسية أو الاجتماعية فإن القارة تواجه مشاكل طبيعية لا تستطيع التكيف معها في الوقت الحالي، ولعل تغير المناخ من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الإفريقي.

جدير بالذكر أن شرق القارة الإفريقية يعاني خطر الفيضانات التي عادة تحدث كل ١٠-٢٠ سنة، ممَّا يؤدي إلى تشريد مئات الآلاف من الإثيوبيين والصوماليين والكينيين وغيرهم من سكان شرق إفريقيا، إلى جانب أنه تُدمر آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية والتأثير سلبًا على إنتاج الذرة والقمح في العديد من البلدان، وكذلك على مصائد الأسماك في منطقة البحيرات العظمى، وعلى أشجار الفاكهة في منطقة الساحل.[٢١] ومن المرجح أن تكون الفيضانات أكثر تكرارًا والتنبؤ بها في المستقبل سيصبح أكثر صعوبة، كما أنه من الممكن أن تؤدي إلى تفاقم قضايا الأمن الغذائي والهجرة القسرية.[٢٢] ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إن الفيضانات العارمة حاليًا في الصومال التي اجتاحت الدولة بعد حالة جفاف شديدة قد ضربت بلدوين وجوهر، وهما مركزان زراعيان مُهمان في المنطقة الوسطى بالصومال مخلفةً كثيرًا من الخسائر ومُرجحة انعدام أمن غذائي في المنطقة.

كما أن الرِّقع الكبيرة من الأراضي الخصبة الإفريقية تواجه خطر التصحر بسبب الجفاف. ففي القرن الإفريقي على سبيل المثال ينتشر الجفاف المستمر على نطاق واسع، مسببًا أزمة إنسانية إقليمية مع ارتفاع حاد في انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. فعلى سبيل المثال في إثيوبيا وحدها يعاني ٥,٦ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وهذا الرقم كان في تزايد مستمر، خصوصًا بعد الجفاف الناجم عن ظاهرة النينو عام ٢٠١٦.[٢٣] وتشير دراسات حديثة إلى أن ظاهرة النينو قد تعود في وقتٍ قريب جدًّا، مما يثير القلق عن حجم التأثير الذي ستخلفه الظاهرة في منطقة عانت كثيرًا من تبعات التغير المناخي خلال الأشهر القليلة الماضية. إضافة إلى أنه بعد مجاعة الصومال عام ٢٠١١، جنوب السودان كانت أول دولة تعلن رسميًّا المجاعة عام ٢٠١٧ بسبب الجفاف.

وفي أوائل هذا العام هجمت أسراب الجراد على كل من إثيوبيا والصومال وكينيا وتنزانيا وأوغندا، وتمكنت حتى الآن من إتلاف ما يقدر بأكثر من ٢٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية في هذه الدول.[٢٤] ولقد حذر مدير الطوارئ في الفاو من مجاعة محتملة في منطقة شرق إفريقيا، إذا لم يُسَيْطَرْ على أسراب

(٢١) أ.د. حمدي عبدالرحمن، إفريقيا أوَّلًا: تحديات التَّغَيرُّ المَاخِيّ. قراءات إفريقية (١٨ مارس، ٢٠٢٠)

(٢٢) المصدر نفسه

(23) Drought in the Horn of Africa. (n.d.). http://www.fao.org/emergencies/crisis/drought-hoa/intro/en/

(٢٤) بوبي غوش، شرق إفريقيا بين «كورونا» والجراد والأوبئة والفيضانات، الشرق الأوسط (May 3, 2020).

الجراد الضخمة التي تلتهم المحاصيل الزراعية والمراعي. كما أن الفاو تحذر من موجة جراد ثانية خلال هذا العام، ومن المتوقع أن تُلحق قطاعات الزراعة في شرق القارة بضرر جسيم وأكبر من ضرر موجة الجراد الأولى، خصوصًا إذا استمرت الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي كوفيد-١٩ على ما هي عليه وقتًا أطول.

- **تأثير فيروس كوفيد-١٩**

في الوقت الحالي، أثَّر كوفيد-١٩ بشكلٍ كبير جدًّا في الأمن الغذائي الإفريقي، وخصوصًا في شرق إفريقيا التي بالفعل في خطر لما عانت منه خلال الأشهر القليلة السابقة لانتشار الوباء. وتشير التحليلات الحديثة إلى أن الدول الإفريقية بصفة عامة، والشرق إفريقية بصفة خاصة تستعد للتأثيرات الشديدة المحتملة التي سيخلفها الوباء على إمداداتها الغذائية، بسبب الاضطرابات العالمية الناجمة عنه، حيث إنهم يواجهون احتمال رؤية منتجاتهم الغذائية تتعفن مع ارتفاع معدلات البطالة، بسبب الآثار السلبية على اقتصاداتها. وقد حلل مؤشر ضعف الأعمال التجارية الزراعية ٩٢ دولة من أصل ١٠٠ دولة، من حيث الاستثمارُ الأجنبي المباشر، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ووجد أنه من بين ٤٠ دولة الأكثر تعرضًا للانكماش في قطاع الزراعة بسبب الوباء ١٥ دولة إفريقية، منها ٦ دول تقع في شرق إفريقيا صُنِّفت من ضمن أكثر ١٠ الدول المتضررة، وتتصدر إثيوبيا هذه القائمة[٢٥]. لقد أسهم انتشار كوفيد-١٩ في شرق القارة الإفريقية في مضاعفة الأعباء، حيث إن الفوضى التي سببها أثرت في الاستثمارات وفي التبادل التجاري، كما أنه سبب كثيرًا من عدم الاستقرار السياسي إلى جانب أن الجماعات المتطرفة في شرق القارة السمراء استغلته لمضاعفة جهودهم في زعزعة الأمن.

## مستقبل مُمكن لكن مليء بالتحديات

تُعد منطقة شرق إفريقيا بالغة الأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي على جميع الأصعدة، سواء الاقتصادية، أو السياسية أو حتى الإستراتيجية؛ لذا فإنه من المهم جدًّا شروع الدول الخليجية في دعم الاستقرار السياسي، فعلى سبيل المثال، كانت جهود المملكة العربية السعودية التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، من خلال إبرام اتفاقية جدة للسلام محل تقدير؛ إذ إنها أسهمت في وقف صراع دام لعقودٍ من الزمن وتسهيل المبادرات الاقتصادية في كلا الدولتين. كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن دول الخليج تستمر في الدعم المتواصل لدول شرق إفريقيا، فعلى سبيل المثال

(25) Leiva, M. (2020, May 14). Why Covid-19 is likely to wreak havoc on African agriculture. https://www.newstatesman.com/world/africa/2020/05/covid-19-africa-african-agriculture-food-security-tourism-GDP-growth

العام الماضي، نُفِّذ بشكل عاجل الموسم الزراعي في السودان أبان المرحلة الانتقالية، عندما أرسلت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة سفينة تحمل ما يزيد على ٥٠ ألف طن من المغذيات الزراعية (اليوريا) واحتياجات المزارعين إلى ميناء بورتسودان[٢٦].

إلى جانب دعم الاستقرار السياسي لا بد من ربط الاحتياجات الغذائية الخليجية باحتياجات شعوب شرق إفريقيا، مثلاً إيجاد إستراتيجيات تعاونية لجعل قطاع الزراعة أكثر جاذبية للشباب، وأيضًا لا بد من تكثيف الجهود في دعم التنمية، مثلاً زيادة الاستثمارات في البنية التحتية ونقل الخبرات الخليجية التكنولوجية للدول في شرق إفريقيا، مما سوف يساعد في زيادة الإنتاجية وتخطي بعضٍ من عوائق تجارة الغذاء بين المنطقتين. إن منطقة شرق إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية المناسبة للزراعة، لكن المنطقة دائمة التغير وتتعرض لكثير من التحديات، سواء من ضعف في البنية التحتية أو قلة في التكنولوجيا أو نزوح الشباب أو تغيرات مناخية أو من ازدياد طلبٍ غذائي محلي بسبب آثار الوباء العالمي على سلاسل التوريد الغذائية، مما يجعله من الصعب جدًا -ولكنه ليس من المستحيل- التنبؤ بمستقبل مُثمر لتجارة الغذاء بين منطقة الخليج وشرق إفريقيا.

## الخاتمة

أثَّر ظهور كوفيد-١٩ سلبًا في الأمن الغذائي في العالم بشكلٍ عام، مما أثار التساؤلات عن حالة الأمن الغذائي في إفريقيا عمومًا، ودولها الشرقية التي تعاني بالفعل من مشاكل عديدة، أثرت سلبًا في قطاعاتها الزراعية. كما أن دول الخليج التي تعاني قلة في مواردها الطبيعية راجعت ملف أمنها الغذائي، مما أثار التساؤلات عن مستقبل التجارة بين المنطقتين القريبتين من بعضهما جغرافيًّا. على الرغم من شروع عديدٍ من الدول الإفريقية لاتخاذ إجراءات للحد من الجوع بدعم قطاعات الزراعة خلال العقدين الماضيين، إلا أن الوضع الحالي للأمن الغذائي في إفريقيا لا يُبشر بخير. فقد أثَّرت زيادة النزاعات، ومشاكل البيئة وتغير المناخ ونزوح الأيدي العاملة الشابة ومشاكل البنية التحتية وقلة الخبرات الإدارية والتكنولوجية سلبًا على معدل انتشار الجوع وعلى الإنتاجية الزراعية في القارة السمراء. وهذه المشاكل التي تؤثر بشكل كبير في القطاع الزراعي في شرق إفريقيا ليست جديدة، إنما هي معوقات كانت وما زالت تشكل تحديًا لنمو القطاع الزراعي الإفريقي. وكان كوفيد-١٩ بدوره كفيلاً برفع احتمالات تعرض المنطقة لانعدام أمن غذائي، مما يشكل تحديًا كبيرًا على مستقبل التجارة الغذائية بين دول الخليج وشرق إفريقيا.

(٢٦) المملكة والإمارات تنقذان الموسم الزراعي السوداني. (2019, July 15). From http://www.alriyadh.com/1766033

# المغرب العربي
# حراك ومبادرات سياسية في زمن كوفيد-١٩

**د. محمد السبيطلي** - باحث رئيس بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض.

**شهدت منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا عمومًا أشد الموجات الوبائية في القارة الإفريقية، وقد تكون في ذلك شبيهة بدولة جنوب إفريقيا، من حيث تاريخ بدايات انتشار الفيروس ومدى التفشي، إلا أن ذلك لا يمنع وجود فوارق جلية بين مختلف هذه الأقطار. وقد تكون الجزائر أكثر البلدان تضررًا إذا نظرنا من زاوية العدد التراكمي ونسبة الوفيات بالمقارنة مع المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا. لكن التباين يبدو أيضًا في التداعيات السياسية والاقتصادية، فقد شهدت تونس حراكًا سياسيًّا استهدف البرلمان، والعلاقات بين أهم مؤسسات النظام السياسي. في حين توقف الحراك الشعبي في الجزائر، الذي استمر قرابة السنة منذ بداية ٢٠١٩م. أما المغرب فقد ظهرت فيه دعوات بعض أحزاب لحل الحكومة الحالية واستبدالها بما أطلق عليه «حكومة وحدة وطنية»، في استهداف واضح للتحالف الحاكم الذي يتزعمه حزب العدالة والتنمية. أما ليبيا فقد شهد اتجاه المعارك بين حكومة الوفاق بطرابلس والجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر انقلابًا لصالح الطرف الأول؛ مما أدخل البلاد في مسار سياسي وعسكري مختلف تمامًا عما كان عليه اتجاه الأحداث منذ حصار طرابلس في أبريل ٢٠١٩م.**

ومهما يكن من أمر، فجائحة كورونا طرحت على النخب الحاكمة تحديات عدة لا تتعلق بالمجال الصحي فحسب، بل المجال الاقتصادي والسياسي أيضًا؛ تحديات تتطلب استجابة مقنعة وسريعة، لكنها أيضًا عميقة واستشرافية لتجاوز حدود النموذج التنموي المعتمد، وقد يتطلب الأمر إعادة نظر وتقييم عميق للبنى الاقتصادية التي ظلت تشكو التبعية للسوق العالمية والتمويل الأجنبي، أو الارتباط شبه الكلي بالصناعات الاستخراجية.

## الحالة الوبائية في بلدان المغرب العربي

اختلفت خريطة انتشار الجائحة في أقطار المغرب العربي من بلد إلى آخر، مع نقطة انتشار زمني تكاد تكون متشابهة لأهم بلدان المنطقة. وعلى الرغم من التقارب الجغرافي والتشابه الاجتماعي بينها، إلا أن

هذه الدول شهدت كل منها وضعًا وبائيًّا مختلفًا، وبالتالي أثر الوباء تباين أيضًا سواء في تداعياته الصحية أو السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعود ذلك إلى اختلاف الأنظمة الصحية المحلية من جهة، ولكن أيضًا مدى استمرار انفتاح هذه البلدان على الخارج مع بداية الموجة الوبائية وطبيعة مشاكلها قبل انتشار الفيروس في ربوعها، مع الأخذ بعين الاعتبار الظرفية السياسية التي تمر بها بعض هذه البلدان، وخاصة منها ليبيا. ولكل هذه العوامل اختلفت وتيرة انتشار الفيروس وكثافته، واختلفت أعداد الإصابات والوفيات. فكيف يبدو الوضع الوبائي في المنطقة في نهاية شهر يونيو وبداية شهر يوليو؟

ففي حين كان الوضع في كل من تونس والمغرب يتجه نحو السيطرة شبه الكلية على الفيروس كانت كل من ليبيا والجزائر تتجهان نحو المزيد من الانتشار مع بعض الفوارق بين البلدين؛ إذ تشهد الجزائر ما يشبه الموجة الثانية على إثر تخفيف إجراءات الحظر، في حين تبدو ليبيا وكأنها تعيش الموجة الأولى من تفشي الوباء.

**مقارنة الوضع الوبائي بين أقطار المغرب العربي: ٦ يوليو ٢٠٢٠**

| الدولة | عدد الإصابات | الوفيات | حالات الشفاء |
|---|---|---|---|
| الجزائر | ١٦٤٠٤ | ٩٥٩ | ١١٨٨٤ |
| المغرب | ١٤٣٢٩ | ٢٣٥ | ٩٨٣٧ |
| تونس | ١١٩٩ | ٥٠ | ١٠٤٩ |
| ليبيا | ١٠٤٦ | ٣٢ | ٢٦١ |

اللافت في الجزائر ليس عدد الإصابات فقط إنما عدد الوفيات الذي تجاوز الأقطار المجاورة بكثير.

## الجزائر: الأكثر سكانًا والأكثر تضررًا

تبدو الجزائر البلد الأكثر تضررًا من بقية أقطار المغرب العربي، وذلك نظرًا لأعداد الإصابات الكبيرة بالمقارنة مع غيرها، وهذا بالتأكيد يعود إلى أن القُطر الجزائري يعد أكبر البلدان المغاربية مساحة وسكانًا، فلا يمكن مقارنة الوضع الوبائي في بلد مثله، حيث يوجد به أكثر من أربعة أضعاف سكان القُطر التونسي مثلاً. لكن تظل المقارنة مع المغرب ممكنة على أساس أن الفارق بين عدد السكان بين البلدين ليس بالكبير جدًّا. مهما يكن من أمر يبدو أن الجزائر تأخرت بالمقارنة مع تونس والمغرب في اتخاذ الإجراءات اللازمة في بداية انتشار الفيروس. وقد ذهب البعض نحو ملاحظة فوارق نسبية بين الأنظمة الصحية في بلدان المغرب العربي؛ مما أثر على عدد الإصابات فيما بينها.

رصدت بالجزائر أول حالة إصابة يوم ٢٥ فبراير، ومنها بدأ الفيروس في الانتشار، وأول الإجراءات الاحترازية اتخذت يوم ١٣ مارس بتأجيل نشاطات البرلمان وتقديم عطلة الربيع المدرسية، وبتاريخ ١٧ مارس اتخذ المزيد من الإجراءات، مثل تعليق صلاة الجمعة وغلق المساجد ووقف التنقل بين المدن ومنع نصف الموظفين من الالتحاق بمقار عملهم، كل ذلك في سياق حجر صحي جزئي، مع إيقاف الرحلات الجوية جزئيًّا منذ أواسط شهر مارس، ويوم ٢٣ مارس أُتِّخذ قرار الحجر الصحي الشامل لولاية البليدة بوصفها أول وأهم بؤرة حقيقية للفيروس، وحجر جزئي على العاصمة، وبدأ ذلك فعليًّا يوم ٢٤ من الشهر نفسه. وبتاريخ ٢٦ مارس أعلنت السلطات أن الوباء انتشر في ٣٦ ولاية، وإن كان ذلك بأعداد إصابات قليلة جدًّا، لكن اتساع رقعة الانتشار تُنْبئ بإمكانية التفشي. ولم يُوَسَّع الحجر الصحي الجزئي ليشمل ٣٨ ولاية إلا يوم ٤ أبريل، حينها كان عدد حالات الإصابة قد بلغ ١٢٥١. وفي أيام عيد الفطر فُرِضَ حظر جزئي منزلي شبه شامل، ومع تواصل ازدياد تفشي الوباء اتجهت السلطات نحو إجراء فرض وضع الكمامات ثم اتجهت نحو التمديد في الحجر المنزلي الجزئي يوم ٣٠ مايو. وبعد التخفيف في إجراءات الحجر ابتداء من ٧ يونيو لوحظ ارتفاع حالات الإصابة من جديد، وكانت الخطة تتجه نحو اعتماد مرحلتين، تكون الأولى بعودة ٧٠٪ من التجار لفتح محالهم وبعد أسبوع من ذلك التاريخ تكون عودة المطاعم والنقل بسيارات الأجرة[١]. ولعل المبادرة بتخفيف إجراءات الحظر تعود إلى تنامي احتجاج التجار؛ مما دعا الحكومة لتخفيف إجراءات الإغلاق والعمل على إنعاش الحياة الاقتصادية.

وقد سجلت الجزائر يوم ٦ يوليو أعلى نسبة إصابات منذ بداية انتشار الجائحة، وذلك بتسجيل ٤٦٣ حالة إصابة جديدة ولعل هذا ما جعل نقابة الأطباء تطالب بإعادة فرض حظر كلي لمدة أسبوعين، لكن السلطة اختارت التشدد في الالتزام بإجراءات الوقاية من قبل المواطنين وفرض حظر جزئي في بعض المناطق التي تبدو أقل استجابة للتوجيهات الرسمية التي ظهرت فيها بوادر التحول إلى بؤر جديدة. وترجع السلطات الجزائرية هذا التفشي الجديد بعد التخفيف من إجراءات الإغلاق الكلي إلى تساهل الأهالي وعدم الالتزام بالتوجيهات الرسمية.

وفي سياق مكافحة الجائحة تلقت الجزائر مساعدات كانت أساسًا من الصين في المرتبة الأولى ومن روسيا في المرتبة الثانية، كما رفضت الاقتراض من صندوق النقد الدولي[٢]، لكنها تلقت مساعدات مالية من الولايات الأمريكية المتحدة قدرت بمليونَي دولار لمحاربة وباء كورونا وتخفيف مضاعفاته على المجتمع[٣].

(١) إذاعة فرنسا ٢٤. نقلا عن الإذاعة الجزائرية. ٧ يونيو ٢٠٢٠. وصحيفة الشروق الجزائرية. ٩ يونيو ٢٠٢٠.

(٢) في خطاب له أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون رفض بلاده اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي رغم الأزمة المالية التي نتجت عن انهيار أسعار النفط وإجراءات الإغلاق بسبب وباء كورونا. موقع يوروينيوز ٢ مايو ٢٠٢٠. «الجزائر ترفض الاستدانة من صندوق النقد الدولي».

(٣) انظر الموقع الإخباري الجزائري TSA عربي. بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٢٠. مقالة بعنوان: «محاربة فيروس كورونا: الجزائر تستفيد من مساعدة ٢ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية».

ومهما يكن من أمر، تتجه السلطات الجزائرية نحو اعتماد خطة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وتخفيف تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية باعتماد التحرر من التبعية شبه الكلية للمحروقات بتنويع مصادر الدخل ومنح القطاع الخاص مكانة أهم. ويذكر أن الدولة اتجهت نحو الحد من الإنفاق العام وتأجيل بعض المشاريع المقررة سابقًا وهذا استجابة لتبعات أزمة الوباء.

على المستوى السياسي أدى انتشار وباء كورونا إلى توقف الحراك الشعبي الذي استمر مدة ٥٦ أسبوعًا، وضيَّقت السلطات على بعض النشطاء واعتقلت وحاكمت بعضهم[٤] محاكمات استمرت زمن كورونا، ومن بينها التي جرت لرموز حقبة بوتفليقة من المتهمين بالفساد، سواء كانوا سياسيين وكبار موظفين أو رجال أعمال.

تَوَقُّف الحراك الشعبي عمَّق الانطباع السائد لدى الكثير من النشطاء والمتابعين بانتصار النظام القائم بواجهته السياسية الجديدة واستمرار حضور الجيش فيه بقوة؛ وذلك في ضوء تراجع الأحزاب التقليدية وخاصة منها أحزابَ السلطة السابقة، مثل جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك ضعف أحزاب المعارضة وتشتتها. ويبدو أن مرحلة انتشار الوباء أسهمت في إفراغ الساحة العامة للعمل السياسي بفعل الإغلاق، وإن لوحظ بعد التخفيف من إجراءات الحجر محاولة عودة الحراك لنشاطه أيام الجُمَع، متزامنةً مع تحركات احتجاجية على تدهور الأوضاع المعيشية في بعض المناطق، وخاصة منها الجنوب، إضافة إلى تحركات محدودة لبعض الفئات الاجتماعية في بعض المدن.

وجاءت الاحتفالات بعيد الاستقلال يوم ٥ يوليو لتكون مناسبة اتخذ فيها الرئيس إجراءات تهدئة تجاه الحراكيين بإطلاق سراح بعض رموز ونُشطاء الحراك، لكن هل تتمكن السلطة في الجزائر من احتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد ومستوى معيشة الناس، خصوصًا أن البلاد عانت إلى حد ما من تداعيات سنة كاملة من الحراك الشعبي وتضرر بعض الشركات من حملات مقاومة الفساد؟ وكان الاقتصاد الجزائري قد تضرر منذ ٢٠١٤ من تراجع الأسعار الدولية للمحروقات[٥].

## المغرب: المطالبة بحكومة وحدة وطنية

ظهرت أول حالة للفيروس بالمغرب يوم ٢ مارس بمدينة الدار البيضاء، ومع انتشار الوباء في مناطق مختلفة من البلاد اضطرت السلطات لإعلان حالة طوارئ صحية يوم ٢٠ من الشهر نفسه حتى ٢٠ أبريل،

(٤) انظر موقع إذاعة مونت كارلو الدولية. «هل تريد السلطة الجزائرية استغلال وباء كورونا لدفن الحراك؟». ١٠ مايو ٢٠٢٠.

(٥) للاطلاع على التقديرات المتوقعة لتداعيات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري يمكن العودة لهذا المقال لأحد الجامعيين الجزائريين الذي نشر في صحيفة جزائرية.

"La Pandémie Covid-19, une crise de trop pour les entreprises algériennes. El Watan ١٩ مايو ٢٠١٠. https://www.elwatan.com/edition/contributions/la-pandemie-covid-19-une-crise-de-trop-pour-les-entreprises-algeriennes-19-05-2020

وبتاريخ ١٢ أبريل أُعْلِن عن التمديد في حالة الطوارئ الصحية مدة أربعة أسابيع إضافية يُفترض تنتهي يوم ٢٠ مايو. وكان المغرب قد بدأ في تعليق الرحلات، ومعابر العبارات مع إسبانيا والجزائر منذ تاريخ ١٣ مارس، وبعد يوم واحد من هذا التاريخ أُوقِفت الرحلات الجوية مع ٢٥ دولة. ومنذ ١٥ مارس أُغلِقت الحدود الجوية والبحرية والبرية مع الخارج، وبذلك يكون المغرب قد اتخذ إجراءات صارمة بشكل مبكر نسبيًّا بالمقارنة مع دول أخرى، علمًا أن علاقات المغرب واتصالاته وطيدة مع أكثر البلدان الأوروبية تأثرًا بالجائحة وهي إسبانيا وفرنسا، خصوصًا أن الحالات الأولى التي اكتشفت بالمغرب كانت وافدة من هذه الدول. وجاء التمديد الثاني لحالة الطوارئ بتاريخ ١٨ مايو وينتهي بتاريخ ١٠ يونيو، لكن السلطة ارتأت ضرورة تمديد ثالث بداية من ١٠ يونيو إلى تاريخ ١٠ يوليو.

أعلنت السلطات في المغرب تخفيف القيود التي كانت مفروضة على التنقل والنشاطات التجارية وغيرها ابتداء من تاريخ ٢٤ يونيو[٦]. ويتم كل ذلك وفق شروط محددة، لكن تخفيف القيود المعلن عنه يوم ٢١ يونيو أدى إلى الارتفاع النسبي في عدد حالات الإصابة[٧]. مما أثار مخاوف جديدة واتجاهات حكومية لمحاصرة البؤر المكتشفة حديثًا في بعض المدن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أكثر الجهات انتشارًا للفيروس هي الدار البيضاء بوصفها أكثر المدن سكانًا، ثم منطقة طنجة تطوان الحسيمة، ومراكش – سافي، والرباط – سلا – القنيطرة، وفاس – مكناس... ويبقى السؤال حول الأسباب التي تقف وراء الانتشار الكبير للفيروس في جهة طنجة، حيث برزت بؤر في الأحياء الصناعية وأخرى عائلية قد تكون بدورها مرتبطة بالأولى.

تبدو الحالة السياسية في المغرب أكثر استقرارًا من غيرها من أقطار المغرب العربي عمومًا، فلم تشهد البلاد –في زمن الجائحة– ما حدث في تونس مثلاً، على الرغم من أنهما يعيشان أوضاعًا سياسية متشابهة في بعض جوانبها، لكن ذلك لا يمنع أن المعارضة في المغرب حاولت توظيف المناخ المحتقن نسبيًّا بسبب تبعات كوفيد –١٩ للنيل سياسيًّا من التحالف الحكومي الذي بطبعه غير متجانس سياسيًّا وأيديولوجيًّا، فقد حاولت بعض الأحزاب الإطاحة بالحكومة التي يترأسها حزب العدالة والتنمية بالمطالبة بحكومة غير حزبية لمواجهة تداعيات انتشار الوباء وخاصة منها الاقتصادية والسياسية؛ وذلك في سياق الاستعداد للانتخابات التشريعية المقررة لسنة ٢٠٢١م، وكان الغرض من ذلك الدفع نحو ألا يكون حزب العدالة والتنمية في موقعه الحالي على رأس السلطة التنفيذية لما تنظم الانتخابات السنة المقبلة. وكان أبرز من دعا لحكومة وحدة وطنية «لا تقصي أحدًا» إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المشارك في الحكومة،

(٦) انظر سكاي نيوز عربية بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٢٠. «المغرب يخفف قيود كورونا... فتح المقاهي والمراكز التجارية».

(٧) عن الحالة الوبائية بالمغرب يمكن العودة إلى البوابة الرسمية لفيروس كورونا. http://www.covidmaroc.ma/Pages/AccueilAR.aspx

وذهب لشكر إلى أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تتشكل من «الكفاءات الوطنية»، وقال: «إذا طال هذا الوباء فستصبح الحاجة ملحة إلى اللجوء إلى حكومة وحدة وطنية وراء الملك محمد السادس أمرًا حتميًّا»[٨]. وتذهب بعض المصادر إلى أن هذا يعود إلى استبعاده من التشكيل الحكومي الحالي، رغم أن حزبه كان وافق على الإجراءات الحكومية التي اتخذت لمجابهة الوباء، لكن رفض هذا المسعى جاء من جهات عدة، سواء في المعارضة أو السلطة. وعلى العموم، تعامُل مختلف الأطراف مع تداعيات كورونا وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية تحددها إستراتيجيتها السياسية في ضوء تطور المشهد العام، استعدادًا للاستحقاقات القادمة، فالمعارضة ترى إمكانية استمرار التحالف الحاكم في السلطة حتى يُحَمَّل مسؤولية الإجراءات القاسية التي تتخذها الحكومة لمواجهة الوباء، وهي في عمومها إجراءات لا شعبية باعتبار أنها تأتي للحد من النفقات الحكومية؛ مما يزيد في عمق المتاعب التي تعانيها بعض الفئات الشعبية الدنيا، ومنها إيقاف التوظيف العمومي الذي قد يثير كثيرًا من الجهات والفئات والجماعات الناشطة اجتماعيًّا[٩]، فنسبة الفقر في ازدياد ملحوظ عما كانت عليه سابقًا؛ وذلك بسبب النسب المرتفعة للانكماش الاقتصادي المتوقع والناتج عن العزل العام، وأمام مثل هذه الأوضاع ليس أمام الحكومة سوى اللجوء إلى المزيد من الاقتراض لتمويل العجز[١٠].

الضغط السياسي الذي يتعرض له الائتلاف الحاكم في المغرب -في زمن كورونا- نجد له مثيلاً في تونس وقد يكون أشد.

## تونس: تجاذبات سياسية وتحركات اجتماعية

على عكس خريطة انتشار الوباء في الجزائر، حيث كانت البؤرة الأولى والأشد في مدينة غير العاصمة (البليدة)، كان انتشار الوباء في البلاد التونسية متركزًا بالأساس في العاصمة وضواحيها، مثل محافظات أريانة وبن عروس، ثم بعد ذلك تأتي محافظتان في الجنوب التونسي وهما قبلي ومدنين، بقية المحافظات اختلفت فيها نسب الانتشار، رغم أن بعض المدن تعد من أكثر التجمعات السكنية كثافة مثل صفاقس، لكن الوباء فيها ظل ضعيفًا نسبيًّا.

بدأ وصول الفيروس إلى تونس في بداية شهر مارس، رغم أن أول فوج لمواطنين أُجْلُوا من بلدان انتشر فيها الوباء كان في بداية شهر فبراير وقدموا من ووهان، وأُعْلِن الحجر الصحي في كامل البلاد يوم ٢٢

(٨) https://ar.lesiteinfo.com/politique/351998.html بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٢٠. مقالة بعنوان: «بعد مطالبته بتشكيل حكومة وطنية لمواجهة تداعيات «كورونا».. وهبي ردًّا على لشكر: هدفها فقط تغيير رئيس الحكومة».

(٩) https://ar.lesiteinfo.com/politique/393084.html. «إيقاف التوظيف العمومي بالمغرب.. «شبكة شبابية» ترفض قرار العثماني وتوجّه طلبا لمكونات التحالف الحكومي». بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٢٠.

(١٠) تتوقع الجهات المغربية الرسمية المختصة أن تكون نسبة الانكماش الاقتصادي للربع الثاني من السنة الحالية بنسبة ١٣.٨٪. وتكون خلال الربع الثالث بنسبة ٤.٦٪....هذا ما أعلنت عنه المندوبية السامية للتخطيط في المغرب بتاريخ يوم ٥ يوليو ٢٠٢٠. أنظر موقع « أموال الغد»، ٥ يوليو ٢٠٢٠.

مارس ٢٠٢٠م، وهذا تاريخ يُعد مبكرًا بالمقارنة مع دول الجوار، لكن الاحتياطات على الحدود الجوية والبرية والبحرية انطلقت منذ نهاية شهر فبراير.

منذ نهاية شهر مايو بدا وكأن البلاد التونسية تغلبت على الوباء وأصبحت خالية من الفيروس باستثناء بعض الحالات القليلة التي تعالج في المستشفيات[١١]. وحتى أواسط شهر يونيو لم تسجل حالات محلية جديدة بعدد لافت أو مقلق. وكانت جملة الحالات المكتشفة في هذه المدة وافدة مع عودة بعض المغتربين من الخارج، وعلى الرغم من إنهاء حالة الإغلاق في بدايات شهر يونيو وعودة الحياة الاجتماعية، والاقتصادية لعادتها إلا أن المخاوف من موجة ثانية ما زالت حاضرة وبقوة. رغم ذلك أعلنت الحكومة أنها سوف تفتح الحدود لعودة النشاط السياحي مع أخذ كل الإجراءات الاحترازية والوقائية في المرافق السياحية، خصوصًا أن المناعة الجماعية للسكان ضد فيروس كورونا لا تزال ضعيفة[١٢].

ويبدو أن تونس -في الأمد المنظور- ورغم إعلان رئيس الوزراء عن تغلبها على الوباء إلا أنها ستظل تعاني من الحالات الوافدة مع من يتم إجلاؤهم من الخارج. والبلاد تستعد لفتح حدودها جميعها يبقى التخوف سائدًا من موجة ثانية من الوباء في نهاية شهر يونيو، واستعدادها لفتح المجال السياحي الخارجي مع أخذ إجراءات صارمة للتوقي من احتمال انتشار العدوى من جديد. وهذا بالتزامن مع قرار الجزائر الاستمرار في غلق الحدود بصورة كاملة، قرار اتخذه الرئيس تبون يوم الأحد ٢٨ يونيو.

لقد أدت التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا في تونس إلى توترات سياسية واجتماعية، وإن كانت الجذور البعيدة لذلك سابقة لهذه المرحلة، إلا أن الوباء عمق الخلافات وأوجد مناخًا اعتقدت بعض الأطراف أنه مناسب لتحقيق مكاسب سياسية، ولعل هذه الأطراف بعضها موجود في السلطة والبعض الآخر في البرلمان، في حين يوجد طرف ثالث في المعارضة غير البرلمانية. وقد تمثل ذلك في البداية في طلب رئيس الحكومة تفويضًا لاتخاذ القرارات اللازمة دون العودة للبرلمان، وفُهم من ذلك أنه يود توسيع صلاحياته عن طريق اتخاذ بعض التدابير السريعة دون اعتراض أو رقابة من المؤسسة التشريعية؛ مما أثار جدلاً دستوريًّا بين الحكومة والبرلمان، وذلك حول الفصل ٧٠ من الدستور، وينص هذا الفصل على إمكانية تفويض رئيس الوزراء لمدة شهرين، وهذا ما تم تبنيه في البرلمان بعد مناقشات وتجاذبات بين الكتل البرلمانية، وبذلك يكون الياس الفخفاخ رئيس الوزراء قد حصل على صلاحيات استثنائية لمواجهة وباء كورونا، بشرط أن يتم عرضها على البرلمان بعد نهاية التفويض. وكانت الحكومة قد هددت في مرحلة سابقة بسحب مشروع قانون التفويض الذي تقدمت به للبرلمان بعد أن أدخلت عليها اللجان البرلمانية المعنية تغييرات جوهرية،

(١١) تم الإعلان عن صفر حالة إصابة لأول مرة بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٠م وذلك منذ شهر مارس.

(١٢) الكلام عن ضعف المناعة الجماعية ورد على لسان مدير معهد باستور الهاشمي الرزير. « مخاوف في تونس من عودة الوباء بعد تسجيل ١٤ إصابة جديدة». صحيفة الشرق الأوسط. ١٧يونيو٢٠١٠م.

منها تقليص مدة التفويض لشهر واحد. وكان من اللافت التقارب الذي حصل بين كتلة الحزب الدستوري الحر التي تترأسها عبير موسي مع توجهات رئيس الوزراء في هذا الملف خصوصًا. كما ساندت كتلة حركة الشعب اليسارية المشاركة في الحكومة التوجه ذاته، في حين كانت كتلة حركة النهضة الحزب الأساسي المشارك في الائتلاف الحاكم الأكثر تشددًا في معارضة مشروع التفويض بالصورة التي تقدمت به رئاسة الحكومة، وكذلك ائتلاف الكرامة.

وكان من أهم ما حدث سياسيًّا في تونس في فترة انتشار الوباء التجاذبات بين الرؤساء الثلاث حول الصلاحيات وما رافق ذلك من جدالات دستورية وقانونية. وخاصة تلك التي كثُر حولها الحديث بين رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي. فهذا الأخير اتهم بأنه خرج عن صلاحياته على حساب رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية، وخاصة فيما يخص الملف الليبي. وفي هذا السياق ونتيجة احتداد النزاعات الحزبية، عُقِدت جلسة برلمانية لمناقشة الدبلوماسية البرلمانية بتاريخ ٣ يونيو. كما حاولت بعض الأطراف الأخرى الحشد الشعبي في بداية شهر يونيو وأواسطه للضغط على البرلمان ورئيس الدولة لتغيير النظام نحو نظام رئاسي يحدد من صلاحيات البرلمان، إلا أنها فشلت في ذلك، كما تقدمت مجموعة لوائح أمام البرلمان أثارت جدلاً كبيرًا سواء تحت قبة مجلس النواب أو في الشارع السياسي، وتستمر الصراعات الحزبية وخاصة بين المشكّلة للائتلاف الحكومي؛ مما يجعل مصير الحكومة الحالية غامضًا، خاصة بعد اكتشاف وجود شبهة فساد قد يكون تورط فيها رئيس الحكومة الياس الفخفاخ. وكانت المواقف من الأحداث في ليبيا أحد أسباب احتداد الخلاف بين الكتل البرلمانية، وكذلك بين البرلمان والرئاسة.

## ليبيا: المشير خليفة حفتر يفقد المبادرة العسكرية والسياسية

كان انتشار الوباء في ليبيا متأخرًا بالمقارنة مع بقية دول المغرب العربي، ويعود ذلك لظرفية الحرب الأهلية التي تمر بها البلاد منذ سنوات؛ مما جعلها معزولة نسبيًّا عن العالم، ولعل هذا ما جعل فيروس كورونا يتأخر في الوصول إليها، إذ أُعلن عن أول حالة إصابة من طرف المركز الوطني لمكافحة الأمراض بتاريخ ٢٤ مارس. وظلت الأعداد ضئيلة جدًا ولم تتحول إلى حالة تثير القلق إلى شهر مايو، إذ ظلت لا تتجاوز ٣٥ حالة إصابة إلى حدود أواسط شهر أبريل. وعمومًا بدأ التفشي النسبي مع نهاية مايو بداية يونيو، وهو مستمر إلى مطلع يوليو، وكانت أعلى حصيلة يومية للإصابات سجلت يوم السبت ٤ يوليو، وهي ٥٢ حالة، وقد تُسجَّل مستقبلاً أرقام قياسية أخرى في حال لم تتمكن السلطات من محاصرة البؤر واتخاذ الإجراءات اللازمة مستقبلاً، وقد يصعب هذا في ظروف الحرب التي تمر بها ليبيا وضعف المؤسسات العامة، وخاصة الصحية منها. وعلى العموم تعود الحالات الوافدة إلى ليبيا من الدول المجاورة، ولكن أيضًا قد تكون

من بين المرتزقة الذين جلبوا للقتال في مختلف الجبهات ومع كل الأطراف المتحاربة وفي كل المناطق، وإن لوحظ أن البؤر موجودة بالأساس في المنطقة الغربية والجنوب وبعض مدن الوسط، ويبقى السؤال حول مصداقية الإحصاءات المعلنة في المناطق التي لا تظهر فيها أعداد إصابات مثيرة للاهتمام.

قد لا تكون التطورات الحادثة في ليبيا على علاقة مباشرة بانتشار وباء كورونا في البلاد ذاتها أو في البلدان المجاورة له، لكن الخسائر القاسية التي مُنِيَ بها الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير المتقاعد خليفة حفتر تعود في جزء منها إلى تداعيات الوباء على المستوى الإقليمي والدولي، فالدعم التركي الحاسم للقوات التي تسند حكومة الوفاق الوطني مقررٌ من قبل انتشار الوباء، لكن لا يمكن تجاهل أن العمليات العسكرية التي مكَّنَت حكومة السراج المعترف بها دوليًّا من استعادة سيطرتها على الغرب الليبي حدثت في ظل انشغال أهم الأطراف الداعمة للجيش الوطني الليبي بالتداعيات الخطيرة للوباء على مجتمعاتها واقتصادها.

لقد أَبْدَت الحكومة التركية إصرارًا كبيرًا على تجاوز كل الحواجز الدبلوماسية واللوجستية التي وضعتها دول، مثل فرنسا واليونان وقبرص، لمنعها من مواصلة دعم حكومة الوفاق عسكريًّا؛ فأفشلت عملية «إيريني» في المتوسط التي اتخذت مهمة لها منع تدفق السلاح لليبيا، لكن هذا لا يعود للجهود التركية فحسب بل أيضًا لانسحاب مالطا وتجاهل العملية من قبل إيطاليا، ثم في النهاية انسحبت فرنسا أيضًا من عملية «سي جارديان» التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي في المتوسط بتاريخ ١ يوليو[١٣].

كما نجحت تركيا في «استمالة« حلف الناتو لجانبها ولو بصورة شبه شكلية. هذا إلى جانب تحول واضح في الموقف الأمريكي من الصراع في ليبيا، والذي اتجه نحو قبول التدخل التركي باعتبار أنه ناتج عن التدخل الروسي إلى جانب قوات خليفة حفتر عبر شركة «فاغنير» الروسية بحسب قول سفير الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا. لقد كان الدعم التركي لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج يتم على أكثر من مستوى.

والسؤال الذي ينتظر الجميع الإجابة عنه في الأسابيع المقبلة: أين ستقف القوات الداعمة لحكومة السراج في تقدمها جنوب ووسط ليبيا؟ وهل ستتجه نحو استعادة سيطرتها على الهلال النفطي؟ وهل للواء حفتر من مكان على طاولة المفاوضات؟ أم أنه فقدَ موقعه السياسي لصالح رئيس البرلمان عقيلة صالح؟!

## الزمن الوبائي وموسم الهجرة

لا يبدو أن جائحة كورونا وانتشارها الكثيف في البلدان الأوروبية التي تمثل وجهة الهجرة السرية انطلاقًا من سواحل بلدان المغرب العربي قد منعت المغامرين من ركوب البحر والعدول عن السعي لتحقيق

(١٣) موقع «فرنسا ٢٤»: «فرنسا تقرر سحب وحداتها من عملية للحلف الأطلسي بسبب خلافاتها مع تركيا». ١ يوليو ٢٠٢٠.

«حلم» الوصول للسواحل الجنوبية لأوروبا، فالتقارير الواردة من بلاد الانطلاق أو الوجهة الجاذبة تشير إلى استمرار تدفق المئات من المغاربة والأفارقة عبر سواحل ليبيا وتونس والجزائر نحو جزر وشواطئ كل من إيطاليا وإسبانيا. ولئن استمرت محاولات المهاجرين الأفارقة انطلاقًا من ليبيا، إلا أنه لوحظ توقف المهاجرين الجزائريين من محاولة الوصول إلى إسبانيا عبر سواحل المغرب بل اتجهوا نحو الخروج في الاتجاه ذاته لكن من سواحل الجزائر. ومن جهة ثانية تراجع عدد المهاجرين المغاربة لصالح هجرة الجزائريين، في حين استمر التونسيون في محاولاتهم انطلاقًا من الأماكن المعتادة ذاتها بالبلاد التونسية.

واعتمادًا على مصادر صحفية أوروبية استقت معلوماتها من مصادر رسمية بلغ عدد المهاجرين الجزائريين غير النظاميين الذين وصلوا إلى إسبانيا ١٧٠٠ شخص منذ مطلع العام ٢٠٢٠م إلى حدود نهاية شهر مايو، وكان عددهم في المدة ذاتها من السنة المنقضية لا يتجاوز المائة[١٤]. والفارق بين عدد المغاربة والجزائريين الذين يشكلون الأغلبية يصل إلى ألف شخص[١٥].

من جهة أخرى عادت محاولات الهجرة غير النظامية من سواحل البلاد التونسية نحو سواحل إيطاليا بعد أن تباطأت نسبيًّا مع انتشار كوفيد- ١٩ والحجر الصحي، وقد حدث غرق بعض المراكب في حين تمكن خفر السواحل من إحباط العديد من المحاولات واعتقال الكثير من المهاجرين، فالحجر الصحي لم يوقف الهجرة غير النظامية، بل تذهب بعض المصادر إلى أن منظمي «رحلات الموت» استفادوا من فترة الحجر الصحي وانشغال القوات الأمنية بمهام فرضتها المرحلة لتكثيف عملهم في نقل المهاجرين إلى السواحل الإيطالية.

وبحسب مصادر إيطالية رسمية وصل إلى السواحل الإيطالية منذ مطلع ٢٠٢٠م إلى تاريخ ٢٢ مايو ٤٤٤٥ مهاجرًا، لكن لا يعلم أماكن إبحارهم، لكن بعض المعطيات الأخرى تقول إنه وصل إلى سواحل إيطاليا يوم ٢٤ مايو ٢٠٢٠م ٤٠٠ مهاجر، يعتقد أن جميعهم قدموا من السواحل التونسية[١٦].

وتفيد بعض الدراسات المتخصصة أن عدد الذين فقدوا وظائفهم في تونس خلال شهر واحد من الحجر الصحي العام بلغ ١٤٣ ألف شخص، في حين قد يصل عددهم خلال ثلاثة أشهر الحظر الصحي ٤٣٠ ألف شخص[١٧]. في حين تجاوز الفقر في المغرب نسبة ٤٥٪ حسب بعض التقارير[١٨].

لقد أثر الإغلاق العام على سوق العمل وفقد الكثير من العمال مواطن عملهم، وقد قدر عدد الذين فقدوا عملهم بقرابة نصف مليون شخص. في حين اختفت لوقت قصير بعض المواد الغذائية في الأسواق. وتهافت

(١٤) موقع «مهاجر نيوز». مقالة بعنوان» تقارير: المهاجرون الجزائريون يشكلون أعلى نسبة وافدين رلى إسبانيا «. بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٢٠.

(١٥) نفسه.

(١٦) موقه «مهاجر نيوز»: «٧٠ مهاجرا على متن زورقين نزلوا قرب صقلية». ٢٥ مايو ٢٠٢٠.

(١٧) هذا عدد الذين فقدوا وظائفهم مؤقتا بسبب الجائحة. أنظر موقع صحيفة « جمهورية» : «٤٣٠ آلف تونسي فقدوا عملهم مؤقتا بسبب الكورونا». بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٠.

(١٨) أنظر بخصوص نسبة الفقر في المغرب موقع «اندبندنت عربي». مقالة بعنوان : «الاقتصاد المغربي بين كماشتي الاستدانة وارتفاع البطالة». ٦ يوايو ٢٠٢٠.

الناس في بداية الإغلاق على عمليات التخزين خوفًا من اختفاء المواد الغذائية من الأسواق، لعل مثل هذه الصعوبات المعيشية دفعت من جديد الكثير من الشبان نحو ركوب البحر في اتجاه سواحل أوروبا الجنوبية.

وبقى السؤال الأهم حول الهجرة بعد أزمة كورونا ومدى تأثيرها في دفع أعداد كبيرة من ضحاياها نحو اللجوء للهجرة غير القانونية نحو سواحل جنوب أوروبا. ولعل هذا من مخاوف الأوروبيين في الدول المستقبلة للمهاجرين.

ومهما يكن من أمر فإن انتشار فيروس كورونا أثر في ظاهرة الهجرة ودفع الكثير من الحالمين بالوصول إلى أوروبا نحو التردد والتريث ثم التراجع، دون وصول الأمر إلى حد التوقف الكلي. لكن السمة الجديدة في مسار الرحلات المخيفة والمميتة أحيانًا أن تفشي الوباء على الضفة الشمالية للبحر المتوسط أدى ببعض المهاجريين غير النظاميين إلى العودة إلى بلدانهم في رحلات سرية أيضًا. وهذا كان مع بعض الشبان المغاربة والجزائريين الذين وصلوا إلى إسبانيا في وقت سابق وفضلوا أخذ طريق العودة في قوارب سريعة وبأسعار أعلى من الاتجاه الأول[١٩]. ولعل السبب يعود في أن الحجر الصحي في إسبانيا الذي أدى إلى الإغلاق التام لسوق العمل الموازي حيث كان يشتغل المهاجرون غير القانونيين، وأمام ذلك فضل بعضهم العودة من حيث أتوا، وتبدو أعدادهم قليلة بالمقارنة مع الذين يتوجهون شمالاً.

## خاتمة: «رب ضارة نافعة»

في زمن جائحة كورونا اكتشفت النخب المغاربية الحاكمة الاختلالات التي تعاني منها اقتصادات بلدانها وأنظمتها السياسية، كما واجهت تعقيدات عدم القدرة على الاستجابة السريعة للتداعيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية...، لمثل هذه الظروف الطارئة. وتبينت أيضًا حدود النظام السياسي ومدى التناغم في العمل بين مختلف مؤسسات الدولة. وأمام ذلك اتسمت ردود الفعل لدى قطاعات من النخب وبعض فئات وشرائح المجتمع بالتسرع والانفعال دون تحقيق مكاسب من ذلك، لكنها مثَّلت ضغوطًا قوية على النخب التي تتولى تسيير دواليب الحكم والاقتصاد والتعليم للتفكير في تغيير البنى المعتادة لهذه القطاعات والحد من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات والسياحة على حساب قطاع الفلاحة، وكذلك أهمية الرقمنة والحكومة الإلكترونية.

(١٩) موقع «مهاجر نيوز» : «كورونا قلب الحلم الى كابوس...مهاجرون مغاربة يفرون من إسبانيا». ٤ مايو ٢٠٢٠م.

## خريطة الانتشار الوبائي بالمغرب حسب الجهات

| الجهة | من الحالات المؤكدة٪ النسبة |
|---|---|
| بني ملال خنيفرة | ١,١٥ ٪ |
| الدار البيضاء سطات | ٢٦,٠٣ ٪ |
| درعة تافيلالت | ٤,٢٤ ٪ |
| الداخلة وادي الذهب | ٠,١٢ ٪ |
| فاس مكناس | ١٠,٩٦ ٪ |
| كلميم واد نون | ٠,٦٠ ٪ |
| العيون الساقية الحمراء | ٤,٦٢ ٪ |
| مراكش آسفي | ١٦,٧٥ ٪ |
| الشرقية | ١,٥٨ ٪ |
| الرباط سلا القنيطرة | ١٤,٤٨ ٪ |
| سوس ماسة | ٠,٦٧ ٪ |
| طنجة تطوان الحسيمة | ١٨,٨١ ٪ |

المصدر: البوابة الرسمية لفيروس كورونا بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢٠م.

### تونس:
### المطالبة بإصلاح النظام الصحي

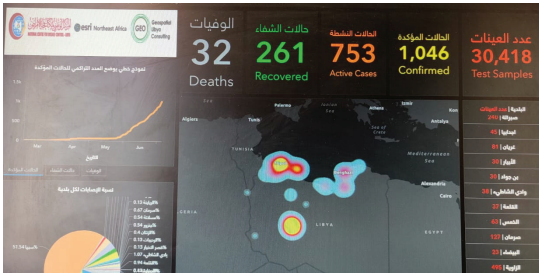


المصدر: منصة مراقبة فيروس كورونا في ليبيا: المركز الوطني لمكافحة الأمراض ٧ يوليو ٢٠٢٠

### الجزائر:
### كيفية عرض الصحافة المحلية للوضع الوبائي

# جائحة كورونا وتأثيرها على النازحين والمهاجرين واللاجئين بإفريقيا

**د هبة جمال الدين،** مدرس العلوم السياسية بمعهد التخطيط القومي
وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية - القاهرة

**اجتاحت كورونا العالم ووصل عدد الدول المصابة بالفيروس ٢١٦ دولة[١]، واقترب عدد الإصابات من ٨ ملايين نسمة، بمختلف الفئات والطبقات والأعمار بدول العالم المتقدم والنامي على السواء. ومع انخفاض أعداد الإصابة بالقارة الإفريقية التي لم تصل إلى ٣٠٠ ألف حالة (حتى ١٣ يونيه ٢٠٢٠)، ورغم هذا الوضع إلا أن الخبراء يخشون من تفاقم الوضع بالقارة الإفريقية في ظل سرعة انتشاره. فوصول الإصابات لمئة ألف استغرق ٩٨ يومًا ولكن الرقم تضاعف خلال ١٨ يومًا فقط[٢]، مما ينذر بعواقب وخيمة في ظل ضعف الخدمات الصحية والعلاجية بالعديد من دول القارة.**

في هذا السياق، يصبح من المهم التطرق لوضع النازحين والمهاجرين واللاجئين بإفريقيا، الذين ينتشرون في العديد من دول القارة كدول مصدرة أو مستقبلة. ونظرًا لظروف معيشتهم الصعبة القاسية التي أثرت سلبًا على جهاز مناعتهم؛ مما يجعلهم أكثر عرضة للوباء والفيروس، بل قد يصبحون خطرًا داهمًا يهدد دول القارة وبالتبعية العالم ككل عبر نشر الفيروس داخل البلد وعبر الحدود.

ويختلف كل مفهوم عن الآخر الأمر الذي يترتب عليه تكييف قانوني مغاير، وبالتبعية مؤثرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وصحية مختلفة، فعلى الرغم من أن جميعهم يوجدون خارج المكان الذي تربوا ونشأوا

(1) Tom Head, **Coronavirus in Africa: Total cases, death toll and countries affected**, Cape Town, The South-African, 12/03/2020, https://www.thesouthafrican.com/news/africa/coronavirus-in-africa-death-toll-how-many-cases-where-covid-19/,

(2) Anne Mawathe, **Why healthcare experts are so worried**, BBC NEWS, 11 June 2020, https://www.bbc.com/news/world-africa-53004631, accessed on 13/06/2020

فيه. لكن منهم الشرعي كالنازحين أو المهاجرين بالطرق الرسمية واللاجئين[٣]، هذا مقابل المهاجرين غير الشرعيين، ومنهم الذي يوجد في بلده كالنازح ومن يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها كالمهاجر واللاجئ. وتعتبر الأوضاع الإنسانية هي العامل المشترك التي تؤثر فيهم سلبًا خاصة في ظل خطورة كورونا.

في هذا السياق، تحاول هذه الورقة مناقشة إشكالية وضع اللاجئين والمهاجرين والنازحين بإفريقيا خلال جائحة كورونا وكذلك أبرز السياسات المهمة لتخفيف حدتها على تلك الفئات. فتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة الأول يتناول وضع اللاجئين والمهاجرين والنازحين بدول القارة؛ حيث يقدم خريطة تعكس أماكن وجودهم وظروف معيشتهم وأعدادهم قبيل الجائحة، والثاني يناقش تأثير الجائحة عليهم وتبعتها الإنسانية والاقتصادية ودور الاتحاد الإفريقي بمنظماته التابعة تجاه تلك الفئات، والقسم الأخير يطرح سياسات مهمة لازمة للطرح أمام صانع القرار الإفريقي لتخفيف وطأة الجائحة على تلك الفئات.

## وضع اللاجئين والمهاجرين والنازحين بإفريقيا:

يقدم هذا الجزء خريطة لوضع هذه الفئات الثلاثة بالدول الإفريقية، ولكن يبدأ بالتفرقة بين المفهومات الثلاثة، ثم ينتقل للحالة التطبيقية ووضع كل فئة على حده. ويطرح الأطر القانونية المنظمة.

### أ. خريطة وجود النازحين بالدول الإفريقية:

يعاني عديد من الدول الإفريقية ظاهرةَ النزوح؛ بسبب انتشار الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والإرهاب والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان... إلخ، فعلى سبيل المثال نزح أكثر من مليونين في نيجيريا، بسبب حركة بوكو حرام الإرهابية وأعمالها الوحشية، ويعيشون في ٣٢ مخيمًا تديره الحكومة. ويوجد عديد من النازحين في إفريقيا بمخيمات مُدارة ومستوطنات عشوائية، تضم ما بين عشرات

(٣) فاللاجئ: يوجد بدولة أجنبية، من أبرز أسباب لجوئه تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية أصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك. ووضعه قانوني لأنه يتوقف على الموافقة الرسمية للدولة المستضيفة ويسجل رسميًا كلاجئ. أما المهاجر: فيوجد أيضًا في دولة أجنبية لأسباب سواء كانت طوعًا أو كرهًا. فهو شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة ويتوقف وضعه القانوني على نوعية الهجرة هل هي نظامية فتكون مقننة أو غير نظامية أو غير قانونية فتكون مجرمة بفعل القانون. والمهاجر قد يكون هجرة قصيرة الأجل كالعمالة الموسمية أو طويلة الأجل. أما النازح: فيوجد بالدولة التي يحمل جنسيتها «فهي حركة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة». بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعًا في الخلاص من تلك الظروف. وضعه قانوني فهو حركة داخلية في نطاق حدود دولته. لمزيد من التفاصيل انظر: الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، اللاجئون والمهاجرون: تعاريف، https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions، متوافر بتاريخ ١٠ يونيه ٢٠٢٠. وهيام أبو القاسم، مصطلح الهجرة, النزوح، واللجوء، عالم التطوع العربي، يناير ٢٠٠٧، http://www.arabvolunteering.org/corner/threads/660-%D985%%D8%B5%D8%B7%D984%%D8%AD-%D8%A7%D984%%D987%%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D984%%D986%%D8%B2%D988%%D8%AD-%D988%%D8%A7%D984%%D984%%D8%AC%D988%%D8%A1, متوفر بتاريخ ٠٩ يونيه ٢٠٢٠

الآلاف ومئات الآلاف. ويوجد ما يقرب من ٨٥ بالمئة من إجمالي ١١,٨ مليون نازح بالقارة في ثماني دول؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، وإثيوبيا، والسودان، ونيجيريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكاميرون. ففي السودان مثلاً يصل عدد النازحين إلى ١,٨٦ مليون نازح، يعيش ١,٦ مليون في مخيمات بدارفور [٤].

## ب. اللاجئون في القارة الإفريقية:

يبلغ عدد اللاجئين بالقارة ١١,٤ مليون لاجئ[٥] تختلف أماكن وجودهم ما بين المخيمات التي تكتظ باللاجئين، والمناطق الحضرية. فهناك دول تسمح لهم بالعيش بالمناطق الحضرية كمصر، والمدن مع المواطنين بالدولة كلٌ حسب مقدرته المالية. ويوضح الجدول رقم ٢ عدد اللاجئين في بعض الدول الإفريقية. وتتعدد سياسات الدول الإفريقية تجاه ظاهرة اللجوء، فمنها من تفرض إجراءات صارمة، ومنها من تطبق سياسات مرنة تجاه الحدود، مثل أثيوبيا سياسة "الباب المفتوح» التي ترحب باللاجئين وتسمح بوصول المساعدات الإنسانية وحمايتها[٦].

وتختلف الدول الإفريقية بشأن السماح للاجئين بالعمل والانخراط بالمجتمع، ما بين من يرفض ويقوقع وجودهم بداخل المخيمات كأثيوبيا،

**الجدول رقم 2: عدد اللاجئين ببعض الدول الافريقية**

| الدولة | عدد اللاجئين | ملاحظات |
|---|---|---|
| مصر | 632,256 لاجئ | 58 دولة |
| أثيوبيا | 740 الف لاجئ | معظمهم من الصومال وإريتريا والسودان وجنوب السودان<br>تضم منطقة غامبيلا أكثر من 300 الف لاجئ من جنوب السودان في مخيماتها السبعة.<br>وما يقرب من 160 الف لاجئ من الصومال في 5 مخيمات. |
| السودان | مليون لاجئ | أغلبهم في دارفور |
| اوغندا | مليون لاجئ | يعيشون في مستوطنة بيدي بيدي غير الرسمية فهي أكبر مستوطنة للاجئين في إفريقيا، هي موطن لأكثر من 230.000 لاجئ من جنوب السودان. |
| كينيا | 411 الف لاجئ | تستضيف مخيمات اللاجئين الثلاثة في كينيا في داداب حوالي 217.000 لاجئ صومالي. ومخيم كاكوما يستضيف 194 الف لاجئ.<br>و"يعتبر مخيم داداب ، وهو مجمع من ثلاث مستوطنات ، أحد أكبر مخيمات اللاجئين في العالم. تم بناؤه لإيواء 90.000 شخص ولكنه الآن موطن لأكثر من 200.000 شخص." مما يعطي صورة عن الضغط علي الخدمات المتاحة به بسبب وجود عدد أكبر من طاقته الاستيعابية، كانت سياسة الحكومة أن يعيش اللاجئون في مجمعات داداب أو كاكوما. لكن السلطات الكينية تحولت في السنوات الأخيرة لإغلاقها. كانت النية أقل صلة بتفضيل اندماج اللاجئين في المجتمع الكيني، وأكثر ارتباطًا بإعادتهم أو إعادة توطينهم في مكان آخر. |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون وجنوب السودان وتنزانيا | اكثر من ربع مليون لاجئ | أزمة اللاجئين في جنوب السودان هي الأكبر في أفريقيا وثالث أكبر أزمة في العالم بعد سوريا وأفغانستان. العديد من اللاجئين من جنوب السودان هم من الأطفال. |

**المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بتدبر من**

- ELENA HABERSKY ,**Egypt Must Include Refugees in its Covid-19 Response** ,Egyptian Streets ,MAY 1, 2020 ,https://egyptianstreets.com/2020/05/01/egypt-must-include-refugees-in-its-covid-19-response / , ,accessed on 2020 /06/11
- Aimée-Noël Mbiyozo, **COVID-19 responses in Africa must include migrants and refugees**, OCHA: Relief Web, 8 Apr 2020, https://reliefweb.int/report/world/covid-19-responses-africa-must-include-migrants-and-refugees, accessed on
- Silja Fröhlich, **Where do African refugees go?,** DW, 15/02/2019, https://www.infomigrants.net/en/post/15140/where-do-african-refugees-go, accessed on 06/06/2020
- Wendy Williams, **COVID-19 and Africa's Displacement Crisis,** Africa Center for Strategic Studies, March 25, 2020, https://africacenter.org/spotlight/covid-19-and-africas-displacement-crisis/, accessed on 05/06/2020

(4) Wendy Williams, **COVID-19 and Africa's Displacement Crisis**, Africa Center for Strategic Studies, March 25, 2020, https://africacenter.org/spotlight/covid-19-and-africas-displacement-crisis/, accessed on 05/06/2020

(5) Ibrahim Khane, **Analysis of the Migration and refugee Situation in Africa, With an emphasis on southern Africa, United Nation Human Rights: Office of the High Commission**, https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Racism/AdHoc/9thsession/IbrahimaKane_Item5.pdf, accessed on 9/06/2020

(6) SULAIMAN MOMODU, **"Africa most affected by refugee crisis"**, Africa Renewal, United Nations Africa Renewal, December 2016 :March 2017, https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2016-march-2017/africa-most-affected-refugee-crisis, accessed on 08/06/2020

ومنها من تسمح لهم بحرية الحركة والعمل والاندماج مثل مصر، وأوغندا. فتمنح أوغندا اللاجئين حرية الحركة وفرص العمل والأرض لبناء منازل جديدة أو للزراعة، مما جعلها ملجأ لأكثر من نصف مليون لاجئ من الدول المجاورة لها خاصة "بوروندي والكونغو الديموقراطية وجنوب السودان»[٧].

تبنت عديد من الدول الإفريقية تدابير هجرة صارمة تهدف إلى الحد من الدخول إلى أراضيها من خلال إغلاق الحدود، وتعليق عمليات التأشيرات وتنفيذ قيود السفر الصارمة. رغم أن إغلاق الحدود فعال على نطاق واسع ضد الوباء، إلا أنه يحمل بعض المخاطر. وتشمل زيادة وتغيير أنماط الهجرة غير النظامية، وبالتبعة زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وتقليل قدرات الدول على تتبعهم. وفي الواقع ستظل إشكالية وجود اللاجئين بإفريقيا قائمة بين قوقعة وجودهم خوفًا من أعمال الشغب، وبين فتح فرص جديدة أمامهم للعمل والاندماج والسماح لهم بالعيش في المدن الحضرية، كما طالبت بذلك الأمم المتحدة ليست القارة الإفريقية فقط، وإنما دول العالم ككل. ففي عام ٢٠٠٩ اعترفت الأمم المتحدة بالمدن كأماكن مشروعة للاجئين، وفي عام ٢٠١٤ ذهبت المفوضية إلى ما هو أبعد عندما دعت لأن تكون المخيمات هي الاستثناء[٨].

### ت. المهاجرون بإفريقيا

تتعدد أشكال وأسباب الهجرة في إفريقيا، فمنها الشرعية ومنها غير الشرعية، ومنها الطوعي ومنها القسري ومنها طويلة الأجل ومنها قصيرة الأجل للعمل وكسب الرزق "أو ما يسمى بالهجرة التعاقدية»[٩]، ويساعد في هذا تداخل حركات الحدود العابرة بين الدول.[١٠] وبصرف النظر عن الأسباب إلا أن جميعها تستهدف توافر سبل الحياة الأفضل. ويتخذ المهاجرون بإفريقيا ثلاث وجهات رئيسة:[١١] وتوضح الخريطة رقم ١ طرق الهجرة بالقارة الإفريقية.

- من غرب وشرق إفريقيا إلى شمال إفريقيا
- من شرق إفريقيا إلى الشرق الأوسط
- ومن شرق إفريقيا إلى الجنوب الإفريقي. ما يقرب من ٨٠ في المئة من المهاجرين الاقتصاديين لا يزالون في إفريقيا.

(7) **Ibid**

(8) Cristiano D'Orsi, **Refugee camps versus urban refugees: what's been said – and done**, The Conversation Africa, November 3, 2019, https://theconversation.com/refugee-camps-versus-urban-refugees-whats-been-said-and-done-126069, accessed on 08/06/2020

(9) **Ibrahim Khane**, Op.cit

(10) SULAIMAN MOMODU, **Op.cit**

(11) Wendy Williams, **Op.cit.**

**الخريطة رقم ١ طرق الهجرة بالقارة الإفريقية**

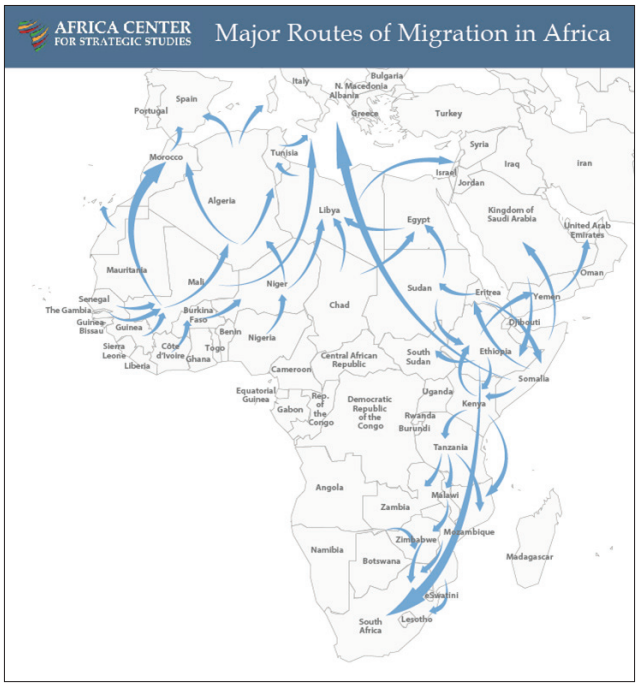


وفي الغالب ما يكون المقصد هي المناطق الحضرية، حيث يسهل النشاط الاقتصادي، ومن ثم يمكنهم تحسين فرص العيش وكسب الرزق. ويبلغ عدد المهاجرين في إفريقيا ١٨,٦ مليون مهاجر، منهم ٣,٧ مليون مهاجرين هجرة قسرية. ويمثل هذا الرقم مقارنة بدول العالم المختلفة رقمًا محدودًا فنصيب إفريقيا من الهجرة مقارنة بدول العالم ٢٪ فقط، ويصل عدد المهاجرين الأفارقة بدول العالم ككل ٩٪ فقط [١٢]. حتى إنها أصبحت جاذبة للهجرة من أجل الاستثمار والعمل، من قبل دول العالم الغربي والآسيوي. وتصل نسبة الهجرة عبر الحدود ٨٦٪ من إجمالي المهاجرين بالقارة. وسبعون في المئة تخرج من غرب إفريقيا، ٦٦٪ تتجه نحو الجنوب الإفريقي، أغلبها هجرة للعمل عبر الحدود بالمناجم واكتشاف الذهب وبالمزارع، كهجرة الذكور للعمل بمناجم الذهب والبلاتين بجنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي، فقد ارتفعت نسبة توظيف الأجانب في المناجم من ٤٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٧ ٪ في عام ٢٠٠٠ في زيمبابوي وزامبيا. أما الهجرة للعمل بالمزارع التجارية فتنتشر بجنوب إفريقيا وسوازيلاند وزمبابوي[١٣].

(12) Ibrahim Khane, **Op.cit**
(13) **Ibid**

أما الشمال الإفريقي فتسعون في المئة من المهاجرين، تكون وجهتهم خارج القارة الإفريقية. وتعتبر كل من الجزائر، ومصر، والمغرب، وكوت ديفوار، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا دول المقصد الرئيسة بالقارة التي تتجه نحوها موجات الهجرة. وتصل نسبة المهاجرين إلى ساحل العاج ١١٪، في حين تصل بجنوب إفريقيا ٣,٧٪،أما نيجيريا فنسبتها ٠,٧٪، وبوركينا فاسو بلغت نسبة المهاجرين إليها ٦,٤٪[١٤].

**ويوضح الجدول رقم 3: أبرز الدول المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلة لهم**

| الدولة المصدرة للمهاجرين/ اللاجئين | الدولة المستقبلة | ملاحظات |
|---|---|---|
| جنوب السودان | • مليون واربعين الف باوغندا<br>• سبعمائة وثلاثة وسبعون الف بالسودان<br>• ربعمائة اثنان وعشرون الف باثيوبيا<br>• مئة واثني عشر الف بكينيا<br>• تسعة وثمانون الف بالكونغو الديموقراطية | أوغندا وجهتهم الرئيسية |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) | • 242,000 اوغندا<br>• 83,000رواندا<br>• 76,000 تنزانيا<br>• 65,000بروندي<br>• 59,000 جنوب افريقيا | هي واحدة من أكثر الدول تنوعا عرقيا في العالم. ولا يزال هذا سببًا للتوتر ويساهم في استمرار العنف الذي يدفع إلى تشريد الناس. يعاني المدنيون من هجمات الجماعات المسلحة وكذلك من الاشتباكات الطائفية. تم الإبلاغ عن معظمها في شمال وجنوب كيفو ، وايتوري ، وتنجانيقا ، وهوت كاتانغا ، وهوت لوماميي.<br>هذا اضافة لملايين النازحيين بالكونغو. وتعتبر أوغندا هى وجهتهم الرئيسية |
| الصومال | • 284,000 كينيا<br>• 254,000 اثيوبيا<br>• 37,000 اوغندا<br>• 31,000 جنوب افريقيا<br>• 13,000 جيبوتي | من أبرز اسباب الهجرة الصراع الأهلي المستمر الذي تسبب في فرار الآلاف إلى إثيوبيا وكينيا المجاورتين ، ودفع العديد من الصوماليين إلى حافة المجاعة ، وتفتقر البلاد إلى حكومة مركزية موحدة. وتسيطر حركة الشباب المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة على جزء كبير من جنوب الصومال ، على الرغم من أن قوات الاتحاد الأفريقي شهدت انتصارات كبيرة ضد الجماعة. |
| جمهورية إفريقيا الوسطى | • 254,000 الكاميرون<br>• 182,000 الكونغو الديموقراطية<br>• 77,000 تشاد<br>• 2000 السودان | كانت جمهورية إفريقيا الوسطى غير مستقرة منذ استقلالها عن فرنسا في عام 1960. استولى متمردو سيليكا المسلمون على السلطة في الدولة ذات الأغلبية المسيحية في عام 2013. وتحت ضغط دولي، سلمت سيليكا السلطة إلى حكومة انتقالية في عام 2014 ولكن أعقبت شهور من العنف زاد معها اعداد اللاجئين والمهاجرين |
| بوروندي | • تنزانيا 276,000<br>• رواندا 88,000<br>• الكونغو الديموقراطية41,000<br>• كينيا 13,000 | بوروندي واحدة من أفقر دول العالم. بعد 12 سنة من الحرب الأهلية القائمة على أساس عرقي ، لا تزال البلاد تكافح من أجل التعافي. فشلت أقلية التوتسي المسيطرة عادة والأغلبية الهوتو في التغلب على التوترات منذ حصول البلاد على الاستقلال في عام 1962. وفي عام 1994 ، اشتعلت حرب أهلية بين المجموعتين العرقيتين فجعلت بوروندي مسرحًا لواحدة من أكثر الصراعات المستمرة في أفريقيا.<br>دخلت بوروندي في أزمة أخرى منذ أبريل 2015 بعد إعلان الرئيس نكورونزيزا ترشحه لولاية ثالثة. انخفض الاقتصاد بشكل كبير بسبب عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن. استمرت انتهاكات حقوق الإنسان مثل الاختطاف والتعذيب على أيدي الشرطة والجيش واتحاد شباب الحزب الحاكم. |
| نيجيريا | • النيجر 108,000<br>• الكاميرون 000 85<br>• تشاد 10,000<br>• جنوب افريقيا 9,000<br>• السنغال 400 | قتل آلاف الأشخاص في نيجيريا أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان في السنوات الأخيرة من الهجمات الطائفية التي قادتها منظمة بوكو حرام الارهابية. في الوقت نفسه ، ازدادت التطلعات الانفصالية وأدى فرض الشريعة الإسلامية في عدة ولايات شمالية إلى تجزؤ الانقسامات وتسبب في فرار الآلاف من المسيحيين ، وقاموا أحيانًا برحلة خطيرة عبر الصحراء. الصراع هو المحرك الرئيسي للأزمة الإنسانية في نيجيريا. في شمال شرق البلاد ، أثرت بوكو حرام على أكثر من 14 مليون شخص. تقوم المجموعة بهجمات ضد الجيش والمدنيين في ولايات بورنو ويوبي وأداماوا. حيث يتزايد الصراع بين الرعاة والمزارعين في منطقة الحزام الأوسط بنيجيريا والولايات الجنوبية على نحو متزايد ، مما أدى إلى مقتل وتشريد الآلاف |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بتصرف من

Silja Fröhlich, Where do African refugees go?, DW, 15/02/2019, https://www.infomigrants.net/en/post/15140/where-do-african-refugees-go, accessed on 062020/06/

(14) **ibid**

### ث. أبرز الأطر القانونية الدولية المنظمة بالقارة الإفريقية:

تلتزم الدول الإفريقية بأطر قانونية منظمة للهجرة واللجوء والنزوح، منها الأممي كاتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، ومنها القاري الذي ينظم وضعهم في إطار الاتحاد الإفريقي كاتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًّا عام ٢٠٠٩. ويوضح الجدول رقم ٥ أبرز تلك الأطر المنظمة.

**الجدول رقم 5 ابرز الأطر القانونية المنظمة لهجرة والنزوح واللجوء بالقارة الأفريقية**

| |
|---|
| اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين |
| الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين العمال وأفراد أسرهم 1990 وقد انضمت لها 15 دولة أفريقية |
| اتفاقية العمال المهاجرين لمنظمة العمل الدولية (أحكام تكميلية) ، 1975 (رقم143 ) |
| - اتفاقية منظمة العمل الدولية المعدلة للهجرة من أجل العمل لعام 1949 (رقم 97) |
| الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981 |
| اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا 1969 وصدقت عليها 46 دولة أفريقية |
| الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، 2007 |
| اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحون داخليا 2009 |
| بروتوكول مقترح بشأن حرية حركة الأشخاص في إفريقيا ، 2017. |

المصدر:

**Ibrahim Khane, Analysis of the Migration and refugee Situation in Africa, With an emphasis on southern Africa, United Nation Human Rights: Office of the High Commission,** https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Racism/AdHoc/9thsession/IbrahimaKane_Item5.pdf, accessed on 09/06/2020

وعلى الرغم من هذه الأطر القانونية لكن الأجانب من المهاجرين واللاجئين يواجهون تحديًا عظيمًا، يتمثل في كراهية المجتمع للأجانب كمد متنامٍ ويظهر ذلك بوضوح في جنوب إفريقيا. يضاف إلى إشكالية دمج اللاجئين والمهاجرين في المدن الحضرية، ورغبة الأمم المتحدة لدمجهم في المدن وإلغاء نموذج معسكرات اللاجئين لتمكينهم. وفي الآونة الأخيرة، أُتُّخِذت مبادرات مهمة لدعم اللاجئين الحضريين في إفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك، جهود اليسوعية لخدمات اللاجئين لبناء مراكز مجتمعية، ودعم الرسوم المدرسية في جنوب إفريقيا. ورغم هذه الجهود والرغبة الأممية في دمجهم بالمجتمعات الحضرية، إلا أنها لم تفلح في وضع سبل وآليات الدمج والتمكين حتى يمكنهم «الاعتماد على الذات»[١٥].

(15) Cristiano D'Orsi, **Op.cit**

## تأثير جائحة كورونا على المهاجرين واللاجئين والنازحين بإفريقيا

مع ظهور كورونا في إفريقيا وزيادة عدد حالات الإصابة مع الوقت التي وصلت إلى ٢١٦,٧٨٠ (حتى يوم ١٢ يونيه ٢٠٢٠)، ورغم أنها أقل عددًا مقارنة بدول العالم المختلفة، حيث وصل العدد الإجمالي للحالات ٧,٧٠٩,٥٢٣ (وفقًا لإحصاء ١٢ يونيه ٢٠٢٠)[١٦]، ولكنها في ازدياد في ظل انخفاض الأعداد ببعض الدول نسبيًّا.[١٧] وتوضح الخريطة رقم ٢ أماكن انتشار العدوى بالقارة الإفريقية.

**الخريطة رقم 2 أماكن انتشار العدوي بالدول الأفريقية (حتى 12 يونيه 2020)**

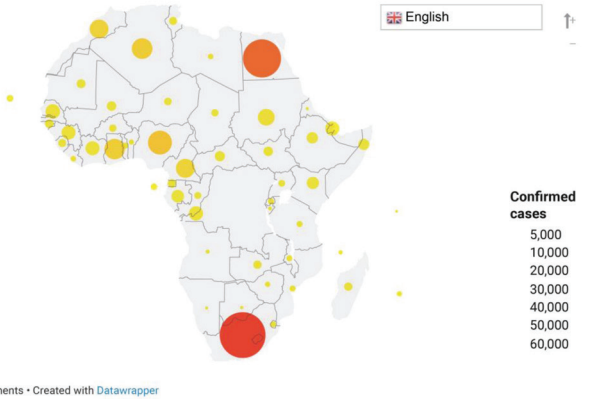


**المصدر:**

**African Argument,** Coronavirus in Africa Tracker: How many covid-19 cases & where?, Royal African Society, FRICAN ARGUMENTS, JUNE 12, 2020, https://africanarguments.org/2020/06/12/coronavirus-in-africa-tracker-how-many-cases-and-where-latest/, accessed on 12/06/2020

هذا في ظل ضعف البنية التحتية والخدمات الصحية، وتدهور المنظومة الطبية ببعض الدول الإفريقية، خاصة التي أنهكتها الحروب كالصومال والتي تصنف كدول هشة وفقًا لتقرير صندوق السلام بواشنطن[١٨]. وفي ضوء كونها من أكثر الدول المصدرة للاجئين والمهاجرين والنازحين، فمن المتوقع تدهور أوضاعهم خلال الجائحة.

(16) **Covid Statistics**, Coronavirus/COVID-19: World Map Data & Stats https://covidstatistics.org/, accessed on 12/06/2020,

(17) **African Argument**, Coronavirus in Africa Tracker: How many covid-19 cases & where?, Royal African Society, FRICAN ARGUMENTS, JUNE 12, 2020, https://africanarguments.org/2020/06/12/coronavirus-in-africa-tracker-how-many-cases-and-where-latest/, accessed on 12/06/2020

(18) **Fund for Peace**, Measuring Fragility: Risk and Vulnerability in 178 Countries, Fragile States Index 2019, Washington D.C: Fund For Peace, 2020.

ومع ذلك لا توجد أرقام واضحة بشأن حجم الإصابات في تلك الفئات. ويمكن تفسير ذلك بضعف البيانات والشفافية في كثير من الدول الإفريقية، هذا علاوة على أن نسبة انتشار الوباء بمخيمات اللاجئين، ما زالت قليلة؛ لأنها في الأغلب في أماكن بعيدة متطرفة تقل نسب اختلاطهم بالأجانب. وبشأن المهاجرين غير الشرعيين فهم يتجنبون الظهور في العلن وتجنب السلطات خوفًا من الترحيل. يضاف إلى الخوف من كراهية الأجانب ومن ثم يخشون الإعلان عن إصابتهم بالوباء، خوفًا من الوصم والتعرض للإهانة والعنف[١٩].

وعلى الرغم من نقص المعلومات، هناك بعض المؤشرات التي طرحتها منظمة الأمم المتحدة للاجئين والهجرة، لتأثر وتأثير هذه الفئة في الدول الإفريقية بالجائحة، ويمكن طرح أبرزها:

**أ. المهاجرون والنازحون واللاجئون مصدر لانتشار الوباء داخل وخارج الدولة الواحدة وعبر الحدود:** على الرغم من إغلاق الحدود كأحد الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها بعض الدول الإفريقية؛ يعود المهاجرون رغمًا عنها، وتتزايد مخاوف هؤلاء العائدين من نشر العدوى في بلدانهم الأصلية. وغالبًا ما تؤدي لزيادة في طرق السفر غير المنتظمة، والتي يمكن أن تزيد من العدوى وصعوبة إجراءات الفحص الصحي وتعقب الاتصال. هذا في ظل انتشار الثغرات على طول الحدود في إفريقيا؛ مما ييسر سبل العبور غير القانونية. فعلى سبيل المثال يوجد في جنوب إفريقيا أكبر عدد من حالات الإصابة بكورونا. كما أنها مركز للهجرة الإقليمية، تضم ٤,٢ مليون مهاجر، من البلدان المجاورة، خاصة في ظل ضعف وتواضع الأنظمة الصحية بدول الجوار، مما يمثل تهديدًا كبيرًا لإدارة الفيروس[٢٠].

**ب. ظروف ميسرة لانتشار الوباء بينهم**

- **نقص الخدمات بمخيمات ومعسكرات اللاجئين:** تضم إفريقيا أربعة من أكبر ستة مخيمات للاجئين في العالم (بأوغندا وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا). هذه المخيمات هي ساحات مثالية لانتقال الفيروس؛ حيث تستوعب أعدادًا غفيرة من اللاجئين قد تفوق قدرتها وطاقتها الاستيعابية، وفي مثل هذه الظروف يصعب تطبيق سياسات التباعد الاجتماعي. علاوة على ذلك افتقارها للخدمات الأساسية اللازمة لتوفير بيئة صحية ملائمة كالصرف الصحي وتوافر المياه والبيئة النظيفة.
- **ضعف المنظومة الصحية والإمكانات العلاجية بالمؤسسات الصحية الموجودة بعديدٍ من الدول الإفريقية، خاصة أن أغلب اللاجئين والنازحين يوجدون بدول فقيرة،** ونقص أسرّة العناية

(19) Aimée-Noël Mbiyozo, **COVID-19 responses in Africa must include migrants and refugees**, OCHA: Relief Web, 8 Apr 2020, https://reliefweb.int/report/world/covid-19-responses-africa-must-include-migrants-and-refugees, accessed on

(20) **Ibid**

المركزة، وكذا أجهزة التنفس الصناعي؛ مما يصعب تطبيق سياسات العزل أو التباعد الاجتماعي، بل وتقديم الرعاية الصحية للمواطنين وبالتبعية للاجئين أو المهاجرين.

- **البنية الصحية المدمرة بالدول الهشة تحول دون إجراء اختبارات الإصابة بالفيروس،** فالصومال على سبيل المثال دخلت عقودًا من الصراع المستمر، مما أضعف المنظومة الصحية بها. فلا يوجد معامل مجهزة لاختبار الإصابة بالفيروس، فيجب إرسال العينات إلى جنوب إفريقيا لتحليلها، مما يؤدي لتأخير النتائج بشكل كبير وصعوبة تتبع المرض. وبالتبعية تقديم الخدمات الصحية اللازمة[٢١].

**ت. سِماتهم وظروفهم الشخصية ميسِّرة للإصابة بالفيروس**

- جهل اللاجئين والمهاجرين والنازحين بحقوقهم في تلقي الخدمات العلاجية، قد يؤدي لرفضهم مخاطبة الجهات العلاجية لتلقي العلاج من الفيروس.
- انتشار الشائعات بسبب الفيروس والمعلومات الخاطئة في ظل انخفاض مستويات تعليمهم وثقافتهم عامل مساعد لانتشار الفيروس.
- بعض العادات الغذائية بين بعضهم تساعد على انتشار الفيروس كأكل الحيوانات الحية.
- الحالة الصحية المنهكة للاجئين والنازحين والمهاجرين غير الشرعيين سببٌ في نقص المناعة لديهم؛ فهروب عديد من السكان من ويلات الحرب أو الصراع، كان سببًا في إضعاف جهاز المناعة نتيجة لسوء التغذية وإصابتهم بأمراض الضغط العالي والأمراض المصاحبة.

**ث. التأثير الاقتصادي السلبي للجائحة**

- **نقص الاحتياجات والحاجة للعمل وحرية الحركة والتنقل:** يقع عديد من مخيمات اللاجئين والنازحين داخليًّا في مناطق حدودية معزولة نسبيًّا. في حين أن هذه العزلة توفر درجة من الحماية، هناك فرص كثيرة لإصابتهم. فيقوم المسؤولون الحكوميون ومنظمات المساعدة والبائعون بانتظام بالدخول إلى هذه المخيمات والخروج منها. كما يسافر عديد من المجتمعات النازحة ذهابًا وإيابًا من هذه المعسكرات أثناء البحث عن عمل أو طعام أو وقود أو ماء في ظل ضعف مقومات الحياة[٢٢].

(21) **Refugee International**, COVID-19 AND THE DISPLACED: ADDRESSING THE THREAT OF THE NOVEL CORONAVIRUS IN HUMANITARIAN EMERGENCIES, March 30, 2020, https://static1.squarespace.com/static/506c8ea1e4b01d9450dd53f5/t/5ea6f093e5463d4c28d4f8db/1587998868512/COVID-19+Issue+Brief+FINAL+PDF+-+March+2020.pdf, accessed on 09/06/2020

(22) Wendy Williams, **Op.cit.**

- **يواجه اللاجئون بالمناطق الحضرية فقدان الوظائف حيث تضطر الشركات لتقليص عدد العمالة أو الإغلاق بسبب قيود انتشار الفيروس، مما يزيد من الأعباء الاقتصادية على كاهلهم ويعقد فرص الحياة.**
- **تؤدي عمليات الإغلاق وحظر التجول التي تفرضها الحكومات لمنع انتشار الفيروس لتقييد حرية حركة الجميع وقدرتهم على كسب لقمة العيش.** وترى وكالة الأمم المتحدة للاجئين أن اللاجئين الذين يعيشون في المدن الحضرية، هم الأكثر تضررًا من التدابير وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. فالعديد منهم معرضون لخطر الاستغلال والوقوع في الديون؛ مما قد يدفعهم لاتخاذ تدابير يائسة من أجل البقاء، كالانخراط في ممارسة الدعارة أو عمالة الأطفال[٢٣].
- **صعوبة الحصول على واردات الغذاء بسبب الوباء، مما تسبب في ارتفاع الأسعار.** بالإضافة لأسراب الجراد وخاصة في كينيا وإثيوبيا والصومال، وما أحدثته من تدمير في المحاصيل مما ينذر بزيادة الجوع والفقر، الأمر الذي يزيد من الضغوط الاقتصادية الضارة على كاهل اللاجئين والمهاجرين، وفقًا للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين[٢٤].

### ج. التأثير الإنساني عليهم

- **تبنت بعض الدول الإفريقية سياسات لمواجهة كورونا لها أبعاد إنسانية ونفسية سلبية على هذه المجموعات:** كسياسة الإغلاق على الصعيد الوطني، فأغلقت جنوب إفريقيا موانئها ومنافذها مع الدول المجاورة، مما كان لها تأثير نفسي سيئ على بعض هذه الفئات، إذ تسببت في منع بعض العالقين والعمال عن الانضمام والعودة لأسرهم الأمر الذي عمل على زيادة حدة معاناتهم.
- **الصراعات والإرهاب عملت على صعوبة تقديم الدعم والخدمات الطبية اللازمة للتصدي للوباء:** فعلى سبيل المثال بسبب سيطرة حركة الشباب بالصومال وبوكوحرام بنيجيريا على مساحات شاسعة من الأراضي، يصعب وصول الدولة والعاملين في المجال الإنساني للأفراد المحتاجين لتقديم الخدمات الطبية والإنسانية اللازمة.

ومع هذه الظروف الصعبة تظهر إشكالية وجود إطار قانوني لدمج وإدراج اللاجئين والمهاجرين بمنظومة العلاج، خاصة الحكومي في ظل ظروفهم الاقتصادية الشاقة، واحتمالية تعرضهم للإصابة

(23) Lisa Schlein, **Urban Refugees in East Africa Resort to Desperate** Measures as COVID-19 Takes Hold, Voice of America (VOA), May 26, 2020, https://www.voanews.com/africa/urban-refugees-east-africa-resort-desperate-measures-covid-19-takes-hold, accessed on 09/06/2020

(24) **Ibid**

والعدوى. وتقدم مصر نموذجًا جيدًّا لدمج تلك الفئات بالمنظومة العلاجية، ففيها إطار قانوني منظم لإدراج اللاجئين والمهاجرين في نظام الرعاية الصحية العامة، فعلى الرغم من أن الدستور ينص أن المواطنين فقط هم من لهم الحق في الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية الشاملة. ومع ذلك، فإن المادة ١٨ تنص على أن «إنكار أي شكل من أشكال العلاج الطبي لأي إنسان في حالات الطوارئ أو المواقف التي تهدد الحياة يعد جريمة». وهذا يعني أنه يحق أيضًا للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين النظاميين وغير النظاميين، الحصول على العلاج الطبي في حالات الطوارئ[٢٥].

### ح. أبرز جهود الاتحاد الإفريقي لدعم هذه الفئات في إطار الوباء

انشغل الاتحاد الإفريقي بتلك الفئات المشردة والمخاطر الممكن أن تتعرض لها في إطار الجائحة، فقدم توصيات وسياسات للدول الأعضاء للتصرف خلال الوباء، وطالبها باحتوائهم داخل المنظومة الصحية والاجتماعية كحق من حقوق الإنسان. ويوضح الشكل رقم ١ الجهود التي تمت مؤسسيًّا داخل الاتحاد الإفريقي ومؤسساته التابعة المعنية.

**الشكل رقم 1**

**الجهود التي تمت مؤسسيا داخل الاتحاد الافريقي ومؤسساته التابعة المعنية بالملف**

**المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بتصرف من**

Tsion Tadesse Abebe & Allehone Abebe, How Africa can reduce COVID-19's impact on displaced persons, Academic and Research Institution , 12 May 2020, https://issafrica.org/iss-today/how-africa-can-reduce-covid-19s-impact-on-displaced-persons?utm_source=BenchmarkEmail&utm_campaign=ISS_Today&utm_medium=email, accessed on 09/06/2020

(25) ELENA HABERSKY, **Op.cit**

ورغم هذه الجهود لكن فاعليتها تتوقف على التزام الدول بها، بل وتنفيذها من قبل الدول[٢٦]. وقد استجابت بعض الحكومات بمنطقة الشرق، والقرن والبحيرات العظمى، فأدرجت اللاجئين في خطط استجابة مكافحة الفيروس. فلديهم القدرة نفسها على إجراء الاختبار والحصول على العلاج على قدم المساواة مع المواطنين المحليين[٢٧].

وتعمل منظمات الأمم المتحدة على تقديم الدعم للمشردين خاصة الفئات المستهدفة، كمنظمة اليونيسف، حيث تعمل مع شركائها لمنع انتشار المرض بين اللاجئين والمهاجرين والنازحين. وهذا يشمل تعزيز ممارسات النظافة التي تساعد على منع انتقال العدوى في المعسكرات والمخيمات وأماكن الإقامة الأخرى. وتقديم معلومات دقيقة وملائمة للأطفال حول الفيروس. كما يشمل توزيع مستلزمات النظافة وتوفير المياه[٢٨]. ويساعد الاتحاد اللوثري العالمي LWR اللاجئين السودانيين في مخيم كاكوما، واللاجئون الصوماليون في داداب، وكلاهما في شمال كينيا عبر تقديم احتياجاتهم الأساسية[٢٩].

(26) Tsion Tadesse Abebe & Allehone Abebe, **How Africa can reduce COVID-19's impact on displaced persons**, Academic and Research Institution , 12 May 2020, https://issafrica.org/iss-today/how-africa-can-reduce-covid-19s-impact-on-displaced-persons?utm_source=BenchmarkEmail&utm_campaign=ISS_Today&utm_medium=email, accessed on 09/06/2020

(27) Lisa Schlein, **Op.cit**

(28) Henrietta Fore, **COVID-19 pandemic could devastate refugee, migrant and internally displaced populations without urgent international action**, Statement by UNICEF Executive Director, 02 April 2020, UNICEF, https://www.unicef.org/egypt/press-releases/covid-19-pandemic-could-devastate-refugee-migrant-and-internally-displaced, accessed on 09/06/2020

(29) **Lutheran World Relief**, Nine Facts About Refugees, https://lwr.org/blog/2013/nine-facts-about-refugees?gclid=Cj0KCQjw_ez2BRCyARIsAJfg-ksvNNqRmFvUHuesQdF-4mqLJwqloR0ozM7T0-tGi6bN8CDqexqBLrUaAsvAEALw_wcB, accessed on 09/06/2020

## سياسات هامة لمواجهة وباء كورونا

في إطار تعظيم سياسات المجابهة ودعم هذه الفئات، وإدراجهم في المنظومة الصحية وتقليل معاناتهم، ودعمهم اقتصاديًّا في ظل القدرات المتواضعة لعدد كبير من الدول الإفريقية يمكن اقتراح السياسات التالية:

- تكثيف الجهود الأممية لاستكمال جهود الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ بشأن معسكرات اللاجئين للعمل على إلغاء المعسكرات ودمجهم بالمجتمعات؛ لفتح فرص أمامهم للعمل، وكسب الرزق والعيش الكريم في التعامل مع اللاجئين، كي لا تكون المعسكرات بؤرًا لانتشار الأوبئة والأمراض ومصدر للتمييز السلبي ضدهم.
- شن حملات توعوية بالمجتمعات الإفريقية أن الوصم وكراهية الأجانب، سيزيدان من انتشار الفيروس بدلاً من القضاء عليه.
- أن تدابير احتواء الوباء، مثل إغلاق الحدود ووضع قيود على الحركة كسياسات الحظر، يجب ألا تمنع حقوقهم خاصة صغار السن في التماس اللجوء وإعادة لمِّ شملهم مع أفراد الأسرة. ولا ينبغي أن يعيق جهود وكالات المساعدة لتقديم المساعدة الإنسانية.
- اتخاذ التدابير لنقل الأسر المشردة بسرعة بعيداً عن طريق الأذى، لأماكن إقامة ملائمة حيث يمكنهم الحصول على الماء والصابون وتطبيق الابتعاد الجسدي[٣٠].
- نقل طالبي اللجوء إلى أماكن إقامة لا مركزية (بما في ذلك مرافق الحجر الصحي، إذا لزم الأمر)، كما طالبت الأمم المتحدة قبل أن يصبح خطر الوباء وشيكًا[٣١].
- أهمية تنسيق الاتحاد الإفريقي مع المنظمة الأممية وهيئاتها الفرعية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، لمساعدة الدول على تسهيل الإدارة الفعالة والإنسانية للحدود وتطبيق الفحص الصحي، لتتماشى مع المعايير الدولية لتضمن قبول طالبي اللجوء على الحدود، وفحصهم وعزلهم صحيًّا للتأكد من سلامتهم[٣٢].
- تحسين الظروف في المخيمات بشكل عاجل ودعم المنظومة الصحية هناك.
- إدراج اللاجئين في شبكات الأمان الاجتماعي لضمان حصولهم على مدفوعات دعم الرفاهية، وتلبية احتياجاتهم الأساسية[٣٣].

(30) Wendy Williams, **Op.cit.**

(31) René Wildangel, Haven and hell: **How the EU should protect refugees during the covid-19 crisis, European Council on Foreign Relations (ECFR),** 24th March, 2020, https://www.ecfr.eu/article/commentary_haven_and_hell_how_the_eu_should_protect_refugees_during_the_cov, accessed on 09/06/2020

(32) Tsion Tadesse Abebe & Dr Allehone Abebe, **Op.cit**

(33) Lisa Schlein, **Op.cit**

- يجب على السلطات إخلاء النقاط الساخنة على الفور لمنع تفشي الوباء بشكل كارثي هناك، (مثلما طلبت لجنة الحريات المدنية في البرلمان الأوروبي بشأن اللاجئين بأوروبا)[٣٤].
- إدراج الحكومات اللاجئين والنازحين والمهاجرين ضمن استراتيجياتهم الوطنية لمكافحة الوباء[٣٥].
- ينبغي أن تصل الخدمات الصحية للوقاية والعلاج من الوباء لأشد الفئات ضعفًا عبر التنسيق الحكومي، ومنظمات العمل الإنساني، والمجتمع المدني، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليًّا. مما يعني ضمان الوصول العادل للاختبارات والعلاج والوصول لمعلومات الوقاية وخدمات المياه والصرف الصحي[٣٦].

**وختاماً:** يمكن القول أن اللاجئين والنازحين والمهاجرين خاصة من يهاجر من أجل العمل، والهجرة غير المنتظمة وغير القانونية، الذين يعانون في ظل وجودهم بدول القارة بسبب نقص الخدمات وهشاشة المنظومة الصحية، إضافة إلى سوء أوضاعهم بالأساس بسبب ما يعانون من ظروف قاسية سواء بمخيمات اللاجئين، أو في ظروف الحياة والخدمات الصحية المتوافرة. وجاء وباء كورونا ليزيد من الظروف الإنسانية والاقتصادية القاسية. إلا أن مع هذه الجائحة لا توجد أرقام رسمية بشأن نسب إصابة أو عدوى هذه الفئات. ولكنهم وفقًا لتوقعات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأنهم أكثر عرضة للإصابة بالعدوى، في ظل نقص الإمكانات الطبية وتوافر البيئة النظيفة وإجراءات التباعد الاجتماعي، إضافة إلى التأثير السلبي للجائحة اقتصاديًّا على هذه الفئات والعواقب الإنسانية بسبب السياسات الاحترازية التي اتخذتها بعض الدول كغلق الحدود، مما يدفعهم للتسلل عبر الحدود. ومن ثم يصبحون أداة لنشر العدوى بين الدول كحالة العمالة بجنوب إفريقيا. الأمر الذي يتطلب سياسات احتوائية لهذه الفئات لشمولهم في الحصول على العلاج واختبار الإصابة ومكافحة العدوى، بل التفكير المستقبلي في مستقبل تلك الفئات، خاصة اللاجئين فمن المهم تبني رؤية الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ بإلغاء المعسكرات، ودمجهم بالمدن الحضرية، كي لا يكونوا عرضة لتفشي وانتشار الوباء بتلك المعسكرات المتهالكة التي تكتظ بالبشر بأضعاف طاقتها الاستيعابية الممكنة.

(34) René Wildangel, **Op.cit**
(35) Wendy Williams, **Op.cit.**
(36) Henrietta Fore, **Op.cit**